الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
المعهد العالي للتخطيط الإقليمي
قسم الهيكلي الحضري

استراتيجية التنمية المتعددة المراكز لتعزيز العلاقات المكانية بين التجمعات الحضرية والريفية

(حالة دراسية محافظة اللاذقية)

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في التخطيط الإقليمي
من المعهد العالي للتخطيط الإقليمي

إعداد

م. أريج مظفر النوري

إشراف

أ.د. ريدة ديب

دمشق– أيلول – 2022

فهرس المحتويات

الجزء التمهيدي

الإطار المنهجي للبحث

1- المقدمة.....I

2-المشكلة البحثية.....II

3- تساؤلات البحث.....II

4-هدف البحث.....II

5- أهمية البحث.....III

6- منهجية البحث.....III

7- أدوات البحث.....IV

8- حدود البحث.....IV

9- هيكلية البحث.....IV

10- الدراسات السابقة.....V

مخطط البحث.....VI

الباب الأول: (الإطار النظري للبحث)

1- الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التنمية المكانية والعلاقة بين الريف والحضر

1-1- المقدمة.....1

1-2- مفهوم التنمية المكانية في الأقاليم.....1

1-2-1- مفهوم التنمية المكانية.....1

1-2-2- التنمية المكانية من وجهات نظر مختلفة.....2

1-2-3- الأهداف الأساسية لـ ESDP منظور التنمية المكانية الأوروبية.....4

1-3- مفهوم التنمية الإقليمية.....5

1-3-1- تصنيفات التنمية الإقليمية.....6

1-4- التنمية الحضرية والتنمية الريفية.....8

1-4-1-الهجرة من الريف إلى المدن، أسبابها، والمشكلات الناجمة عنها.....9

1-4-2- مفهوم التنمية الحضرية والنمو الحضري.....9

1-4-3- مفهوم التنمية الريفية.....10

1-5- العلاقة المكانية بين الريف والحضر والشراكة بينهما.....11

1-5-1- التطور التاريخي للعلاقات الحضرية الريفية.....11

1-5-2- تحديد أو تعريف المناطق الحضرية والمناطق الريفية.....13

1-5-3- أهداف الشراكة الحضرية الريفية وفق منظور.....14

التنمية المكانية الأوروبية (ESDP).....14

1-5-4- أنواع العلاقات بين الريف والحضر وآلية دراستها.....15

1-5-5- النتائج الرئيسية لشبكة (ESPON) بشأن العلاقات

بين الريف والحضر.....17

1-6- خلاصة الفصل الأول.....19

2- الفصل الثاني: الهيكل الحضري في ضوء التنمية الإقليمية واستراتيجيات التنمية متعددة المراكز

2-1- مقدمة.....20

2-2- مفهوم الهيكل الحضري 20

2-3- أشكال الهيكل الحضري قبل الثورة الصناعية وبعدها.....21

2-4- التسلسل الهرمي للمدن ضمن الهيكل الحضري.....29

- نظريات التنظيم المكاني للمدن (نظرية المكان المركزي، نموذج الشبكة).....29

2- 5- استراتيجية التنمية متعددة المراكز.....33

2-5-1- تعريف الاستراتيجية.....33

2-5-2- أصل مفهوم تعدد المراكز.....34

2-5-3- متى يحدث تعدد المراكز.....36
2-5-4- الأبعاد التحليلية والمعيارية لتعدد المراكز.....37
2-5-5- أنماط التطور متعدد المراكز.....38
2-5-6- الجوانب التكميلية متعددة المراكز.....40
- المورفولوجيا.....40
- العلاقات بين المناطق الحضرية.....41
- الحوكمة.....42
2-6- جوانب أخرى متعلقة بالشبكة متعددة المراكز.....43
2-6-1- مقاييس الشبكة المتعدد المراكز.....43
2-6-2 حدود التكتل متعدد المراكز.....44
2-6-3 اللبنات الأساسية للشبكة المتعددة المراكز.....45
2-6-4 التخصص الوظيفي للعقد.....45
2-6-5 الأدوات المستخدمة في سياسات التنمية المتعددة المراكز.....46
2-6-6 نقاط الضعف في استراتيجية تعدد المراكز.....47
2-6-7 دور التنمية المتعددة المراكز في تعزيز المناطق الريفية.....47
2-7- خلاصة الفصل الثاني.....49
3-الفصل الثالث: التجارب العالمية في مجال التنمية المتعددة المراكز
3-1- المقدمة.....51
3-2- تجارب عالمية عن التنمية متعددة المراكز.....52
3-2-1- التجربة البرتغالية.....52
- أولاً: الموقع.....53
- ثانياً: الهدف.....53
- ثالثاً: الوضع التنموي في البرتغال.....53
- رابعاً: برنامج البرتغال2020.....55
- خامساً: سياسات التنمية متعددة المراكز في البرتغال.....55
- سادساً: النظم الحضرية الإقليمية في البرتغال.....56

- سابعاً: الجوانب المكملة للنموذج متعدد المراكز.....59
- نتائج التجربة البرتغالية وتوصياتها.....61
- مخطط تحليلي للتجربة البرتغالية.....62

3-2-2- التجربة الفنلندية.....63

1- التنمية المتعددة المراكز في فنلندا.....63

- الموقع.....63
- الهدف.....63
- رؤية التنمية المكانية لفنلندا 2030.....64
- الوضع التنموي في فنلندا.....64
- مناطق التنمية الإقليمية في فنلندا والتماسك الإقليمي.....66
- التنمية الحضرية القائمة على نهج البرامج في فنلندا.....66
- مناطق برامج التنمية الإقليمية الوطنية.....70
- سياسات التنمية متعددة المراكز واستراتيجياتها في فنلندا.....71
- دراسة الشبكة الحضرية بوصفها أداة تحليلية لاستراتيجية متعددة المراكز.....72
- نتائج التجربة الفنلندية وتوصياتها.....73

2- التنمية المتعددة المراكز في هلسنكي.....75

- الموقع.....75
- الهدف.....75
- سياسات التنمية متعددة المراكز في هلسنكي.....76

(خطة مدينة هلسنكي الجديدة) 76

1- خطة النقل وشبكة الطرق.....77

2- إعداد تقسيمات المساحية في منطقة مدينة هلسنكي.....78

3- تشكيل شبكة مراكز.....78

4- تحديد مواقع السكان والوظائف في المناطق الحضرية.....78

5- تطوير المراكز الفرعية.....78

- الخطة الرئيسية الجديدة لهلسنكي.....79
- الجوانب التكميلية للنموذج متعدد المراكز.....80
- نتائج تجربة هلسنكي وتوصياتها.....82

- مخطط تحليلي للتجربة الفنلندية.....83
3-2-3- التجربة البولندية.....84
1- التنمية المتعددة المراكز في بولندا.....84
- الموقع.....84
- الهدف.....84
- الوضع التنموي في بولندا.....85
- شبكة التنمية متعددة المراكز في بولندا وفق الوثيقة الوطنية للتنمية المكانية 2030 (NSDC).....88
2- التنمية المتعددة المراكز في أقليم مازوفيا.....90
- مشكلة الإقليم.....91
- أصل مفهوم تعدد المراكز في السياسة الإقليمية لمازوفيا.....91
- سياسات التنمية متعددة المراكز وآلياتها في إقليم مازوفيا.....92
- سيناريوهات التنمية متعددة المراكز في إقليم مازوفيا.....93
- الجوانب المتعلقة بالتنمية متعددة المراكز في إقليم مازوفيا.....95
- دور المدن الصغيرة في التنمية متعددة المراكز في إقليم مازوفيا.....97
- نتائج التجربة البولندية وتوصياتها.....98
- مخطط تحليلي للتجربة البولندية.....99
3-2-4- التجربة الرومانية.....100
- أولاً: الموقع.....100
- ثانياً: الهدف.....101
- ثالثاً: الوضع التنموي في رومانيا.....102
- رابعاً: سياسات واستراتيجيات التنمية متعددة المراكز في رومانيا.....103
- خامساً: إسقاط الهيكل المكاني متعدد المراكز على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية في رومانيا.....104
- سادساً: التنمية متعددة المراكز في بوخارست.....109
- سابعاً: مشاريع تطوير البنية التحتية للنقل (خطط نظام النقل) 110
- ثامناً: دور المدن المتوسطة والصغيرة في شبكة المتعددة المراكز في رومانيا.....110
- نتائج التجربة الرومانية وتوصياتها.....111

- مخطط تحليلي للتجربة الرومانية.....112
3-3- التحليل المقارن للتجارب المدروسة.....113
3-3-1- نقاط التشابه.....113
3-3-2- نقاط الاختلاف.....113
3-4- الدروس المستفادة من التجارب المدروسة.....114
3-5- خلاصة الفصل الثالث.....114

نتائج الإطار النظري.....115

الباب الثاني: (الإطار العملي للبحث)

4-الفصل الرابع: التنمية المكانية في اللاذقية وإمكانية تطبيق سياسة التنمية المتعددة المراكز عليها

4-1-مقدمة.....116
4-2- دراسة التنمية الإقليمية في محافظة اللاذقية وفق نموذج التنمية متعددة المراكز.....117
4-2-1- الموقع والهدف وإشكالية التنمية.....117
4-2-2- تحليل الوضع الراهن للموقع.....119
4-2-3- التوجهات التنموية المستقبلية.....124
4-2-4- تحديد ركائز الشبكة متعددة المراكز.....125
4-3- اختيار الحالة الدراسية.....127
4-3-1-تحديد معايير تصنيف التجمعات العمرانية للشبكة المورفولوجية.....127
- معيار الحجم السكاني للبلدات أو البلديات. والميزات الاجتماعية الديموغرافية.....129
- معيار قوة العمل.....131
- معيار معدل النشاط الاقتصادي.....133
- معيار توفر الخدمات.....135
- معيار الميزات المكانية والفرص التنموية.....138
- خرائط تصنيف التجمعات العمرانية في الحالة الدراسية.....141
4-4- الشبكة المورفولوجية للشبكة متعددة المراكز المقترحة وفق نتيجة التحليل المكاني.....144
4-5- التخصص الوظيفي للعقد الهيكلية.....144

4-6- الشبكة العلائقية.....145
4-7- الحوكمة.....146
4-8- خلاصة الفصل الرابع.....146
نتائج البحث وتوصياته
نتائج البحث.....147
توصيات البحث.....148

فهرس الأشكال:

الشكل (1-1) مخطط يوضح أهداف العملية التنموية.....3
الشكل (1-2) مثلث الأهداف لتنمية مكانية متوازنة ومستدامة.....4
الشكل (1-3) نموذج يوضح أشكال العلاقات المركزية، اللامركزية، والانتشار المركز 2018 8
الشكل (1-4) تدفقات الأفراد والمواد بين المناطق الحضرية والريفية.....16
الشكل (2-1) شكل الهيكل الحضري قبل الثورة الصناعية نموذج الخطة الشطرنجية.....22
الشكل (2-2) شكل الهيكل الحضري قبل الثورة الصناعية نموذج الخطة الشعاعية.....22
الشكل (2-3) شكل الهيكل الحضري قبل الثورة الصناعية نموذج الخطة الشريطية.....22
الشكل (2-4) شكل الهيكل الحضري بعد الثورة الصناعية تمثيل لنظرية الحلقات المركزيةRobert Park
, Ernest Burgess-1925.....24
الشكل (2-5) شكل الهيكل الحضري بعد الثورة الصناعية تمثيل
لنظرية القطاعات Homer Hoyts-1939 25
الشكل (2-6) شكل الهيكل الحضري بعد الثورة الصناعية
نظرية النموذج المتعدد النوى Ullmann & Harris-1945 26
الشكل (2-7) تطور الأنماط الحضرية خلال القرن العشرين.....27
الشكل (2-8) مدينة متعددة المراكز ذات فرص عمل متفرقة وتأثيرات خارجية.....28
الشكل (2-9) نظرية المكان المركزي، نموذج الشبكة.....30
الشكل (2-10) مسارات بديلة لتطور الهيكل الحضري متعدد المراكز.....38
الشكل (2-11) الجوانب الثلاثة التكميلية المتعلقة بالشبكة متعددة المراكز
المورفولوجيا- العلاقات بين المناطق الحضرية- الحوكمة.....40

الشكل (2–12) المقاييس المكانية للنظام الحضري متعدد المراكز.....43
الشكل (2–13) حدود التكتل الحضري متعدد المراكز.....44
الشكل (3–1) خريطة توضح موقع دولة البرتغال.....52
الشكل (3–2) التطور الحضري في البرتغال وتدفقات العمل ومستويات الوصول، 2011.....54
الشكل (3–3) البرتغال 2025: الاستراتيجية والنموذج الإقليمي.....55
الشكل (3–4) توزع الأقاليم البرتغالية الخمسة.....56
الشكل (3–5) النظم والمراكز الحضرية المتعددة المراكز لمنطقة المركز في البرتغال.....57
الشكل (3–6) المورفولوجيا والعلاقات الوظيفية في البرتغال.....59
الشكل (3–7) تصنيف العلاقات الحضرية.....59
الشكل (3–8) النماذج الإقليمية الستة التي أنتجها الخطط الإقليمية البرتغالية الست لإدارة الأراضي PROT....60
الشكل (3–9) مخطط تحليلي للتجربة البرتغالية.....62
الشكل (3–10) موقع دولة فنلندا.....63
الشكل (3–11) تطوير الهيكل الإقليمي ونظام المرور 2050، فنلندا.....65
الشكل (3–12) مناطق التنمية الإقليمية في فنلندا.....66
الشكل (3–13) التنمية الإقليمية الشبكية: الشبكة والمنطقة والممر.....67
الشكل (3–14) برنامج مراكز الخبرة، كجزء من السياسة الإقليمية.....68
الشكل (3–15) برامج التنمية الإقليمية الوطنية.....70
الشكل (3–16) مستقبل الهيكل الإقليمي في فنلندا.....73
الشكل (3–17) موقع مدينة هيلسنكي وهيلسنكي الكبرى في فنلندا.....75
الشكل (3–18) شوارع مدينة هلسنكي المصنفة وغير المصنفة، ومناطق وسط المدينة الجديدة على طولها، ومراكز التنمية على طول شوارع المدينة.....76
الشكل (3–19) مسودة خطة استخدام الأراضي في منطقة هلسنكي 2050.....77
الشكل (3–20) التقسيم القائم على المسافة في منطقة هلسنكي.....77
الشكل (3–21) خريطة مجمعة لتحليلات المركز في المناطق الأساسية لمنطقة هلسنكي.....78
الشكل (3–22) المراكز الرئيسية وتركز أهم الوظائف في المجالات الأساسية في منطقة هلسنكي.....78
الشكل (3–23) الخطة الرئيسية الجديدة لتطوير الهيكل متعدد المراكز لمدينة هلسنكي.....79
الشكل (3–24) حدود الدراسة والمحيط الحيوي لمنطقة هلسنكي.....80
الشكل (3–25) مخطط تحليلي للتجربة الفنلندية.....83

الشكل (3–26) موقع دولة بولندا.....84
الشكل (3–27) تقسيم المقاطعات البولندية على المستوى الإقليمي.....86
الشكل (3–28) الكثافة السكانية في بولندا والأماكن المركزية–2009.....86
الشكل (3–29) الروابط الوظيفية بين المراكز الحضرية الرئيسية 2010 و2030.....89
الشكل (3–30) رؤية تطوير المكونات الأساسية لشبكة الطرق بحلول عام 2030.....90
الشكل (3–31) موقع إقليم مازوفيا في بولندا.....90
الشكل (3–32) شبكة مازوفيا الحضرية (ضواحي وارسو والمراكز دون الإقليمية) 92
الشكل (3–33) السيناريو الأول الموازنة بين اتجاهات التنمية.....93
الشكل (3–34) السيناريو الثاني، الهيمنة المتزايدة لوارسو.....94
الشكل (3–35) السيناريو الثالث، التطوير المتعدد المراكز لمازوفيا.....95
الشكل (3–36) عدد وصلات الحافلات بين كل مركز دون إقليمي ووارسو، 2010.....96
الشكل (3–37) مخطط تحليلي للتجربة البولندية.....99
الشكل (3–38) موقع دولة رومانيا.....100
الشكل (3–39) الروابط بين عقد وممرات الشبكة الأوروبية برومانيا والتنمية الكافية
لمختلف الفئات الإقليمية.....101
الشكل (3–40) الشبكة الوطنية متعددة المراكز في رومانيا.....105
الشكل (3–41) شبكة متعددة المراكز لمنطقة الشمال الشرقي.....106
الشكل (3–42) شبكة متعددة المراكز في المنطقة الجنوبية الشرقية.....106
الشكل (3–43) شبكة متعددة المراكز في اقليم المنطقة الجنوبية.....107
الشكل (3–44) شبكة متعددة المراكز للمنطقة الجنوبية الغربية.....108
الشكل (3–45) تعدد المراكز في الإقليم الشمالي الغربي والأوسط والغربي.....108
الشكل (3–46) العاصمة بوخارست.....109
الشكل (3–47) مخطط تحليلي للتجربة الرومانية.....112
الشكل (3–48) نتائج الإطار النظري.....115
الشكل (4–1) الإقليم الساحلي في سورية.....117
الشكل (4–2) التقسيم الإداري لمحافظة اللاذقية.....118
الشكل (4–3) التوجهات والاعتبارات المكانية على الإقليم الساحلي حسب الاعتبارات

الأساسية للتنمية الإقليمية المقترحة.....124
الشكل (4–4) مخطط يوضح حدود الحالة الدراسية ضمن المحافظة.....127
الشكل (4–5) مخطط التصنيف الإداري للتجمعات العمرانية الواقعة في منطقة الدراسة.....128
الشكل (4–6) تصنيف التجمعات حسب عدد السكان (عدا مدينة اللاذقية) 131
الشكل (4–7) نسبة المشتغلين والعاطلين في البلدات والبلديات الموجودة بمنطقة الدراسة.....133
الشكل (4–8) معدل النشاط الاقتصادي في البلديات الموجودة بمنطقة الدراسة.....135
الشكل (4–9) توفر الخدمات ضمن منطقة الدراسة.....138
الشكل (4–10) التصنيف المكاني لمعايير تحديد الشبكة المورفولوجية في منطقة الدراسة،
باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).....141
الشكل (4–11) الشبكة المورفولوجية للشبكة متعددة المراكز المقترحة ضمن منطقة الدراسة وفق
نتيجة التحليل المكاني، باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).....143
الشكل (4–12) مقترح أولي للشبكة العلائقية المتعددة المراكز للتعاون بين العقد..... 145

فهرس الجداول:

الجدول (1–1) أمثلة عن الشراكات الريفية – الحضرية.....12
الجدول (1–2) أنواع العلاقات الريفية الحضرية وأهم القضايا المتعلقة منها.....15
الجدول (1–3) تصنيف المناطق وفق تقرير ESPON 1.1.2، 17
الجدول (4–1) إسقاط لأهم التوجهات والاعتبارات المكانية على الإقليم الساحلي
حسب الاعتبارات الأساسية للتنمية الإقليمية المقترحة.....124
الجدول (4–2) حجم السكان وتوزعهم النسبي في التجمعات الموجودة بمنطقة الدراسة.....129
الجدول (4–3) نسبة المشتغلين والعاطلين في البلدات والبلديات الموجودة بمنطقة الدراسة.....131
الجدول (4–4) معدل النشاط الاقتصادي المنقح في البلديات الموجودة بمنطقة الدراسة.....133
الجدول (4–5) الوزن النسبي للخدمات.....135
الجدول (4–6) توفر الخدمات في منطقة الدراسة.....137
الجدول (4–7) توزع الفرص المكانية ضمن منطقة الدراسة.....138
الجدول (4–8) الخصائص المميزة للعقد الهيكلية في الشبكة متعددة المراكز المقترحة.....144

ملخص البحث

تعاني أغلب المدن من اختلال التوازن بين التجمعات الريفية والحضرية، مع التمركز السكاني الكبير في المدن والهجرات المستمرة من الريف إلى المدن؛ إذ نلاحظ القوة الطاردة لسكان التجمعات العمرانية المجاورة للمدن الكبرى باتجاه هذه المدن بحثاً عن الفرص المرجوة، وبالتالي يحدث هذا الخلل، لذلك لا بد من ضرورة البحث عن سياسات تخطيطية تشمل المدينة وما حولها من تجمعات حضرية وريفية؛ إذ يهدف البحث إلى تطبيق استراتيجية التنمية المتعددة المراكز على التجمعات الحضرية والريفية المحيطة بالمدينة، وذلك بتأمين فرص تنموية لها، والبحث في موارد المناطق المحيطة بالمدينة بهدف استثمارها الاستثمار الأمثل لتحويلها إلى مراكز تنموية هرمية تضمن تلبية احتياجات مواطنيها.

يتطرق البحث إلى مجموعة المفاهيم المتعلقة بالتنمية الريفية والحضرية والعلاقة المكانية بين الريف والحضر، وكيفية تحقيق الشراكة بينهما، ثم استعراض مراحل تطور الهيكل الحضري وصولاً إلى النموذج متعدد المراكز مع ذكر المفاهيم والأدبيات المتعلقة بالتنمية متعددة المراكز كافة. يليه عرض مجموعة من التجارب العالمية التي تبنت استراتيجية التنمية متعددة المراكز على مستويات عدة مع تحليل هذه التجارب والمقارنة بينها لاستخلاص بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الدراسة العملية لمدينة اللاذقية. ويتناول البحث في النهاية تحليلاً للوضع الراهن للتنمية على المستويات كافة (الوطني والإقليمي، والمحلي)، ثم محاولة تطبيق نموذج الشبكة متعددة المراكز على منطقة الدراسة حسب الركائز الأساسية الثلاث مع إيلاء أهمية خاصة للشبكة المورفولوجية التي عالجت حجم المراكز الحضرية وتوزيعها ضمن منطقة الدراسة.

وقد تبيّن من الدراسة والتحليل أن بعض التجمعات الحضرية تتمتع بفرص وإمكانات تنموية مهمة ومتخصصة يمكن أن تعزز النظام الحضري الإقليمي بتأمين شبكة ذات مفاصل قوية مع كل من المركز الإقليمي **والمراكز الهيكلية** والمراكز المكملة. **وأكد البحث ضرورة** العمل على تعزيز الشبكات الحضرية في الأقاليم بما يحترم الخصوصية المكانية مع لحظ الدور التنموي المهم للمدن والبلدات والبلديات كل في مكانه وحسب نفوذه، كما أوصى البحث بالعمل على تطوير مرصد خاص لتقييم التفاوتات التنموية بين المراكز والعمل على إيجاد توازن تنموي متكامل.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المكانية، الهيكل الحضري، العلاقات المكانية، الشبكة، التنمية متعددة المراكز، الشبكة المورفولوجية.

Keyword:

Spatial Development- Urban Structure- Spatial Relationship- Network- Polycentric Development- Morphological Network.

I

الجزء التمهيدي

1- المقدمة:

تواجه معظم الدول كثيراً من التحديات بالنمو الدائم للمدن الكبرى على مختلف الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية، وتشهد المدن السورية نمواً في المدن الكبرى وضعف العلاقة بينها وبين المدن الواقعة في محيطها الحيوي نتيجة لتركز السياسات والخدمات المختلفة ضمنها، ويتمثل ذلك بازدياد أعداد السكان فيها وعدم القدرة على تأمين الطلب المتزايد على السكن وفرص العمل وظهور نمط عمراني غير متوازن يعكس تحيزاً واضحاً لصالح المدن الكبرى وكثيرٍ من الآثار السلبية المنعكسة على البيئة ونوعية حياة الأفراد، الأمر الذي أدى إلى ظهور قوة شد باتجاه المدن والمراكز؛ وذلك لانعدام فرص التنمية إذ نلاحظ القوة الطاردة لسكان التجمعات العمرانية المجاورة للمدن الكبرى باتجاه هذه المدن بحثاً عن الفرص المرجوة، من ثم، يحدث هذا الخلل، كنمو التجمعات العمرانية العشوائية على الأراضي الزراعية وفوضى العمران، لذلك لا بد من البحث عن آلية تفعيل هذه التجمعات بوصفها مراكز تنموية ضمن مستويات هرمية، وربطها بالمركز الأساسي بنقاط إدارية و أنظمة النقل و الدعم لوجستي ونقاط استثمارية، وإيجاد نهج يعزز نمو التجمعات بطريقة تنموية صحيحة تحقق تكاملاً لعلاقتها مع المدينة الكبرى.

وعزز هذا النمو سياسة التخطيط المركزي المتبعة في سورية، لكن في ظل التوجه العالمي نحو تنمية متوازنة ومستدامة على مستوى الإقليم وعلى مستوى المدينة نفسها ينبغي البحث على طرائق أخرى لتطبيقها على الأقاليم والمحافظات لتحقيق تنمية متوازنة تتكامل مع بعضها، وذلك بتطبيق سياسة التنمية المتعددة المراكز لخلق فرص جديدة ضمن الإقليم ولترتقي بحياة الأفراد نحو الأفضل.

ويعد(Hallgeir.2004) [1] أن الشبكة الحضرية تمثل العمود الفقري للنظام الإقليمي والتعددية المركزية لضمان الانتقال الفعال والمتناغم للتنمية على مستوى الإقليم بأكمله[2].

فهنا تأتي فرصة العمل على هذه المنظومة الحضرية لإعادة ربط المركز الأساسي بهذه المراكز وترتيبيها.

(التجمعات الحضرية أو الريفية المحيطة) ليكون حاضناً لهذه التجمعات ويرتب عملية نموها وحجمها لتصبح نقاط جذب غير طاردة لسكانها ولا تشكل أعباءَ إضافية على المدن بل تتكامل معها.

---

[1] HALLGEIR A. (2004), Spatial policies in the European Union, EuroFutures, Stockholm, **The Strategy of Economic Development**, New Haven, London.

[2] HUMEAU, J.B., PEPTENATU, D., PINTILII, R., DRĂGHICI, C., SCHVAB, A., (2010, 20, June)**,** The role of polycentric network in the demographic dynamic of human settlements**, Journal of Urban and Regional Analysis,** vol. II, 1, 2010, p.25-37, Bucharest.

2- إشكالية البحث:

في ظل غياب خطط التنمية المكانية المترافقة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، ازداد الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية المحيطة، ومع ارتفاع نسبة العشوائيات ضمن المدن الحضرية، تلك التي أصبح من المتعذر احتواؤها والسيطرة عليها، بالإضافة للنقص الحاصل في الخدمات نتيجة زيادة التركز في المدن الرئيسية والكبرى أدى ذلك لانعدام فرص التنمية في التجمعات الحضرية والريفية المحيطة، من ثم، اتساع الفجوة بينها وبين المدن والبلدات والقرى الواقعة في محيطها إضافة لاستنزاف موارد المدينة كافة ، فتتمثل الإشكالية في **نقص في الخدمات والفرص والمشاريع التنموية والانتقال إلى المدن الكبرى لما توفره من فرص وخدمات** الأمر الذي أدى إلى خلل تنموي في منظومة المستويات المكانية والبيئية، وبناء على ذلك يجب البحث عن سياسة تخطيطية تنموية لخلق توازن تنموي يعزز العلاقات الحضرية الريفية.

3- تساؤلات البحث:

- ما الأسباب التي أدت إلى وجود تفاوت تنموي بين المدينة والتجمعات الحضرية والريفية المحيطة بها؟
- ما أهمية التنمية المتعددة المراكز مكانياً؟
- ما دور خطط التنمية المتعددة المراكز في تعزيز العلاقة بين المدن والأرياف؟

4- هدف البحث:

تطوير استراتيجية التنمية الإقليمية المتبعة في محافظة اللاذقية لتتماشى مع استراتيجية التنمية المتعددة المراكز، وذلك بـ:

- **البحث في موارد المناطق المحيطة بالمدينة بهدف استثمار مواردها الاستثمار الأمثل** لتحويلها إلى مراكز تنموية هرمية تضمن تلبية احتياجات مواطنيها وتتكامل مع المستوى العمراني الأعلى في سياق تنمية عمرانية مكانية.
- **تكامل عمل التجمعات العمرانية إدارياً (المدينة-البلدة-القرية)** لينعكس ذلك مكانياً على تنمية خدماتها وواقعها العمراني، دون الاعتماد اعتماداً كلياً على المدينة الكبرى.

5- أهمية البحث:

تحدد أهمية البحث في النقطتين الآتيتين:

1 – **الأهمية العلمية:** تحديد الإطار العام لأسلوب تنموي، وهو مفهوم التنمية المتعددة المراكز لتحقيق أهداف التنمية، إضافة إلى عرضه لأحدث التجارب العالمية والعربية التي تخص موضوع البحث.

2 – **الأهمية العملية:** سيتم تحليل واقع المنطقة المدروسة وتطبيق النتائج النظرية والدروس المستفادة من التجارب العالمية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

6- منهجية البحث:

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على:

1- **المنهج النظري:** من حيث إجراء دراسة نظرية حول المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقليمية بشكل عام والتنمية المتعددة المراكز بشكل خاص، إضافةً إلى دراسة النظريات الخاصة وتحليلها، ودراسة مجموعة من التجارب التي تناولت التنمية المتعددة المراكز ومميزات كل تجربه حول الآليات والاستراتيجيات المتبعة لتطبيقها.

2- **المنهج التحليلي العملي** الذي تضمن:

- المنهج الوصفي الاستقرائي: في دراسة الواقع الحالي لمدينة اللاذقية، ودراسة التوسعات العمرانية والعشوائية الحاصلة والعلاقات الحضرية الريفية بين المدينة المركزية وما حولها.
- المنهج التحليلي المقارن: في دراسة هذه الآليات وتحليلها ومقارنتها للوصول إلى مجموعة نتائج تتعلق باقتراح الآلية الملائمة لتطبيق التنمية المتعددة المراكز بمدينة اللاذقية وما حولها.
- المنهج التجريبي: من حيث إسقاط نتائج الدراسة النظرية والعملية على حالة الدراسة (محافظة اللاذقية) بتطبيق المحلل المكاني (Spatial Analysis) المتوفر في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) للتوصل إلى أكثر المناطق ملاءمةً للتنمية المتعددة المراكز.

3- **المنهج الاستنتاجي:** تم التركيز فيه على النتائج العامة للبحث التي تم التوصل إليها في سياق الدراسة النظرية والعملية، وتتألف من نتائج نظرية تم التمهيد لها في الفصلين الأول والثاني، ونتائج عملية تتعلق بالحالة الدراسية، والتي سيتم بواسطتها وضع التوصيات العامة للبحث.

7- أدوات البحث:

لتحقيق الأهداف اعتمد البحث على الأدوات الآتية:

- الكتب والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث.
- المراجع من شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية الرسمية والمحلية والدولية بوصفها مصدراً رسمياً للمعلومات.
- المقابلات مع أجهزة الإدارة المحلية متمثلة بمجلس المدينة والمديريات والجهات المختصة بدراسة مناطق التوسع العمرانية والعشوائية بمدينة اللاذقية وتحديد التجمعات الحضرية والريفية المحيطة ودراستها.
- الإحصاءات والبيانات المتوفرة عن محافظة اللاذقية ومدينتها، منها بيانات المكتب المركزي للإحصاء في المحافظة، وقاعدة بيانات جغرافية لمحافظة اللاذقية مُعَدّة من قبل مديرية الزراعة في اللاذقية بالتعاون مع هيئة الاستشعار عن بعد في العام (2010)، بالإضافة إلى تقرير الدراسة الإقليمية لمحافظة اللاذقية المعدة من قبل مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي في محافظة اللاذقية (2010)، فضلاً عن البيانات وعمليات

المسح الواردة في مشروع المخطط الإقليمي للإقليم الساحلي ودراسة عدٍ من المحاور (الديموغرافي–الاقتصادي والسياحي وغيرها) المعد من قبل هيئة التخطيط الإقليمي والشركة العامة للدراسات الهندسية في محافظة دمشق (2022) وغيرها من البيانات.

- المخططات التنظيمية القديمة والراهنة لمدينة اللاذقية.
- الصور الفوتوغرافية والصور الجوية لمدينة اللاذقية وما حولها من القرى المحيطة بها.
- تقنية نظم المعلومات الجغرافية (ArcMap 10.3) وبرامجها المختلفة والاستفادة منها في عملية تنظيم البيانات وجمعها والتحليل.

8- حدود البحث:

يفرض البحث حدوده ضمن إطارين:

الإطار المكاني: مدينة اللاذقية ومحيطها الحيوي أي التجمعات العمرانية و القرى المحيطة بها والواقعة ضمن منطقة اللاذقية (بلدية بكسا، بلدة القنجرة، بلدية برج القصب، بلدية مشيرفة الساموك، بلدية الجنديرية، بلدية الشلفاطية، بلدة الهنادي، بلدية فديو، بلدية الصنوبر، بلدة برج اسلام، بلدة عين البيضا، بلدية بستان الباشا، بلدية الزوبار، بلدية مزار القطرية، بلدية قسمين، بلدة السامية، بلدية الشير، بلدة البهلولية، بلدية فدره، كرسانا، بلدية قمين، بلدية الرويمية، الشبطلية)، إذ يزداد عدد سكان هذه التجمعات بالتماشي مع نمو سكان المدينة.

الإطار الزمني: يمتد البعد الزماني للدراسة بين عامي (2019–2022)، وذلك بهدف تحليل موارد الحالة الدراسية (محافظة اللاذقية) وإمكانية تطبيق التنمية المتعددة المراكز من أجل الوصول للتنمية الإقليمية للإقليم حتى العام 2030.

9- هيكلية البحث:

ينقسم البحث في مكوناته إلى ثلاثة أجزاء، يوصل كل منها إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بموضوع البحث كالآتي:

- **<u>الجزء التمهيدي:</u>** الذي يتناول المقدمة وإشكالية البحث وأهدافه وأهميته، ومنهجية البحث وأدوات الدراسة وحدود البحث، وهيكلية البحث، مع مجموعة من التساؤلات حول موضوع الدراسة والمنهجية التي اتبعت في إعداد البحث وإطار البحث.
- **<u>الجزء الأول – الإطار النظري التحليلي للبحث</u>:** ويتكون من الفصلين الأول والثاني:

- **الفصل الأول:** يتضمن دراسة مفاهيم التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص والعلاقة بين الريف والحضر.

- **الفصل الثاني:** يتضمن دراسة الهياكل الحضرية للمدن وأشكالها، وعرض الاستراتيجيات والنظريات الخاصة بالتنمية المتعددة المراكز وتحليلها، بالإضافة لتحديد ركائزها، وآليات تطبيقها.
- **الفصل الثالث:** يتناول مجموعة من التجارب العالمية عن التنمية المتعددة المراكز في المدن، مع تحليل هذه التجارب والمقارنة بينها، ثم استخلاص بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الإطار العملي.

- **<u>الجزء الثاني – الإطار العملي التحليلي</u>:** يمثل هذا الجزء:

- **الفصل الرابع:** الذي يتناول لمحة عن مدينة اللاذقية، إيجابياتها وسلبياتها، ثم دراسة المنهجية المتبعة في تحديد استراتيجية التنمية المتعددة المراكز لمدينة اللاذقية وتحليلها مما يمكننا من تطوير هذه المنهجية بحيث تعتمد على الملاءمة المكانية، وتحديد الاستراتيجيات العامة والأولويات الأساسية، ما يسهم في اقتراح استراتيجية التنمية المتعددة المراكز لمدينة اللاذقية حتى العام (2035) والمناطق الأكثر ملاءمةً لها.
- **<u>النتائج العامة والتوصيات:</u>** الخاصة بتحقيق هدف البحث.

وقد تم عرض هذا البحث في فصول كما يلي:

- الفصل التمهيدي الإطار المنهجي للبحث.

الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التنمية المكانية والعلاقة بين الريف والحضر.

الفصل الثاني: الهيكل الحضري في ضوء التنمية الإقليمية واستراتيجيات التنمية متعددة المراكز.

الفصل الثالث: التجارب العالمية في مجال التنمية المتعددة المراكز.

الفصل الرابع: التنمية المكانية في اللاذقية وإمكانية تطبيق سياسة التنمية المتعددة المراكز عليها.

- النتائج العامة والتوصيات التي توصل إليها البحث.

10- الدراسات السابقة:

اعتمد البحث مجموعة من القراءات والدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت مفهوم التنمية العمرانية، ومن الدراسات التي تناولت محافظة اللاذقية نذكر:

1- البحث التي قامت به الباحثة (رنا علي حيدر) أطروحة دكتوراه بعنوان التنمية الريفية بين الواقع والمستقبل- (دراسة حالة: ريف محافظة اللاذقية) 2017، جامعة تشرين، وهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم التنمية الريفية بمفهومها النظري والتطبيقي العملي، من خلال تحليل تجارب عنيت بقضايا التنمية الريفية من حيث العلاقات والترابط بين التنمية الريفية من جهة والمتطلبات التنموية من جهة أخرى (مكان- إنسان- موارد) ونطاقها الإقليمي والمكاني. وسعى إلى إيجاد مداخل لحلول تنموية واقعية في المناطق الريفية بالاعتماد على التحقق من الوزن التنموي المفقود وإعادة إحيائه وتصحيح المسار التنموي للقرى أو خلق مسارات تنموية جديدة. وخلصت توصيات البحث إلى ضرورة رسم خارطة تنموية تُحدث باستمرار تبعاً لواقع التنمية بمعطياتها المكانية والجغرافية والقطاعية، إضافةً لتجديدها تباعاً، وتزويدها بالتوجهات الإقليمية أو بالتغيرات المحتملة سواء بتأثيرات محلية أو دولية، بواسطة منهج يمكن برمجته حاسوبياً يتيح بمجمله توجيه عمليات التنمية الريفية وإدارتها في إطار تكاملي مكاني بدلاً من المشاريع المتنوعة والفردية في بعض الأحيان، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إغفال الدور المحلي للوحدة الإدارية في الإطار التشريعي المعتمد، وأهمية تشجيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط مستقبل القرى وبنائه.

2- البحث الذي قامت به الباحثة (ميا،2014) أطروحة دكتوراه بعنوان تطوير منهجية إعداد المخططات التنظيمية بوصفها أداة أساسية لتنمية المدن السورية، (حالة دراسية مدينة اللاذقية) جامعة تشرين؛ إذ درس البحث مسألة تنمية المدن السورية بما فيها مدينة اللاذقية وتوجيهها نحو الاستدامة، ومنها توصل البحث إلى مجموعة من التوجهات التي تشير إلى أهمية إعادة تصنيف المناطق الحضرية في محافظة اللاذقية وفق معايير الاستدامة، واقتراح إطار عمل استراتيجي لتحقيق الرؤية المستقبلية والاستراتيجيات التي تحقق التنمية المرجوة.

مخطط البحث

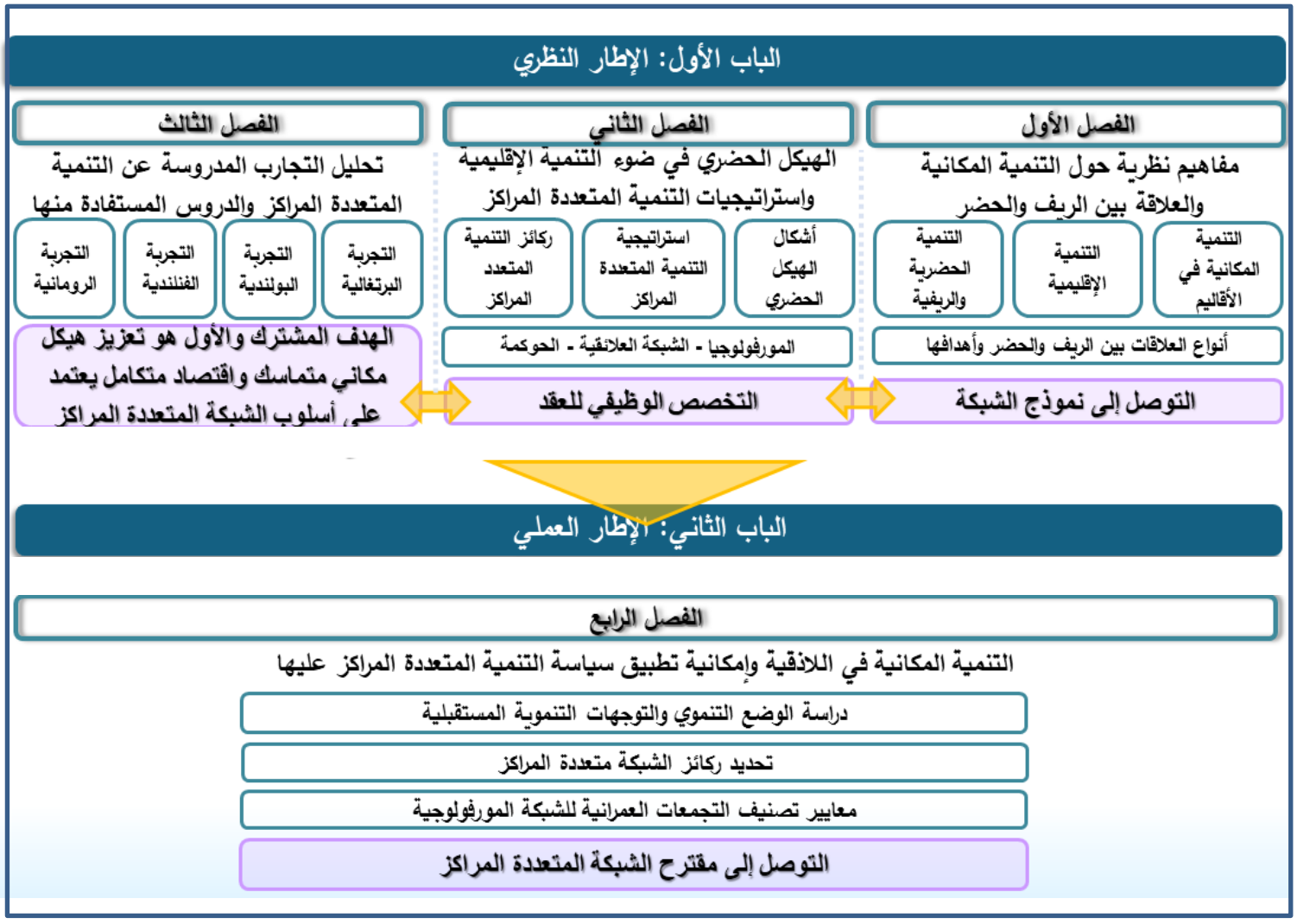

الشكل (1-1) هيكلية البحث - إعداد الباحثة

الباب الأول: (الإطار النظري للبحث)

1-الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التنمية المكانية والعلاقة بين الريف والحضر.

1-1- المقدمة:

يعد مفهوم التنمية بمختلف توجهاتها أحد أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، التي تتبعها الدول حول العالم لتحقيق التوازن وتحسين جودة حياة الأفراد؛ إذ أُطلق على عملية تأسيس النظم الاقتصادية والسياسية المتماسكة ما يُسمى بـ "عملية التنمية"، وتبرز أهمية المفهوم في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم[3].

ونظراً للاختلال الحاصل في التوازن بين المجتمعات الريفية والحضرية والتمركز السكاني في المدن الكبرى والهجرات المستمرة من الريف إلى المدن، وجب البحث عن سياسات تخطيطية تشمل المدينة وما حولها من تجمعات حضرية وريفية. فظهرت العديد من التوجهات الفكرية التي كان من أبرزها التنمية المكانية التي تأخذ البعد المكاني بعين الاعتبار، تسعى إلى التقليل من الفجوة التنموية الحاصلة نتيجة غياب سياسة التخطيط المكاني الذي يسعى إلى توزيع ثمار التنمية على المستوى الإقليمي عن طريق تحقيق توازن بين الإمكانيات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ إذ سيتناول هذا الفصل عرضاً للمفاهيم والأفكار المتعلقة بالتنمية المكانية في الأقاليم وأهم تصنيفاتها وأهدافها، ثم سيتناول التنمية الحضرية والريفية، مفهومها والعلاقة المتوازنة بين الريف والحضر والشراكة بينهما وأنواع العلاقات المحتملة وصولاً إلى نمط الشبكة الذي يدعم موضوع البحث.

1-2- مفهوم التنمية المكانية في الأقاليم:

1-2-1- مفهوم التنمية المكانية (Spatial Planning):

نتج عن تطور مفهوم التنمية كثرة الدراسات والأبحاث حولها، ومن أهم هذه التعريفات:

ما وضعته الأمم المتحدة عام 1956 تعريفاً للتنمية بأنها العمليات التي توحد بين الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي[4].

---

[3] حيدر، رنا، 2017، **التنمية الريفية بين الواقع والمستقبل دراسة حالة: ريف محافظة اللاذقية**، دكتوراه، قسم تخطيط المدن وعلوم البيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

[4] السقا، هبة، 2012، **استراتيجية محاور التنمية الإقليمية (دراسة حالة محافظة حمص)**، ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 123.

ومع إجراء التحليلات لاتجاهات التنمية وتبلور مفهوم التنمية المكانية، لوحظت أهمية التطور المكاني وإجراء الدراسات الاستشرافية حول التنمية المكانية التي نمت في سياق برنامج ESPON، وهي إجراءات ضرورية لإعداد سياسة التنمية المكانية. وبرنامج (ESPON) مفهوم حديث العهد نشأ في عام 1999 عندما اعتمد(ESDP) منظور التنمية المكانية الأوروبية والمبادئ التوجيهية له.

وبتطبيق التنمية المكانية تنتشر ثمار التنمية لتشمل معظم الأماكن في الإقليم، كما أنها لا تقتصر على المناطق الحضرية فقط، بل تؤكد على أهمية تنمية المناطق الريفية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ إذ سيساعد ذلك في تحسين البنى التحتية وجذب المزيد من الخدمات، ومن ثم خلق فرص عمل وتحسين مستوى حياة الأفراد. كما يأخذ البعد المكاني للتنمية ضرورة اشتراك الإدارة والمجتمعات المحلية بوضع خطط التنمية المحلية وبرامجها ومتابعتها. لذلك من المهم الوصول تدريجياً إلى توازن مكاني يهدف إلى توفير توزيع جغرافي أكثر عدالة للنمو.

1-2-2- التنمية المكانية من وجهات نظر مختلفة:

ذكر مصطفى إبراهيم في بحثه أنّ جوهر التنمية هو إيجاد أساليب تتلاءم مع الأحيزة المكانية وما تتمتع بها من خصائص مميزة، فالبعد المكاني يؤثر في عملية التنمية بتحديد الموقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات القائمة على أفضل العلاقات. كما يرى أن التنمية تمثّل مرحلة الوصول من الوضع الحالي إلى وضع أفضل اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، لذلك فالتنمية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد، وهي تشمل استراتيجية واعية وعمليات ذات غايات وأهداف محددة مرحلية وطويلة الأمد، ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث بالمكان وتظهر بسلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات هذا المكان، معتمدةً على التحكم بحجم الموارد المتاحة ونوعيتها للوصول بها إلى أقصى انتفاع ممكن بأقل مدة زمنية ممكنة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[5].

كما يشير (الكناني، 2006) أن كلمة **التنمية المكانية** تسعى إلى إزالة المعوقات البنيوية التي تمثل عتبة في التطور المكاني وإظهار قدراته الكامنة، واستخدام الإمكانات لإيصاله لحالة من التوازن النسبي بخطوط متوازية مع الاقتصاد الوطني بتكوينه؛ **إذ يرتكز اتباع سياسة مكانية تنموية متوازنة على الموازنة بين اتجاهين:**

الأول اجتماعي، وهو تحيق العدالة الاجتماعية، **والثاني اقتصادي**، ويتضمن الكفاءة الفنية والموقعية للاستثمار.

من ثمّ فإنّ التنمية تعني إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية من أجل رفع مستوى المعيشة

---

[5] إبراهيم، مصطفى جليل، 2009، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، **مجلة ديالى**، العدد: رقم أربعون، بغداد، العراق، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد.

* ESPON (European Spatial Planning Observation Network) المرصد الأوروبي للتخطيط المكاني.

وتحسين الحياة، أي أن التغييرات الهيكلية المستهدفة بالتنمية تكون ثلاثية الأهداف كالآتي[6]:

1- الهدف الاقتصادي: يتمثل في التغيّرات التي تحدث في العلاقة النسبية بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وإسهاماتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الخدمات والمرافق العامة، وترشيد استثمار الموارد الاقتصادية وتنويع قاعدتها.

2 - الهدف الاجتماعي: يتمثل في التغيّرات التي تحدث في أنماط الحياة والسلوك والعلاقات الاجتماعية والمستويات الثقافية للفئات المختلفة من المجتمع، والانعكاسات الإيجابية على مستوى المعيشة ونوعية الحياة الناجمة عن زيادة كل من الدخل والإنتاج والإنتاجية.

3- الهدف التنظيمي: يتمثل في التغيّرات المؤسسية والإدارية اللازمة لمواكبة مراحل التطوّر المختلفة للمجتمع والتفاعل مع المتغيّرات والمستجدات بكفاءة ومرونة بواسطة التطوير التقاني وتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة أداء الأجهزة والمؤسسات المختلفة المشاركة في عمليات التنمية.

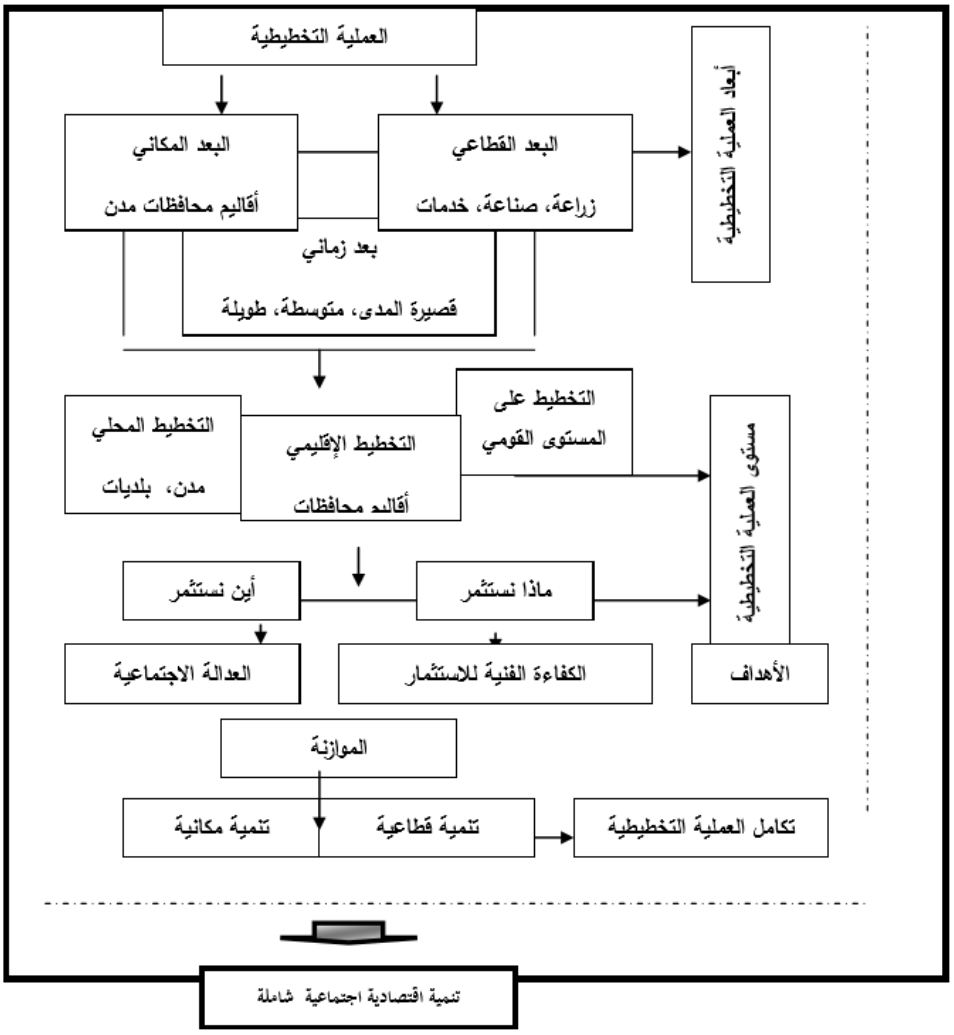

الشكل (1-1) مخطط يوضح أهداف العملية التنموية، المصدر: مصطفى، إبراهيم جليل

[6] إبراهيم، مصطفى جليل، 2009، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، **مجلة ديالى**، العدد: رقم أربعون، بغداد، العراق، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد.

1-2-3- الأهداف الأساسية لـ ESDP منظور التنمية المكانية الأوروبية وأهم المبادئ التوجيهية:

يعتمد منظور التنمية المكانية الأوروبية على هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، لاسيما بتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي. ووفقاً لما حُدد في تقرير الأمم المتحدة (برونتلاند9)، فإن التنمية المستدامة لا تغطي فقط التنمية الاقتصادية السليمة بيئياً التي تحافظ على الموارد الحالية لاستخدامها من قبل الأجيال المقبلة، بل تشمل أيضاً تنمية مكانية متوازنة، ويتم ذلك بالتوفيق بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المكانية والوظائف البيئية والثقافية للمنطقة، من ثم، الإسهام في تنمية إقليمية مستدامة وعلى نطاق أوسع[7].

وبذلك نستنتج بأن مفهوم التنمية المكانية يشترك مع مفهوم التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد أساسية، وهي: البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

ويوضح الشكل (1-2) مثلث **الأهداف الأساسية الثلاثة للسياسة الأوروبية، وهي**[8]:

- التماسك الاقتصادي والاجتماعي.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي.
- القدرة التنافسية الأكثر توازناً بين الأراضي الأوروبية.

من ثم، لتحقيق تنمية متوازنة مكانياً، يجب العمل على تحقيق هذه الأهداف في وقت واحد وأخذ تفاعلاتها في الاعتبار.

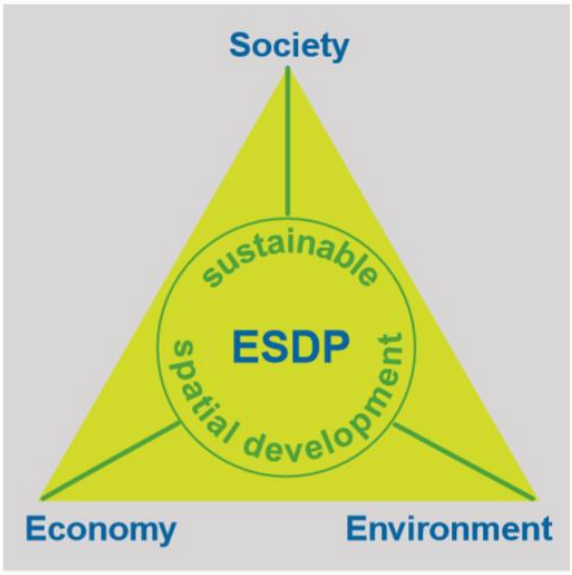

الشكل (1-2) مثلث الأهداف لتنمية مكانية متوازنة ومستدامة،

المصدر: 7

كما تعزز سياسات التنمية المكانية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي بوضع عدد من المبادئ للوصول إلى هيكل مكاني متوازن؛ إذ وافق الوزراء المسؤولون عام 1994 عن التخطيط المكاني على ثلاثة مبادئ توجيهية للسياسة العامة للتنمية المكانية للاتحاد الأوروبي، وهي[9]:

- تطوير نظام حضري متوازن ومتعدد المراكز، وعلاقة حضرية ريفية جديدة.

---

[7] ESDP Project, (May 1999), **European Spatial Development Perspective, Towards Balanced and Sustainable Development of the Territory of the EU**, Council of Ministers responsible for Spatial Planning in Potsdam, Published by the European Commission.

[8] ESDP المرجع السابق.

[9] ESDP المرجع السابق.

- ضمان التكافؤ في الوصول إلى البنية التحتية والمعرفة.
- التنمية المستدامة، والإدارة الحكيمة، وحماية الطبيعة والتراث الثقافي.

وأكدت المبادئ التوجيهية في منظور التنمية المكانية الأوروبي على متابعة هذه الأهداف وتطبيقها عند اتباع سياسة التنمية المكانية من قبل المؤسسات والسلطات الحكومية والإدارية على المستويات جميعها (الوطني والإقليمي والمحلي).

1-3- مفهوم التنمية الإقليمية (Regional Development):

ويقصد بالإقليمية " تنظيم المجتمع على أساس إقليمي لتحقيق العدالة الإقليمية " فمثلاً عند دراسة المدينة فلا بد من دراسة العلاقة المتبادلة بين المدينة وريفها، أي بين المدينة وإقليمها المحيط المنتمية إليه، وأيضاً " العدالة الجغرافية، عدالة التوزيع في المكان، بمعنى تحقيق شبكة متكافئة من الفرص الإنتاجية والقيم البشرية، بحيث يتم تقريب أو تذويب الفروق الطبقية بين الأقاليم إلى أقصى حد يمكن أن تسمح لمواهبها الكامنة وقدراتها الطبيعية الدفينة بالنهوض والعمل[10].

يرتبط مفهوم التنمية الإقليمية بالعديد من فروع العلم، كالاقتصاد والجغرافيا وحتى العمران؛ لأنه يرتبط بتنمية نطاق جغرافي محدد ومعين، والتنمية الإقليمية بطبيعتها شاملة لمقومات التنمية كافة، على الرغم من أنّ الناحية الاقتصادية تسيطر دوماً على غيرها من النواحي الأخرى، لأنها المؤثر الأكبر في مدى عملية التنمية ومستواها، ويعتمد نجاح التنمية الإقليمية الاقتصادية على مدى إمكانية استخدام سياسات التموضع الصناعي في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية وما يرتبط بها من سياسات تجارية ومالية وزراعية واجتماعية[11].

وعرف صفوح خير التنمية الإقليمية بأنها: " إزالة المعوقات البنيوية التي قد تتسبب في منع الاقتصاد الإقليمي من إظهار قدراته الكامنة، أو تعني استخدام هذه القدرات بطريقة مرضية حتى يصل الإقليم إلى مرحلة من التوازن تتماشى وتتلاءم مع الاقتصاد الوطني في تكوينه "[12].

كما عرفت التنمية الإقليمية التخطيطية بأنها: تنظيم المجتمع على أساس إقليمي، وإعطاء بعد مكاني لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، بهدف الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والحد من الفوارق الاقتصادية

---

[10] السقا، هبة، 2012، **استراتيجية محاور التنمية الإقليمية (دراسة حالة محافظة حمص)**، ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 123.

[11] فاخوري، رهام، 2014، **استراتيجيات التكامل الإقليمي التنموي في سورية (دراسة حالة المنطقة الجنوبية)**، دكتوراه، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 355، ص5.

[12] السقا، هبة، المرجع السابق.

والاجتماعية بين مختلف الأقاليم، وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية بتوزيع أفضل للسكان والأنشطة والتغلب على كل التحديات الديموغرافية والاقتصادية والبيئية[13].

وبذلك نستنتج بأن التنمية الإقليمية: هي خطة التغيير التي تهدف لحل التفاوتات الإقليمية عن طريق دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية والجغرافية المستغلة وغير المستغلة لمنطقة محددة أو إقليم معين وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية بهدف النهوض بالمنطقة وإنعاش الإقليم، من ثم، التوصل إلى توازن بين الأقاليم**[14]**.

1-3-1- تصنيفات التنمية الاقليمية:

تصنف التنمية الإقليمية إلى ثلاث أنواع رئيسة، هي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وتعرف هذه الجوانب الثلاثة بترابطها مع بعضها ولا يجوز إهمال أي منها والتركيز على أحدها نظراً للتكامل بينها، وهي[15]:

التنمية الاقتصادية: وتعرّف بأنها " مجموعة من المحاولات المتكاملة الهادفة إلى تغيير الهيكل الاقتصادي لسكان الإقليم، والمؤدية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الدخل القومي". واقتصاديات الإقليم عبارة عن شبكة من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للأنشطة المختلفة داخل الإقليم، وتشمل أنشطة الإنتاج: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والنشاط الإداري والحكومي، والخدمات السياحية والثقافية والترفيهية وغيرها[16].

وتقسم التنمية الاقتصادية إلى: التنمية الصناعية، والتنمية الزراعية، والتنمية السياحية.

التنمية الاجتماعية: وتعّرف بأنها "مجموعة المحاولات المتكاملة، الهادفة إلى رفع مستوى التعليم وتحسين صحة المواطنين وتوفير المسكن الصحي".[17]

التنمية العمرانية: عرفت التنمية العمرانية بأنها نوع من أنواع التنمية يأخذ باعتباره الإسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية وتوفير المرافق والخدمات وتوفير فرص العمل، **وبأنها مجموعة من المحاولات المتكاملة، والهادفة إلى إيجاد شبكة من المراكز الحضرية العمرانية، إضافة إلى حل المشكلات العمرانية الخاصة بالمراكز الحضرية مثل الإسكان، وحركة المرور، والخدمات وغيرها من المسائل.**

كما عرفت **التنمية العمرانية** بأنها تعديل النمو العمراني بالزيادة أو التوجيه، وتكييفه وفق أهداف السلطة السياسية والإدارية واستراتيجياتها على شكل تعاون مبرمج. والتنمية العمرانية هي انعكاس واقعي للتنمية الاقتصادية والأوضاع

---

[13] فاخوري، رهام، المرجع السابق.

[14] الباحثة.

[15] السقا، هبة، 2012، **استراتيجية محاور التنمية الإقليمية (دراسة حالة محافظة حمص)**، ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 123.

الاجتماعية في مجتمعٍ ما، فتعدّ التنمية العمرانية عملية تطوير مستمرة لا نهائية، فأهداف التنمية العمرانية ثلاثة أهداف، وهي: تصحيح المناطق السيئة التي تؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة وتعديلها، وزيادة كفاءة إدارة المدن، وزيادة الكفاءة الاقتصادية والتكامل الاجتماعي عن طريق التوزيع الأمثل للموارد والثروات والحفاظ عليها. ولتحقيق أهداف التنمية العمرانية يجب تعاون فريق من المخططين والمعماريين والاقتصاديين ومن جميع الظروف العمرانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تختلف من دولة إلى أخرى، وتشمل التنمية العمرانية الجوانب الآتية: التنمية الحضرية، والتنمية الريفية[18].

استراتيجيات التنمية العمرانية (Urban Development):

إن فكرة وجود استراتيجية حضرية عامة قابلة للتطبيق في جميع الدول غير واردة إطلاقاً، فالاختلاف والتباين بين الدول هو حقيقة واقعية، وهذا الاختلاف يحتم وجود فروق في تصميم الاستراتيجيات الحضرية لكي تعمل بكفاءة وفاعلية. وينبع هذا الاختلاف من أنّ استراتيجية أي دولة هي وسيلة من وسائل تحقيق أهداف هذه الدولة، لذلك فإن هذه الأهداف تختلف من مكان لآخر كما يختلف ترتيب أهميتها تبعاً لخطورة المشكلات التي تواجه كل دولة على حدة. كما أن الهيكل العمراني للدول يختلف نظراً لارتباطه بالعديد من الخصائص الطبوغرافية، والجيولوجية، والجغرافية، والمساحة، والسكان...إلخ، الأمر الذي يتطلب معالجة خاصة بواسطة استراتيجية مستقلة.

هناك ثلاث استراتيجيات أساسية يمكن اتباعها في التنمية العمرانية، والهدف الأساسي للاختيار هو الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه، وهذه الاستراتيجيات هي[19]:

أولاً: استراتيجية الانتشار (Distributed):

تعد هذه الاستراتيجية مناسبة لتحقيق العدالة بين أجزاء الدولة ، فهي تعمل على نشر الاستثمارات والموارد على الأقاليم المختلفة؛ ولذلك فهي أكثر عدالةً وأكثر تفادياً للآثار السلبية على الاقتصاد التي تنشأ من زيادة التجمع والتركز، كما أنه من الصعب تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول النامية نتيجة محدودية مواردها، فمن غير الممكن توزيع النشاطات الاقتصادية على مختلف الأقاليم؛ لأن ذلك لا يضمن خلق تلقائية النمو فيها ولا يساعد على جذب أنشطة جديدة.

ثانياً: استراتيجية التركيز (Centralized):

تعدّ هذه الاستراتيجية مناسبة إذا كان الهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية؛ إذ تعمل على تركيز الموارد والجهود في أكبر المدن (واحد أو اثنين على الأكثر) لما للمدن الكبرى من مزايا، إلا أنّ هذه الاستراتيجية تركز

---

[18] السقا، هبة، 2012، **استراتيجية محاور التنمية الإقليمية (دراسة حالة محافظة حمص)**، ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 123.

[19] Thomas, John, Mantri, Pam, (2018, 29, October), **Complex Adaptive Blockchain Governance,** conference: International Conference on Axiomatic Design- 2018, Iceland.

التنمية في مناطق وتهمل مناطق أخرى قد يكون بها نطاقات وموارد يمكن عن طريق توجيه الاستثمارات إليها تحقيق معدل مرتفع للنمو.

ثالثاً: استراتيجية الانتشار المركز(Decentralized):

تستند استراتيجية الانتشار المركز على فكرة أقطاب النمو، ووفقاً لها يختار عدد محدود من المناطق تتمتع بإمكانيات للنمو الاقتصادي تكثف مجهودات التنمية بها بحيث تصبح قطباً للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها، غير أنه لا بدّ من وجود مركز قائم أو محتمل لاستقطاب التنمية وللتغلب على ظاهرة التسلط للمراكز الحضرية الكبرى.

ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية وجود لا مركزية سياسية وإدارية وتوافر الهياكل الأساسية والخدمات من أجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق[20]، حيث يوضح الشكل (1-3) هذه الاستراتيجيات.

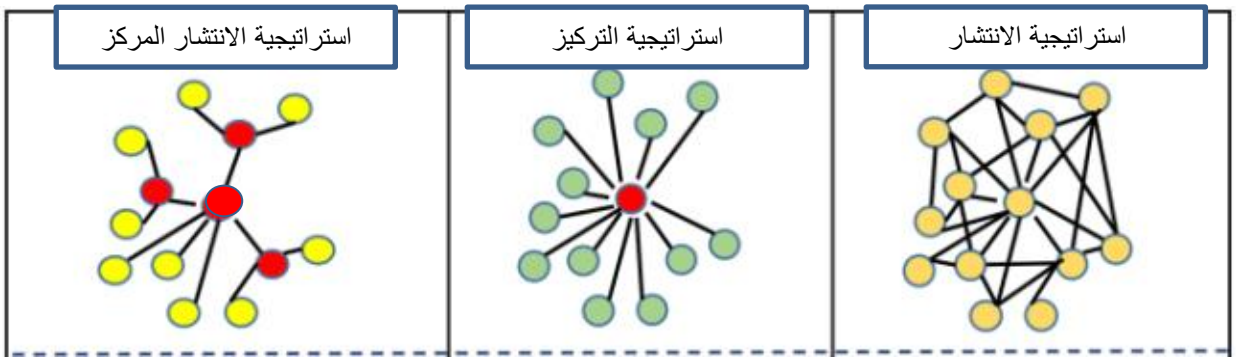

الشكل (1-3): نموذج يوضح أشكال العلاقات المركزية، اللامركزية، والانتشار المركز

المصدر: Thomas, Mantri,2018 بتصرف الباحثة

1-4- التنمية الحضرية والتنمية الريفية:

على الرغم من التحولات لصالح المدن حتى في الدول النامية، إلا أنّ القطاعات الحضرية تعاني من مشكلات المدن المهيمنة والتناقضات بين القلب (المتمثلة بالمدن الكبرى) والهوامش المتمثلة في الريف والمدن المتوسطة والصغرى، الأمر الذي جعل عمليات التنمية متعثرة مقارنةً بما يحدث في الدول التي أحرزت تقدماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[21].

فالسياسات التنموية في معظم الدول النامية تُعدّ متحيزة للقطاعات الحضرية مقارنةً مع الريف، الأمر الذي جعل سكان الريف ينتظم في هجرات ذات نبض قوي من الريف للمدن.

---

[20] Thomas, John, Mantri, Pam, (2018, 29, October), **Complex Adaptive Blockchain Governance,** conference: International Conference on Axiomatic Design- 2018, Iceland.

[21] محمد أحمد، السيد بشرى، 2013، يناير، التحضر والبعد المكاني للتنمية، **مجلة كلية التربية**، قسم الجغرافيا، العدد السابع، 116-127، الخرطوم: السودان، جامعة الخرطوم.

1-4-1- الهجرة من الريف الى المدن، أسبابها والمشكلات الناجمة عنها:

ومن الأسباب التي تدفع سكان الأرياف والقرى على الهجرة هي[22]:

1- الفقر في الريف وانعدام الأمن الغذائي دون إيجاد بدائل تنموية وتطوير المناطق الريفية.
2- عدم توفر فرص عمل وضعف دخل الفرد.
3- ضعف الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية والسكن وغيرها ضمن القرى وقصور الرؤى في وضع الخطط المناسبة لإحياء تلك المناطق.
4- العوامل المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية والإمكانات التنموية دون تطوير الريف.

تعددت أسباب الهجرة من الريف إلى المدن حيث يرى البعض أن الريف أصبح طارداً لما يعانيه من ضعف الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والخدمية. وبعض هذه الأسباب اقتصادي والآخر بيئي أو أمني، مما جعل الريف في الدول النامية قطاعاً طارداً، في حين أصبحت المدن الكبرى جاذبة للسكان في معادلة غير متكافئة[23]، إذ اضطر سكان الأرياف إلى الانتقال والرحيل من موطنه الأصلي بهدف البحث عن فرصة ووسيلة معيشية أفضل في المناطق الحضرية.

وقد أدت الهجرة بأعداد كبيرة من الريف للمدن إلى **نشوء مشكلتين في كل من الريف والمدينة**. فهجرة سكان الأرياف بأعداد كبيرة نحو المدن الكبرى عمقت من مشكلات هذه المدن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فزادت البطالة، ما جعل المهاجرين يعملون في أعمال هامشية، وتمددت المساكن العشوائية بصورة أصبحت تهدد الأمن والصحة في هذه المدن[24].

كان للهجرة من الريف إلى المدينة أثر سلبي على كل منهما من حيث زيادة نسبة البطالة وزيادة السكن العشوائي وما يحمل ذلك من تهديد لأمن وصحة المدن، أما بالنسبة للريف فقد الأيدي العاملة، مما أدى لتراجع الإنتاج الزراعي بالإضافة لعدم الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة الأمر الذي انعكس سلباً على كل من الريف والمدينة[25].

1-4-2- مفهوم التنمية الحضرية والنمو الحضري (Urban Growth):

ظهر مصطلح التنمية الحضرية سنة 1951، ويرى البعض بأنه يمكن تحديد مفهوم التنمية الحضرية بأنها عملية تغيير وظيفي ومكاني شامل تهدف إلى خلق مجتمعات ذات بيئة مبنية وفق قواعد ونظم إدارية تمكّن هذه

---

[22] الكرعاوي، أحمد حسين، 2019، استراتيجية التنمية المكانية المستدامة للقرى الريفية، (دراسة تحليلية تطبيقية لريف ناحية الحيرة)، **مجلة المخطط والتنمية**، كلية التخطيط العمراني، العدد: 39، الكوفة: العراق، جامعة الكوفة.

[23] راجح، أبو زيد، (2007)، **العمران المصري "رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام 2020**، المجلد الأول، القاهرة: مصر، المكتبة الأكاديمية، ص: 639.

[24] محمد أحمد، السيد بشرى، 2013، يناير، التحضر والبعد المكاني للتنمية، **مجلة كلية التربية**، قسم الجغرافيا، العدد السابع، 116-127، الخرطوم: السودان، جامعة الخرطوم.

[25] محمد أحمد، السيد بشرى، المرجع السابق.

المجتمعات من تحقيق أقصى إمكانياتها باستخدام الموارد بكفاءة بيئية واقتصادية وإدارتها بحيث تؤمن حياةً صحية بسبل تؤدي إلى تقليل أي تأثير سلبي على البيئة، مما ينعكس إيجاباً على الجوانب الأخرى.

وتعرف بأنها عملية منظمة تقصد خلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتوازن، وتحسين مستوى المعيشة على مدار الزمن في المجتمع الحضري، وبمشاركة إيجابية فاعلة تشمل كل فئات السكان، وذلك بالتعاون المنسق مع السلطات الحكومية، التي توفر الدعم بأشكاله كافة، وتتم العملية بشكل متتابع، فتتضمن الانتقال من حالة الى حالة أفضل (J.Glasson & T .Marshall)[26].

ويعرف **النمو الحضري** بحسب ما ورد في تقرير الأمم المتحدة عن حالة سكان العالم للعام 2007 بأنه الزيادة في عدد السكان الذين يعيشون في بلدات ومدن، في حين عُرّف من وجهة نظر أخرى على أنه الزيادة التي تطرأ على المدن ذات الأحجام المختلفة باعتبارها هي العنصر الجاذب لهذا النمو من الأرياف بقصد الطلب للخدمات المتوفرة في المدن دون سواها، وهذا ما يموّه عن درجة التحضر (التمدن)، التي تُعرّف على أنها" نسبة سكان المدن لمجموع السكان في المجتمع أو البلد أو المنطقة ".

وقد أظهرت دراسة حركة النمو الحضري والتحضر المستمرين أن هناك آثار وتحديات مختلفة لهذه الظاهرة تباينت ما بين الدول المتقدمة والنامية، لذلك فقد كانت ردود الأفعال تجاهها مختلفة أيضاً، وقد ارتبطت بما يتوفر من أنماط للتنمية في هذه الدول؛ إذ جاءت نتائج التحضر إيجابية في الدول المتقدمة نتيجة لأنماط التنمية المتوازنة التي فرضت نوع من الانسجام الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ البيئي، في حين **ارتبط التحضر في العالم النامي والعربي وعلى المستوى المحلي بمواجهة آثاره من نمو الأحياء الفقيرة العشوائية والتفاوت التنموي المكاني، وهذا نتيجة لأسباب منها الهجرة الريفية الحضرية وضعف الاهتمام بقضايا التنمية الحضرية**[27].

1-4-3- مفهوم التنمية الريفية (Rural Developent):

عرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) التنمية الريفية بأنها عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين، وهي عملية تغيير يطرأ على خصائص التجمعات الريفية، وبالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضاً

---

[26] السقا، هبة، 2012، **استراتيجية محاور التنمية الإقليمية (دراسة حالة محافظة حمص)**، ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 123.

[27] ميا، صفاء، 2014، **تطوير منهجية إعداد المخططات التنظيمية كأداة أساسية لتنمية المدن السورية (دراسة حالة مدينة اللاذقية)**، دكتوراه، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، عدد: 305.

الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما أنها تستخدم نهجاً متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة واستخراج المعادن والسياحة والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة[28].

وقد عرفت التنمية الريفية بأنها: عملية مستمرة في التغيير المخطط في الأبنية والهياكل الاجتماعية والمادية، التي توفر الدوافع الكامنة وتحريك الإمكانات الإنتاجية وتهيئة الخدمات كافة، والتي تساعد سكان الريف من إحراز التقدم في المستويات المعيشية والمعارف والمهارات، فهي، أيضاً، تساعد على تحسين بيئتهم العمرانية الريفية، ما يسهم في تشجيعهم على المواصلة والاستمرار في استثمار الطاقات والإمكانات الموجودة ضمن تلك البيئة[29].

والتنمية الريفية هي جانب مهم من التنمية الإقليمية، ينشأ في حقيقة أن المجتمع الصناعي والحضري الذي كان سائداً في أوروبا منذ أكثر من قرن قد خرج عن اتجاهات النمو والتنمية إلى العديد من المناطق الريفية، ولاسيما أكثر المناطق النائية والمحيطية. لذلك أصبحت التنمية الريفية من مصادر سياسات التنمية المكانية في معظم الدول.

وتتنوع المهام المتعلقة بالتنمية الريفية إلى حدٍّ كبير؛ إذ تعتمد على سياق المناطق الريفية التي تم النظر فيها وحالتها، كما تشمل تدابير معينة مثل تحسين إمكانية الوصول، والظروف المعيشية، والبيئة، وتشجيع المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك القرى لتعمل بوصفها مزودات خدمات للمناطق الريفية الخلفية، وتشجيع المنتجات الزراعية والغابات مع تبني ممارسات الإنتاج الصديقة للبيئة[30].

1-5- العلاقة المكانية بين الريف والحضر والشراكة بينهما:

1-5-1- التطور التاريخي للعلاقات الحضرية الريفية:

حدث التطور البطيء للتحضر في العصور الوسطى الطويلة، ولم يتسارع حتى الثورة الصناعية. وقد قدم معدل التحضر المتسارع والمشاكل الاجتماعية المرتبطة به السياق لتطور الانقسام الحضري الريفي الذي كان سائداً ولاسيما في مطلع القرن التاسع عشر[31].

---

[28] الكبرا، أسامة، 2018، **إعادة تشكيل هرمية التجمعات الريفية لتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة، حالة دراسية (التجمعات الريفية في منطقة الحسكة)**، ماجستير، الدراسات الإقليمية المتكاملة، المعهد العالي للتخطيط الإقليمي، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 105، ص:18.

[29] الكرعاوي، أحمد حسين، 2019، استراتيجية التنمية المكانية المستدامة للقرى الريفية، (دراسة تحليلية تطبيقية لريف ناحية الحيرة)، **مجلة المخطط والتنمية**، كلية التخطيط العمراني، العدد: 39، الكوفة: العراق، جامعة الكوفة، ص4.

[30] European Conference of Ministers responsible for Spatial/Regional Planning (CEMAT), (2006), **SPATIAL DEVELOPMENT GLOSSARY**, Territory and Landscape Series Volume: 2, conference: "Networks for sustainable spatial development of the European continent: Bridges over Europe", Lisbon, Portugal.

[31] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg.

إذ أدى هذا الانقسام إلى مدرستين فكريتين متعارضتين، فكانت المدرسة الأولى هي **النظرة المناهضة للمدن** التي جعلت الحياة الريفية مثالية وأسفت على اختفاء الحياة الريفية. في حين كانت المدرسة الثانية هي **النظرة المؤيدة للمدن** التي اعتبرت التحضر محرك التقدم والابتكار والتحديث.

وقد أدى هذا الانقسام بين الريف والحضر إلى سياسات تعاملت مع المدينة والريف بوصفها كيانات منفصلة، لكل منها برامجها الخاصة للاستثمار والتنمية. كما تركت بصماتها على سياسات التخطيط المكاني أيضاً[32].

بدأ مفهوم العلاقات الحضرية الريفية في الظهور في كثير من الأحيان في المؤلفات الأكاديمية وكذلك في وثائق السياسة والبرمجة، إذ إن تطور المفهوم له تاريخ طويل في دراسة الاقتصاد والجغرافيا والتخطيط الإقليمي[33].

ولكن خلال السنوات الأخيرة، هناك أدلة تشير إلى حدوث تغيير تدريجي في التصورات وتوجه السياسات في مختلف مجالات السياسة نحو النظر في الروابط والعلاقات المتبادلة بين المناطق الحضرية والريفية، إذ ظهر مفهوم هذه العلاقات في السنوات الأخيرة بوصفه طريقة لتحدي هذا الانقسام طويل الأمد والمستمر وتعزيز مفهوم متكامل للمدن والريف على أساس الترابط المكاني والوظيفي[34].

في حين أن مثل هذه الترابطات ليست جديدة، فإن ديناميكياتها أكثر تعقيداً بكثير من التبادلات التقليدية البسيطة المتبادلة بين المدن والقرى. من الممكن تحديد مرحلتين متميزتين في هذه التبادلات. حدثت المرحلة الأولى عندما كانت المجتمعات في الغالب ريفية، واتسمت علاقات المدن بالمناطق الريفية باستهلاك المنتجات الزراعية من قبل سكان الحضر مقابل المنتجات الصناعية والتجارية للمدن. في المرحلة الثانية، بعد الثورة الصناعية، بدأ توازن العلاقات بين المناطق الحضرية والريفية في التحول نحو اعتماد متزايد للمناطق الريفية على الاقتصادات الحضرية. لكن يبدو أننا اليوم نشهد مرحلة ثالثة تنتقل فيها الروابط الحضرية – الريفية إلى ما وراء التبادلات أحادية الاتجاه وتظهر شبكة أكثر تعقيدًا وديناميكية من الترابطات التي تشكل ثروات المدن والريف على حد سواء. على سبيل المثال، كما يجادل "Howard Newby" "لأول مرة منذ الثورة الصناعية، يسمح التغيير التكنولوجي للمناطق الريفية بالمنافسة على قدم المساواة مع البلدات والمدن من أجل التوظيف".

هذا الاعتراف بتعقيد العلاقات الحضرية الريفية هو الذي اكتسب بروزاً سياسياً جديداً؛ إذ تبرره التدفقات المرئية وغير المرئية للأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والتكنولوجيا بين المناطق الحضرية والريفية. وفي حين أن هناك قدراً كبيراً من المؤلفات حول قضايا التنمية الريفية والحضرية، إلا أن الروابط بينهما أقل بكثير. والشيء نفسه كذلك بالنسبة لسياسة التخطيط المكاني.

32

33 Dominic, S., Davoudi, S., (2002, January), Urban-Rural Relationships: An Introduction and Brief History, Built Environment, 28(4): 269-277.

34 المرجع السابق.

1-5-2- تحديد أو تعريف المناطق الحضرية والمناطق الريفية[35]:

يزداد البحث في قضية العلاقات الريفية الحضرية تعقيداً بسبب تنوع التعريفات لما يشكل منطقة حضرية أو ريفية، إذ توجد تعريفات مختلفة لكلٍ منهما بناءً على مقاييس مختلفة مثل الكثافة السكانية، حجم التجمعات، كثافة العمالة، العمالة الزراعية، واستخدام الأراضي. ومع ذلك، فإن هذه جميعها تعطي وجهات نظر مختلفة إلى حد ما حول ما هو حضري وما هو ريفي.

ولكن من المسلم به على نطاق واسع أنه على عكس العصور الوسطى عندما وفرت الجدران الدفاعية للمدن حدوداً مادية واضحة بين المناطق الحضرية والريفية، أصبحت اليوم الحدود المادية والوظيفية للمناطق الحضرية والريفية غير واضحة أكثر من أي وقت مضى. كما أن التعقيد المتزايد لنمط التنظيم الاقتصادي الذي يكمن وراء التمييز الحضري/الريفي، قد قوّض هذا التمييز نفسه. على سبيل المثال، في حين أن إنجلترا هي في الغالب "ريفية" من الناحية المادية، إلا أنها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية هي في الغالب "حضرية".

وفي عام 1994، اتخذ منشور اللجنة حول التنمية المكانية (أوروبا 2000+) بضع خطوات مؤقتة نحو الاعتراف بالعلاقات بين المناطق الحضرية والريفية. وجدير بالذكر أنه ناقش دور المدن الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقديم الخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات الأساسية للمناطق المحيطة، لاسيما المناطق الريفية. ثم في عام 1999، سلط منظور التنمية المكانية الأوروبية (ESDP) الضوء على العلاقات الوظيفية بين المناطق الحضرية والريف المحيط بها والحاجة إلى الابتعاد عن تقسيم السياسات.

كما أوصت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بضرورة أن تأخذ استراتيجيات التنمية المكانية في الحسبان الظروف والخصائص والمتطلبات المحلية والإقليمية. دعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESDP) إلى إعادة تقييم العلاقات بين المدينة والريف بناءً على المعالجة المتكاملة للمدينة والريف بوصفها كيانات وظيفية ومكانية ذات علاقات وترابطات متنوعة. والأهم من ذلك، أنها دافعت بقوة عن تنمية "الشراكات الحضرية الريفية". وأشار إلى أن الفرص التي تتيحها المناطق الحضرية غالباً ما تكون مكملة للمناطق الريفية، وينبغي اعتبار البلدات والمدن شركاء وليسوا منافسين.

جاء التغيير الملحوظ الوحيد في الاتجاه للعلاقات الريفية الحضرية في إصلاحات أجندة 2000 إلى السياسة الزراعية المشتركة (CAP) في عام 1999 عندما وضعت لائحة التنمية الريفية الجديدة (أحد الركائز الرئيسية لسياسة الزراعة المشتركة). جمعت لائحة التنمية الريفية بين الإدارة البيئية وتدابير التنمية الريفية ضمن خطط التنمية الريفية.

---

[35] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg.

1-5-3- أهداف الشراكة الحضرية الريفية وفق منظور التنمية المكانية الأوروبية (ESDP):

شهدنا على مدى السنوات الماضية وعياً متزايداً في صنع السياسات مدعوماً بالبحوث، بأن المناطق الحضرية والريفية أصبحت متكاملة. كان منظور التنمية المكانية الأوروبية (ESDP*) مفيداً في تركيز الاهتمام على العلاقات الحضرية الريفية والشراكة الحضرية الريفية على المستويات الأوروبية والوطنية والإقليمية والمحلية، إذ حددت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESDP) عدداً من اتجاهات السياسة (أو "الخيارات") الخاصة بمثل هذه الشراكات الحضرية الريفية وتشمل[36]:

• الحفاظ على الإمداد الأساسي بالخدمات ووسائل النقل العام في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية، ولاسيما تلك التي تشهد تدهوراً.

• تعزيز الشراكة بين البلدات والأرياف بهدف تعزيز المناطق الوظيفية.

• دمج الريف المحيط بالمدن الكبيرة في استراتيجيات التنمية المكانية للمناطق الحضرية، بهدف تخطيط أكثر كفاءة لاستخدام الأراضي، مع إيلاء اهتمام خاص لنوعية الحياة في المناطق الحضرية المحيطة.

• تعزيز التعاون القائم على الشراكة بين المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى الوطني وعبر الوطني ودعمه بالمشاريع المشتركة وتبادل الخبرات.

• تعزيز شبكات الشركات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المدن والأرياف.

ويلخص الجدول (1-1) بعض الطرق الرئيسية لاتخاذ هذه التوجهات السياسية. ونلاحظ أنّ استخدام مصطلح الشراكة هنا يدل على التعاون عبر الحدود الإدارية والإقليمية.

الجدول (1-1) أمثلة عن الشراكات الريفية – الحضرية. المصدر: 36

الأهداف (Goals)	الأدوات (Instruments)	المنطق (Rationale)
تقديم الخدمات المحلية والمواصلات العامة.	تخطيط استخدامات الأراضي والبنية التحتية وتوفير الخدمات.	تعزيز إمكانية الوصول وتقديم مستوى مقبول اجتماعياً من الخدمات.
تحسين التعاون بين السلطات الحضرية والريفية.	التخطيط المشترك وتنفيذ المشروع.	تعزيز المناطق الوظيفية لتوفير الوصول إلى الخدمات والتوظيف.
التخطيط الحضري والريفي المتكامل.	الاستراتيجيات المكانية	تحسين الجودة بتوفير وسائل الراحة مثل المناظر الطبيعية

[36] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p49.

*ESDP (Europian Spatial Development Perspective) منظور التنمية المكانية الأوروبي.

		الجذابة.
التعاون بين المدن الصغيرة والمتوسطة.	الشراكات، المشاريع المشتركة، تبادل الخبرة.	تشجيع الابتكار والقدرة التنافسية والحكم الرشيد.
التشبيك بين الشركات في المناطق الحضرية والريفية.	الشراكات، المشاريع المشتركة، تبادل الخبرة.	تعزيز التنافسية ونمو العمالة

تتشكل خلفية هذه الشراكات بواسطة العلاقات القائمة أو المحتملة؛ إذ تتعلق العلاقات الريفية بالصلات الوظيفية بين المناطق الحضرية والريفية، في حين تعالج الشراكات الريفية الحضرية الجانب السياسات لهذه العلاقات[37].

من ثم، فإن فهم العلاقات بين الريف والحضر شرط مسبق واضح لتحديد الشراكات الممكنة بينهما.

1-5-4- أنواع العلاقات بين الريف والحضر وآلية دراستها:

يمكن تحديد أنواع مختلفة من العلاقات بين الريف والحضر نذكر منها: العلاقات بين المنزل والعمل، وعلاقات المكان المركزي، وعلاقات الشبكة (أي تشابك المدن والمناطق الحضرية)، وعلاقات الاستهلاك، وعلاقات الراحة، وعلاقات البنية التحتية، وعلاقات الموارد؛ إذ يلخص الجدول **(1-2)** بعض الجوانب الرئيسية لكل نوع من هذه الأنواع من العلاقات بين الريف والحضر[38].

الجدول (1-2) أنواع العلاقات الريفية الحضرية وأهم القضايا المتعلقة بكل منها، المصدر: 37

نوع العلاقة	**الكلمات أو القضايا الرئيسية**
العلاقات بين المنزل والعمل	العمالة، إمكانية الوصول، الإسكان، التنقل، أسواق العمل
علاقات المكان المركزي	المرافق المحلية، والتعليم، والتدريب، والتجارة، والصحة، والمرافق الثقافية
علاقات الشبكة	الروابط بين المدن بواسطة ممرات التنمية، والتجمعات الحضرية، **وتعدد المراكز**
علاقات الاستهلاك	الاستجمام، أوقات الفراغ، إنتاج الغذاء، التخلص من النفايات
علاقات الراحة	المناظر الطبيعية والمساحات المفتوحة

[37] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p50.

[38] المرجع السابق،

علاقات البنية التحتية	الطرق والسكك الحديدية والاتصالات وخطوط الأنابيب
علاقات الموارد	الطاقة والمياه

فنجد أن من الواضح مفهوم العلاقات بين الريف والحضر يغطي مجموعة واسعة من التفاعلات، تتراوح على سبيل المثال بين الترفيه والسياحة والنقل والاتصالات، وأسواق العمل والتوظيف والطعام والشراب، والتعليم والتدريب والخدمات والمرافق. ولكن على الرغم من هذا النطاق الواسع من التفاعلات، إلا أن هناك عدداً قليلاً من النظريات والمفاهيم الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات بين الريف والحضر ككل[39].

كما نجد أن علاقات الشبكة هي نوع من أنواع العلاقات المحتملة بين الريف والحضر، حيث تهتم بدراسة الروابط بين المدن والأرياف من خلال ممرات التنمية، وتعالج فكرة تعدد المراكز.

- آلية دراسة العلاقات المكانية بين الريف والحضر:

تعدّ دراسة التدفقات الطريقة المتبعة في تحديد العلاقات المكانية بين الريف والحضر، فقد درس (Stead ,2002) التدفقات المادية المختلفة بين المناطق الحضرية والريفية في المملكة المتحدة، باستخدام أمثلة من الإسكان والتوظيف والتعليم والنقل والسياحة واستخدام الموارد للمساعدة في توضيح أن المناطق الحضرية والريفية مترابطة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ومادياً[40].

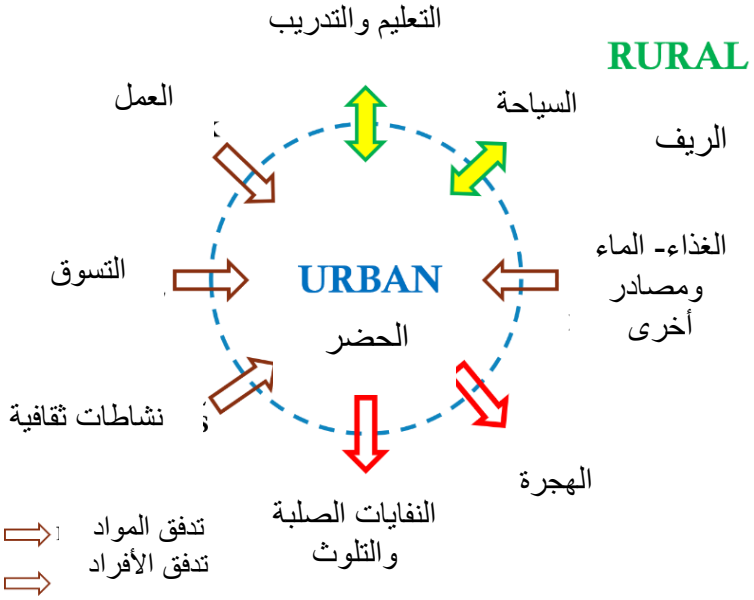

الشكل (1-4) تدفقات الأفراد والمواد بين المناطق الحضرية والريفية، المصدر: 38، بتصرف الباحثة

[39] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p50

[40] Dominic, S., Davoudi, S., (2002, January), Urban-Rural Relationships: An Introduction and Brief History, Built Environment, 28(4): 269-277

كما توضّح التدفقات المادية الرئيسية بين المناطق الحضرية والريفية بواسطة شكل تخطيطي **(الشكل 1-4)** للإشارة إلى أن بعض التدفقات هي في الغالب في اتجاه واحد (كما في حالة الأنشطة الثقافية أو تدفقات النفايات) في حين أن بعضها الآخر يكون في اتجاهين (كما في حالة الترفيه والسياحة). ومع ذلك، يجب التأكيد هنا على أن الروابط الريفية الحضرية تنطوي على شبكة من التدفقات والاعتماد المتبادل بين المناطق الحضرية والريفية التي غالباً ما تكون أكثر تعقيداً مما قد يشير إليه الشكل (1-4) [41] .

كما يمكن أن يختلف النطاق الجغرافي للتدفقات؛ إذ ترتبط تدفقات معينة بالأنشطة التي يقوم بها الأشخاص يومياً (العمل والتعليم) أو على أساس أسبوعي (أوقات الفراغ والتسوق والأنشطة الثقافية)، إذ أنّ حجم هذه العلاقات صغير نسبياً. من ثم، لا يحتسب لبعض التدفقات الأخرى، إذ يمكن أن تتدفق المواد عبر مساحات شاسعة. كما يمكن للسياحة أن تربط الناس والأماكن عبر مسافات شاسعة. من المهم أيضًا التأكيد هنا على أن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية ليست مادية فقط، فهناك أيضًا روابط اقتصادية، تشمل التدفقات النقدية بين المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن تدفق المعلومات. إلا أنه من الصعب تكميم هذه التدفقات لأن العديد منها غير مرئي و / أو غير مسجل[42].

1-5-5- النتائج الرئيسية لشبكة ESPON* بشأن العلاقات بين الريف والحضر:

1- تصنيف المناطق:

أهم مشروع بشأن العلاقات بين المناطق الريفية والحضرية هو مشروع ESPON 1.1.2 "العلاقات الحضرية الريفية في أوروبا". وتتعلق النتائج الرئيسية لهذا المشروع بالأنماط، إذ ميز بين نوعين من الأنماط: **تصنيف المناطق، وأنواع العلاقات.**

وبحسب تقرير ESPON 1.1.2*، قبل تحديد الأنواع المختلفة للعلاقات بين الريف والحضر الموجودة، يجب البدء بدراسة الطرق المختلفة التي يمكن بواسطتها تعريف المناطق الحضرية والريفية. بحسب الحجة القائلة بأن تحديد العلاقات بين الريف والحضر ورسم خرائط لها يعتمد على كيفية تعريف المناطق الحضرية والريفية.

من الناحية العملية، يتم تحديد المناطق الحضرية والريفية بطرق مختلفة؛ حيث تستند غالبية التعريفات التي يمكن العثور عليها إلى معايير مثل الكثافة السكانية، وحجم السكان، وكثافة العمالة، والعمالة الزراعية ونوع استخدام الأراضي، أو مزيج من هذه المعايير.

---

[41] المرجع السابق، ص 51.

[42] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p51.

*ESPON, **European Spatial Planning Observation Network**, رؤى شبكة التخطيط المكاني الأوروبي.

[42] ESPON. 1.1.2, ESPON European Spatial Planning Observation Network (2004)

وقد استخدم المشروع تصنيفاً للمناطق الحضرية والريفية بناءً على معيارين: **الكثافة السكانية، ونوع استخدام الأراضي.** تميّز ستة أنواع من الأراضي باستخدام هذا التصنيف (الجدول 1–3). تمثل الأنواع الثلاثة لاستخدام الأراضي الواردة في الأعمدة الثلاثة من الجدول (1–3) مدى تأثر الإقليم بالنشاط البشري، بدءاً من التأثير البشري العالي (المتراكم) إلى التأثير البشري المتوسط (المزروع) والتأثير البشري المنخفض (بري). نميّز نوعين من الكثافة السكانية (في صفين من الجدول 1–3): أعلى من المتوسط وأقل من متوسط الكثافة السكانية[43].

الجدول (1–3) تصنيف المناطق وفق تقرير ESPON 1.1.2، المصدر: 43

		مدى تأثر الإقليم بالنشاط البشري		
		المتراكم	المزروع	البري
الكثافة السكانية	أعلى من المتوسط	كثافة حضرية عالية	الكثافة الزراعية عالية	كثافة عالية غير مزروعة
	أقل من المتوسط	كثافة حضرية منخفضة	كثافة زراعية منخفضة	كثافة منخفضة غير مزروعة

2– تصنيف العلاقات[44]:

فيما يتعلق بالعلاقات بين الريف والحضر، يميز مشروع ESPON 1.1.2 بين نوعين: العلاقات الهيكلية، والعلاقات الوظيفية.

– **يتم تحديد العلاقات الهيكلية بطريقة تشكيل البيئة المادية.** إن نمط مناطق البناء والمساحات المفتوحة هو أوضح تعبير عن هذه العلاقات الهيكلية. بما أن هذا النمط لا يمكن تغييره بسهولة، فإن العلاقات الهيكلية تتميز بدرجة عالية من الاستقرار. ولكن على نطاق زمني لعقود من الزمن، يمكن أن تتغير العلاقات الهيكلية تغيراً كبيراً على الرغم من أنه يمكن رؤيته، على سبيل المثال، من خلال مقارنة خرائط مسح المناطق الحضرية.

– **أما العلاقات الوظيفية بين المناطق الحضرية والريفية،** ويتم التعبير عنها بواسطة التنوع الكبير للتدفقات الحاصلة بين المناطق الحضرية والريفية (على سبيل المثال، يجلب إنتاج الغذاء في المناطق الريفية نمطاً متنوعاً من تدفقات المدخلات والمخرجات). ويمكن تغيير العديد من العلاقات الوظيفية بين عشية وضحاها، نظراً لمرونة البيئة المادية لإيواء عديدٍ من الأنشطة المختلفة.

---

[43] ESPON. 1.1.2, ESPON European Spatial Planning Observation Network (2004**), Urban-Rural relations in Europe**, Final Report, Published by the European Commission.

[44] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p55.

من ثم، بواسطة العلاقات "الهيكلية" و"الوظيفية" تكون المناطق الحضرية والريفية مترابطة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ومادياً في قضايا مثل الإسكان، والتوظيف، والتعليم، والنقل، والسياحة، واستخدام الموارد.

ويمكن قياس بعض الروابط المادية بين المناطق الحضرية والريفية (مثل أنماط التنقل والسياحة والتسوق)، إلا أن عديداً من الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غالباً ما تكون غير مرئية، من ثم، هناك صعوبة في قياسها (مثل التدفقات النقدية أو تدفقات المعلومات بين المناطق الحضرية والريفية)، مما يشكل تحدياً كبيراً لفهم العلاقات بين المناطق الريفية والحضرية.وقد اتضح من فحص العلاقات الريفية الحضرية أن التفاعل بينهما يكون أحيانًا نتيجة لأوجه القصور في المناطق الحضرية أو الريفية. على سبيل المثال يؤدي الافتقار إلى الفرص الاقتصادية (العمالة) في عدد من المناطق الريفية إلى الهجرة باتجاه المناطق الحضرية، ولهذه الأسباب **ليست كل العلاقات الريفية الحضرية مرغوبة من منظور اجتماعي أو اقتصادي أو بيئي. من ثمّ، في بعض الحالات، تحتاج العلاقات الريفية – الحضرية إلى الإدارة بدلاً من تعزيزها.**

1-6- الخلاصة:

أظهرت دراسة مفاهيم التنمية المكانية التي تنظر إلى جميع احتياجات المنطقة وإمكانياتها غير المستغلة، أنّ اتباع سياسة التنمية المكانية هو الحل الأمثل ومفتاح التوزيع العادل لثمار التنمية؛ إذ تأخذ البعد المكاني بعين الاعتبار في جميع الاستراتيجيات والسياسات والخطط المستقبلية بهدف تحقيق نوع من التوازن الإقليمي والمحلي ووصول التنمية لأجزاء الإقليم كافة بما فيها المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. كما أنّ التباينات في التنمية المكانية هي جوهر السبب في غياب روابط حضرية ريفية متوازنة ومتماسكة، فنظراً للحالة التي تشهدها أغلب المدن وعلى وجه الخصوص في الدول النامية من التطوّر الحضري المستمر وازدياد الزحف والتوسع العمراني وتأكل المناطق الريفية وتغيير هويتها، أصبح من الضروري أن نفكر باتجاهات التنمية الحضرية والريفية المستقبلية وإقرار السياسة التنموية المناسبة التي يجب إتباعها لضمان الوصول لعلاقات حضرية ريفية متوازنة، مع ضرورة إعادة ترتيب الهيكلية المكانية للإقليم؛ إذ إنّه عند تطبيق سياسة التنمية المكانية تطبيقاً سليماً سيتم الوصول إلى علاقات متوازنة تحقق منظومة حضرية هرمية متوازنة.

كما تبيّن تنوّع أنماط العلاقات الحضرية الريفية؛ إذ تعدّ علاقات الشبكة هي إحدى هذه العلاقات المحتملة بينهما، من ثم تدعم فكرة إنشاء شبكة متعددة المراكز بين المدن والمناطق والأرياف ترتبط فيما بينها بمجموعة من العلاقات والروابط. ففي حين تمدّ المناطق الريفية المدن بالأيدي العاملة المدربة وغير المدربة والمواد الخام الزراعية وغير الزراعية، تمدّ المدن الأرياف بالسلع والخدمات والتقنيات في المجالات الزراعية والصناعية. بمعنى أنّ العلاقة بين المدينة والريف ذات اتجاهين، لذا كان من اللازم أن تهتم الجهات المعنية بتطوير شبكة المدن والأرياف بحيث تكون هذه الشبكة متماسكة ومتناسقة وقادرة على توصيل فوائد التنمية إلى كل المستويات.

2-الفصل الثاني: الهيكل الحضري في ضوء التنمية الإقليمية واستراتيجيات التنمية متعددة المراكز:

مقدّمة:

يتناول هذا الفصل التعريف بمفهوم الهيكل الحضري وأشكاله المختلفة مع تحليلها، ثم ذكر المراتب الهرمية للمدن ضمن الهيكل الحضري والتطرّق لأهم التوجهات المعاصرة في التنمية الإقليمية، والتي من ضمنها التنمية متعددة المراكز؛ إذ يتم أولاً فحص مفهوم التعددية المركزية بمعناه الأوسع، ومراجعة أدبيات المؤلفين الغربيين لأن معظم البحث يعتمد على هذا السياق. وصولاً إلى استخلاص الإطار الفكري لاستراتيجية التنمية متعددة المراكز التي سيتم تطبيقها على الحالة الدراسية لمدينة اللاذقية في الفصول القادمة.

2-2- مفهوم الهيكل الحضري (URBAN STRUCTURE):

تعددت النماذج والنظريات التي تفسّر التركيب العمراني للمدن وتطوّره؛ إذ ساعدت هذه النظريات مساعدة كبيرة على فهم تطوّر المدن والمناطق الحضرية حول العالم. وقام المخططون والجغرافيون والاقتصاديون بدراسة المدن، وذلك في محاولة إيجاد مفاهيم ونظريات تخص استعمالات الأراضي ضمن المدن وتطورها مع الزمن، وبوصفها حيزاً كبيراً من الأرض، لكنه محدد بحدود إدارية أو حدود مكانية؛ إذ يتم استخدام الأرض من قبل السكان الذين يعيشون فيها، لذلك فالمدن ليست مجرد مجموعات عشوائية من المباني والسكان، بل إنها تشكل الهيكل الحضري (الوظيفي) للمدينة التي يتم تنظيمها مكانياً لأداء الاشخاص لوظائفهم (كأماكن للسكن وللتجارة والإنتاج والتعليم والعديد من الفعاليات الأخرى).

وقد عرّف الجنابي مفهوم الهيكل الحضري بأنه: المحصلة النهائية للتطور الحضري بمختلف جوانبه، من الناحية المورفولوجيّة (Morphology)؛ أي الشكل الذي تعكسه المدينة في تركيبها السكاني والعمراني والتجاري وغيره في لحظةٍ معينة[45].

كما عُرّف الهيكل الحضري، أيضاً، بأنه مجموعة من الوحدات الحضرية التي تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتشكل نظاماً تحكمه هذه العلاقات التي تتفاعل ضمنها المدينة، ويسمح

[45] الجنابي، هاشم خضير، (1982)، **التركيب الداخلي لمدينة الموصل القديمة، دراسة في جغرافية المدن**، ط:1، الموصل، العراق، جامعة الموصل، ع.ص: 144، ص:17.

هذا النسق من العلاقات ضمن إطار الشبكة الحضرية بتحديد دورها ووظيفتها وتوجهات نموّها. وفي تعريفٍ آخر عرّف الهيكل الحضري بأنه ترتيب استخدام الأراضي واستعمالاتها، التي تشغل حيزاً في المناطق الحضرية[46].

ويتميز الهيكل الحضري بالعناصر والوظائف الرئيسية الموجودة داخل المنطقة الحضرية، مثل التشكل في المدينة (مدمجة أو مشتتة، أو نواة واحدة أو نوى متعددة)، وتوزيع المناطق الحضرية حسب العصر (العصور الوسطى، ما بعد الحرب، وما إلى ذلك)، إلى الوظائف الرئيسية (التجارية، والإسكان، والصناعي، والترفيه، وما إلى ذلك)، والتوزيع الاجتماعي والتنظيم (المناطق الفقيرة والمهملة، والمناطق الموبوءة، ومناطق الطبقة الوسطى، والمناطق التي تضم نسبة كبيرة من المهاجرين، إلخ)، بالإضافة إلى تحديد الخصائص الرئيسية لمحاور النقل والاتصالات (نظام الطرق، نظام النقل العام)، كما يشير الهيكل الحضري إلى خصائص توزيع البلدات، والمدن، والقرى، والقرى الصغيرة، ما إلى ذلك على نطاق أوسع[47].

على الرغم من هذا التداخل والتشابك بين مختلف استخدامات الأرض بالمدينة، فإنّ المهتمين بدراسات المدن قد اكتشفوا قوانين وأفكار ونظريات تفسر وتحلل هذا التوزيع المتباين في المدينة، بدءاً من مركزها وحتى أطرافها. لذلك تم التركيز على المدن وتطورها والتعرف على العوامل التي أسهمت بتشكيل المدينة ونموها، وتعكس التركيب الداخلي للمدينة وهيكلها، فقام المخططون الحضريون والاقتصاديون والجغرافيون بوضع عدد من النماذج التي تشرح أنماط الهيكل الحضري للمدينة وأشكاله، لكننا نميّز مرحلتين مرّ بهما التركيب الداخلي للمدن، وهي ما قبل الثورة الصناعية وبعدها[48].

2-3- أشكال الهيكل الحضري قبل الثورة الصناعية وبعدها:

أ- أشكال الهيكل الحضري ما قبل الثورة الصناعية:

كانت هذه المرحلة نتاج المهندسين المعماريين في ذلك الوقت الذي اهتموا فيه بإظهار عظمة المدينة وركزوا على عنصر الإبهار فيها في طريقة توضع شبكة الطرق والساحات وحتى الأبنية، لكن لا يمكن التشبيه بالوقت الحالي؛ إذ لم تكن المدن القديمة تعاني من التضخم السكاني كما كان عدد السكان محدود نسبياً، وكانت المدينة محددة بأسوار لحمايتها، ما يجعل وضع الخطة سهلاً، وهذا ما يميز تركيب المدن القديمة.

---

[46] European Conference of Ministers responsible for Spatial/Regional Planning (CEMAT), (2006), **SPATIAL DEVELOPMENT GLOSSARY**, Territory and Landscape Series Volume**:** 2, conference: "Networks for sustainable spatial development of the European continent: Bridges over Europe", Lisbon, Portugal.

[47] **SPATIAL DEVELOPMENT GLOSSARY**, المرجع السابق.

[48] حيدر، شاهد، (2009)، **ظاهرة النمو الحضري وعلاقته باختلال التوازن الوظيفي للمدن، حالة مدينة تقرت**، ماجستير، عمران، تسيير المدن والتنمية المستدامة، معهد التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ع.ص: 179، ص:58.

وقد وضعت ثلاث خطط رئيسية للمدن، وهي[49]:

1- الخطة الشطرنجية Grid plan:

وهي تعتمد على تقاطع شارعين أساسيين وتوضعهم توضعاً متعامداً بحيث تتشكل باقي الشوارع الفرعية الطولية والعرضية بالتوازي مع هذين المحوريين، وتتميّز هذه الخطة بسهولة تقسيم استخدامات الأراضي وتوزيعها ضمنها، وبأنها قابلة للامتداد والتوسع بالاتجاهات كافة، كما يوجد بعض الصعوبات التي تواجهها مثل صعوبة تطبيقها في الأماكن الجبلية، وتشكل خطراً على النظام المروري لوجود التقاطعات والزوايا القائمة التي تعيق الرؤية كما هو موضح في الشكل (2-1).

2- الخطة الشعاعية Radial plan:

غالبية المدن التي تتخذ هذه الخطة للتطبيق تكون على شكل بؤر مركزية، إذ يمثل مركز المدينة هذه البؤر، تتفرع منه الشوارع بشكل شعاعي من المركز باتجاه الخارج وتتوزع الشوارع فيها بشكل حلقي، ويوجد فيه الحكم ودور العبادة وحولها الأنشطة والخدمات التجارية ليأتي السكن في الأطراف كما هو موضح في الشكل (2-2).

3- الخطة الشريطية (الخطية) Linear plan:

ترتكز هذه الخطة على وجود محدد طبيعي أدى إلى التوسع بشكل خطي مثل ساحل، أو نهر، أو على طريق تجاري رئيسي، أو وجود سكة حديدية، ويوجد شوارع ثانوية ترتبط بالطريق الرئيسي، إلا أنه نتيجة الامتداد بشكل طولي تتباعد الخدمات عن بعضها وتفقد الاتصال فيما بينها وتستفيد منها مجموعات محددة وهي القريبة منها كما هو موضح في الشكل (2-3).

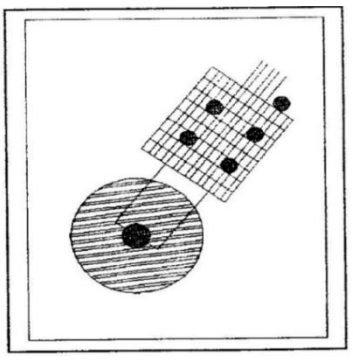

الشكل (2-1) نموذج الخطة الشطرنجية،

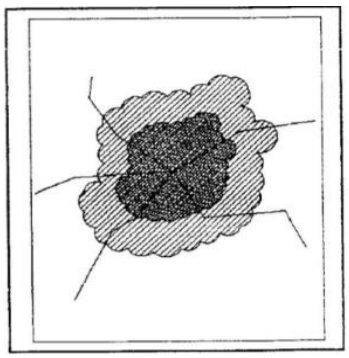

الشكل (2-2) نموذج الخطة الشعاعية،

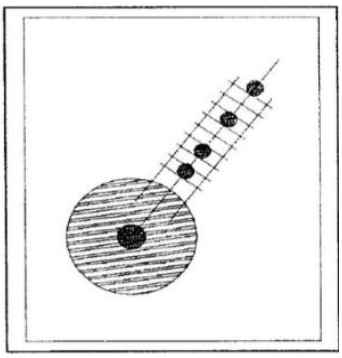

الشكل (2-3) نموذج الخطة الشريطية،

المصدر: شاهد حيدر

[49] حيدر، شاهد، (2009)، **ظاهرة النمو الحضري وعلاقته باختلال التوازن الوظيفي للمدن، حالة مدينة تقرت، ماجستير**، عمران، تسيير المدن والتنمية المستدامة، معهد التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ع.ص: 179، ص:58.

ب- أشكال الهيكل الحضري بعد الثورة الصناعية:

مع بداية القرن التاسع عشر كان للثورة الصناعية أثرٌ كبيرٌ في تغيير استخدامات الأراضي التقليدية من ناحية تعدد الوظائف والخدمات؛ إذ أسهم ذلك في نمو المدن وتوسعها متخطية بذلك الأسوار القديمة، لذلك أصبح من الضروري وضع نماذج جديدة للهيكل الحضري للمدن بما يتماشى مع الاستخدامات وعدد السكان والتوسعات اللازمة، ونتيجةً لهذا الاختلاف فقد ظهرت ثلاث نظريات تشرح أشكال الهيكل الحضري للمدن، وهي[50]:

1- نموذج المنطقة المركزية (1925)،Burgess Concentric Model.
2- نموذج القطاعات (1939)، Hoyts Sector Model.
3- النموذج متعدد النواة (1945) (Ullmann & Harris) The Multi Nuclei Theory.

1 - نموذج المنطقة المركزية (النظرية الحلقية) The Burgess Concentrie Zonal Model:

وُضعت هذه النظرية سنة 1925 م من قبل عالم الاجتماع الحضري **(Ernest Burgess)**، وهو نموذج للبنية الداخلية للمدن يتم فيه ترتيب المجموعات الاجتماعية مكانياً في سلسلة من الحلقات. كما تقترح بأن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المدن الأمريكية تنتظم على شكل حلقات دائرية تحيط بمركز المدينة التجاري، وقد أراد "بيرغس" وضع هيكل مكاني للمدينة، ووضح استخدامات الأراضي فيها،

1-وهي عبارة عن حلقات متحدة المركز، وحدد خمس مناطق لها وظائف مختلفة استناداً إلى مركز أساسي كان مركز سكن الأسرة الحاكمة وخدماتها وأصبح الآن يُعرف بالمنطقة التجارية المركزية **(Central Business District)**، وهي الأعلى سعراً؛ لأنّها نقطة النمو الأصلية (النواة الرئيسية)، كما أنها مركز النشاط والخدمات الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل هذه المنطقة المكاتب، والنوادي، والبنوك، والفنادق، والمسارح، والمحلات التجارية[51].

2-وفي هذا النموذج تنمو المدينة وتتوسع على شكل حلقات تشكل هيكل المدينة؛ إذ يحيط بالمركز الحلقة التي تمثل المنطقة الانتقالية، التي كانت عبارة عن منطقة سكنية للأغنياء، لكن بسبب نشوء الصناعات أدى ذلك إلى جذب السكان من الأرياف والمناطق المجاورة لها، فحولوا سكانها القاطنين بها أماكن سكنهم إلى مخازن أو

---

[50] حيدر، شاهد، (2009)، **ظاهرة النمو الحضري وعلاقته باختلال التوازن الوظيفي للمدن، حالة مدينة تقرت**، ماجستير، عمران، تسيير المدن والتنمية المستدامة، معهد التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ع.ص: 179، ص:58.

[51] أبو صبحة، كايد عثمان، (2003)، **جغرافيا المدن**، ط: رقم 1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ع.ص: 430، ص: 236.

ورشات، وانتقلوا إلى المناطق الأبعد عن المركز بحثاً عن الراحة، وأصبحت منطقة للصناعات الخفيفة وتجارة الجملة، والحلقة التي تليها كانت سكن للطبقة العاملة،

3- ثم تأتي الحلقة التي تليها لذوي الطبقة الوسطى،

4- ثم الحلقة الأخيرة هي الضواحي كانت سكناً للطبقة العليا. لذلك نرى أنه نتيجة للضغوط التي يولدها تطور المنطقة التجارية والصناعية على المناطق السكنية يرغب سكانها في النزوح من مركزها الصاخب إلى أطرافها الهادئة في الضواحي، ويفترض النموذج وجود علاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي أي دخل الأسر (بشكل أساسي)، والبعد عن المنطقة التجارية المركزية (موقع سكنهم)، فالحلقات الثلاثة تضم سكن الأفراد حسب دخلهم ومستواهم المعيشي[52].

كما هو موضح في الشكل (2-4):

1- المنطقة التجارية المركزية (المركز التجاري).
2- المنطقة الانتقالية والصناعية.
3- المنطقة السكنية لذوي الدخل المنخفض والعاملين في المركز التجاري.
4- المنطقة السكنية لذوي الدخل المتوسط
5- الضواحي، وهي منطقة السكنية لذوي الدخل المرتفع.

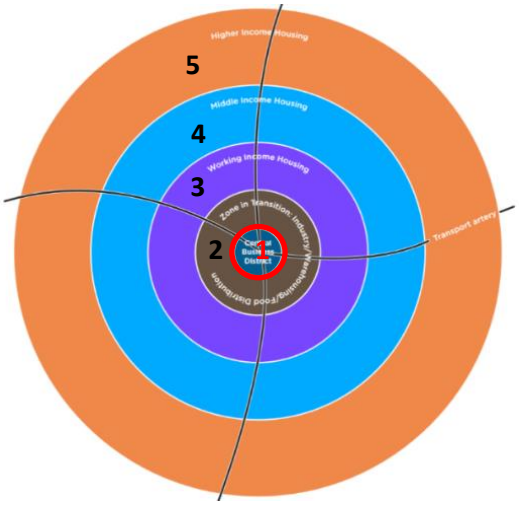

الشكل (2-4) تمثيل لنظرية الحلقات المركزية،

المصدر: 52 (Robert Park, Ernest Burgess-1925)

بتصرف الباحثة

وخلاصة القول، وبالنظر إلى الهياكل الصناعية والبنية التحتية للنقل التي كانت موجودة في أوائل القرن العشرين، تعكس المدينة التي تتمركز في مركز بطريقة مثالية التوازن بين العمليات الاقتصادية المدرجة تحت "النقل" و"الفرز المكاني والمنافسة"[53].

ونلاحظ في هذا النموذج أن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان هي العامل الأساسي في تشكيل الهيكل الحضري للمدينة المؤلف من حلقات متتالية متحدة المركز (النواة الأساسية)، وشبكة الطرق فيها عبارة عن محورين رئيسين متعامدين يتقاطعان في المنطقة المركزية.

---

[52] أبو صبحة، كايد عثمان، (2003)، **جغرافيا المدن**، ط: رقم 1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ع.ص: 430، ص: 236.

[53] Shearmur, R., (2013, December), What is an urban Structure? The challenges of foreseeing 21st Century Patterns of the Urban Economy, **Urbanisation Culture Société**, Montreal, Canada, p24.

2 – نموذج القطاعات (النظرية القطاعية) Sector Zonal Model Homer Hoyt:

وضع هذا النموذج Homer Hoyt عام 1939 م، وهو نموذج مطور للوصول إلى تنمية أكثر انتظاماً؛ إذ قام بالاستفادة من طرق النقل لتحديد مواقع هذه القطاعات، إذ يتألف من قطاعات حول المركز التجاري الذي مازال الأعلى سعراً (Central Business District)، وتتوزع حول المركز قطاعات للتجارة والصناعة والسكن حسب دخل الأفراد، بحيث تتركز كل فئة اجتماعية في قطاع على طول الطرق الرئيسية ممتدة من المركز نحو الخارج، وقد قام "هويت" بدراسة التركيب السكاني والبيئة الاجتماعية لعدد من المدن الأمريكية وتحليل متوسط قيمة إيجار المساكن في هذه المدن؛ حيث لاحظ أن المجتمعات تميل للتكتل بقطاع خاص بها، واعتمد أيضاً طرق النقل لتحديد مواقع القطاعات الأخرى، يوضح الشكل (2–5) مرور خطوط النقل على طول المناطق الصناعية وبقطاع السكن لذوي الدخل المتوسط ولذوي الدخل المرتفع، كما تكون ضيقة بالقرب من المركز وتتسع عند الأطراف [54].

1- المنطقة التجارية المركزية.
2- المنطقة الصناعية وتجارة الجملة.
3- المنطقة السكنية لذوي الدخل المنخفض.
4- المنطقة السكنية لذوي الدخل المتوسط.
5- المنطقة السكنية لذوي الدخل المرتفع.

ونلاحظ في هذا النموذج أن طرق النقل هي التي تشكل العامل الأساسي في تحديد مواقع القطاعات الموزعة حول المركز التجاري؛ إذ أخذت هذه الطرق شكل أشعة تجتمع في هذا المركز.

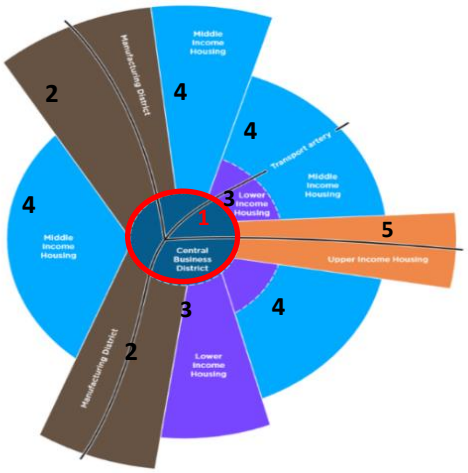

الشكل (2–5) تمثيل لنظرية القطاعات، المصدر: 54 (Homer Hoyts–1939) بتصرف الباحثة

3 – النموذج المتعدد النوى Multiple Nuclei Model (Ullmann & Harris):

قام بوضع هذا النموذج كل من "هاريس وأولمان" (Ullmann & Harris) عام 1945م للوصول إلى نموذج أكثر تحديداً، إذ لا تزال المدينة في هذا النموذج تمتلك منطقة رئيسية للأعمال التجارية، لكنهم لاحظوا أنه ليس بالضرورة أن تنمو المدن بشكل حلقي أو قطاعي حول مركز وحيد فمن الممكن أن تتكون من مراكز أو أنوية عدّة تنمو حولها التجمعات العمرانية؛ أي المدن التي تتكامل فيما بينها، وتملأ الفراغات بين المراكز لتشكل نسيجاً منسجماً ومتكاملاً. ويمكن أن تنطبق هذه النظرية على عدد من المدن الكبرى التي تتألف من مركز رئيسي ويحيط بها العديد من المراكز الثانوية والمدن الصغيرة والقرى المجاورة بدلاً من أن تنمو المدينة بشكل حلقي أو قطاعي حول مركز واحد

[54] أبو صبحة، كايد عثمان، (2003)، **جغرافيا المدن**، ط: رقم 1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ع.ص: 430، ص: 237.

فقط؛ إذ يضاف لهذا النموذج أربع مناطق إضافية كما في الشكل (2-6)، وهي الضواحي السكنية والمنطقة التجارية على أطراف المدينة والضاحية الصناعية وضاحية صناعية للصناعات الثقيلة تشكل بدورها الأنوية الثانوية للنمو[55].

1- المنطقة التجارية المركزية.
2- منطقة الصناعات الخفيفة.
3- المنطقة السكنية لذوي الدخل المنخفض.
4- المنطقة السكنية لذوي الدخل المتوسط.
5- المنطقة السكنية لذوي الدخل المرتفع.
6- المنطقة التجارية على أطراف المدينة والبعيدة عن المركز.
7- منطقة الصناعات الثقيلة.
8- منطقة الضواحي السكنية.
9- منطقة الضواحي الصناعية.

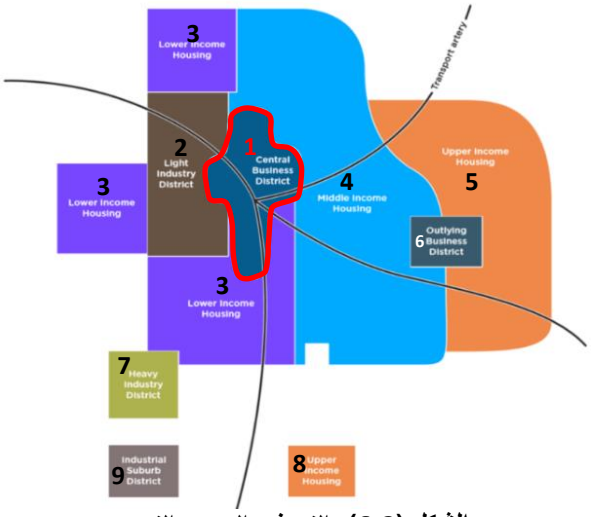

الشكل (2-6)، النموذج المتعدد النوى،

المصدر: 55 (Ullmann & Harris-1945) بتصرف الباحثة

وفي هذا النموذج يلعب توزيع المراكز الثانوية والقرى والضواحي حول المدينة الدور الأهم في تشكيل الهيكل الحضري، في حين بقيت شبكة الطرق شعاعية منطلقة من مركز المدينة.

ومع بداية الثورة الصناعية، حدث تغيير كبير في التوسع الإقليمي للمدن في القرن التاسع عشر. مكنت "الترام" والسكك الحديدية من توسيع الهيكل الحضري إلى أبعد من المشي على طول مسارات السكك الحديدية ومناطق المحطات الجديدة. كما مكنت أنماط السفر الجديدة المدن من أن تصبح أكثر مركزية ومتعددة المراكز في المناطق المحيطة[56].

مدينة أحادية المركز (بيرجس):

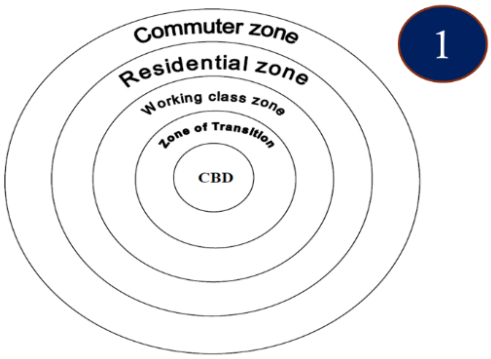

تفترض مدينة متحدة المركز متماثلة في جميع الاتجاهات إمكانية وصول متساوية في جميع الاتجاهات ونقطة جذب واحدة (CBD التي تتزامن مع محطات القطار ومحطات النقل المائي). يقع النشاط الاقتصادي بشكل أساسي في الحلقتين الأوليين، على الرغم من أن لويس (2002) يشير إلى أن الضواحي لبعض الأنشطة الصناعية حدثت مبكرًا. التصنيع الأولي حدث بطريقة متفرقة في المناطق الريفية.

---

[55] أبو صبحة، كايد عثمان، (2003)، **جغرافيا المدن**، ط: رقم 1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ع.ص: 430، ص: 238.

[56] Söderström, P., Schulman, H., Mika, R., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE**16, Helsinki, Finland, p:8.

حيث يوضح الشكل (2–7) مقارنة بين أنماط تطور الهيكل الحضري للمدن العشرين بدءاً من نموذج المدينة أحادية المركز ووصولاً إلى النموذج متعدد المراكز [57].

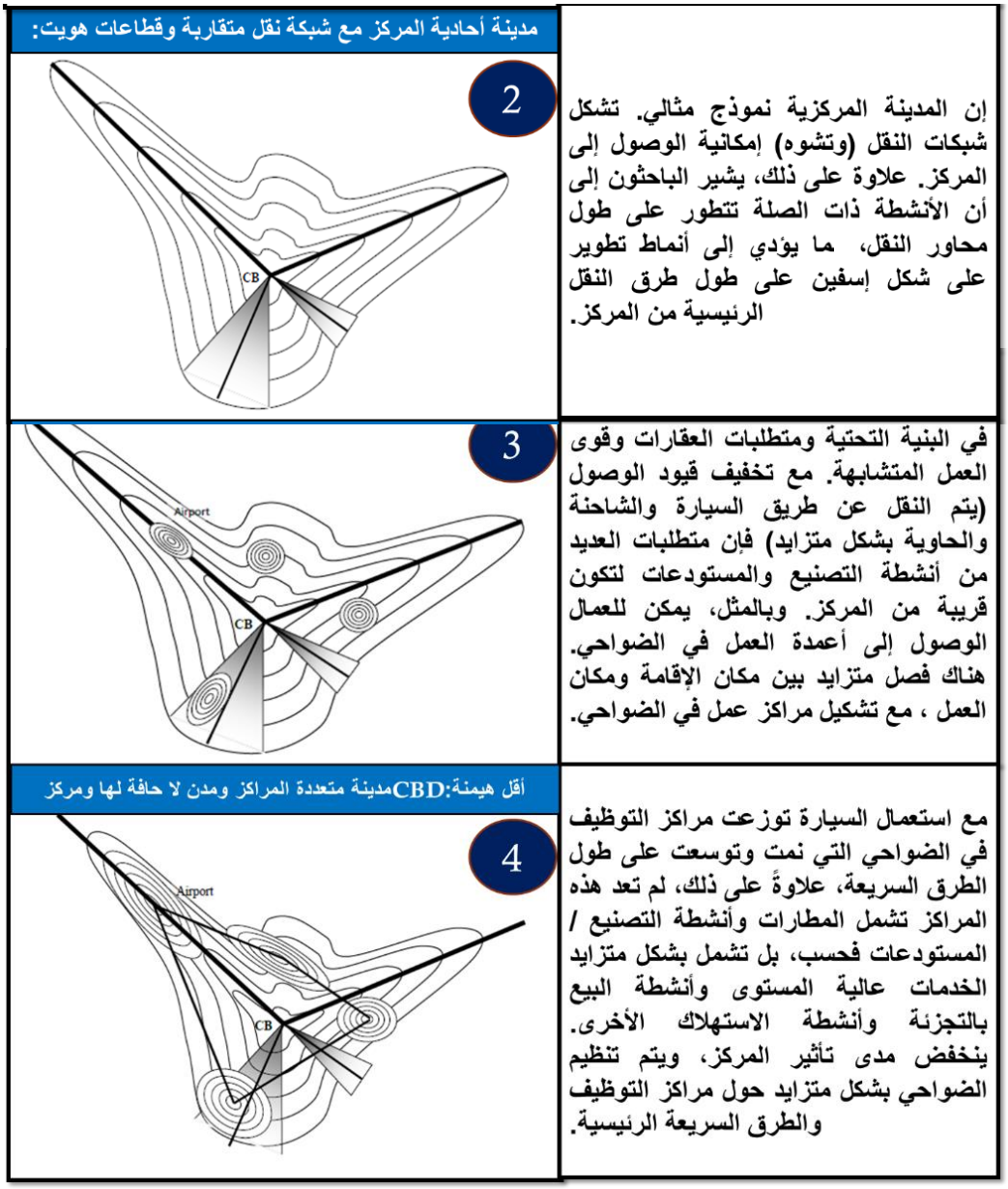

الشكل (2–7) تطور الأنماط الحضرية خلال القرن ، المصدر: Richard Shearmur 57

حيث يوضح الشكل **(2–7)** تطور الأنماط الحضرية المثالية خلال القرن العشرين، فالشكل الأول في الصورة كما نوقش للتو يكرر نمط بيرجس المتحد، فمن المهم أن نلاحظ أن هذا النمط يلتقط لحظة في تطوير المناطق الحضرية، وهو نقطة انطلاق لها. أما الشكل (2) فهو عبارة عن تعديل للنمط المثالي المعروض في الشكل (1)، لكن العمليات التي تؤدي إلى هذا النمط لا تزال هي: الفرز المكاني والبنية التحتية للنقل والسياسة. كما يوضح هذا

[57] Shearmur, R., (2013, December), What is an urban Structure? The challenges of foreseeing 21st Century Patterns of the Urban Economy, **Urbanisation Culture Société**, Montreal, Canada, p: 24.

الشكل كيف يتم تسهيل الوصول إلى المركز على طول محاور النقل الرئيسية (المخطط لها) التي كانت تميل إلى التقارب نحو المركز ولاسيما قبل صعود السيارة عندما كانت هذه المحاور في المقام الأول طرق السكك الحديدية أو الحافلات[58].

ومع ذلك، يتم إدخال عامل جذب آخر هو تقسيم العمل والتخصص الذي يؤدي إلى اقتصادات التوطين. نظراً لتسهيل إمكانية الوصول على طول شبكات النقل الشعاعي، تتطور الأنشطة الاقتصادية التكميلية في قطاعات على طول هذه الطرق، ما يؤدي على سبيل المثال إلى التصنيع الخفيف على طول هذه الطرق[59].

مع تطور شبكات النقل، يصبح النمط أحادي المركز متراكباً مع أنماط أخرى؛ إذ يوضح الشكل (2–7) رقم 3 ظهور أعمدة العمالة في الضواحي، وهو المعادل الاقتصادي "لهاريس وأولمان" (1945) مراكز الضواحي. وغالباً ما تنمو أقطاب التوظيف هذه حول الشركات المصنعة الرئيسية التي انتقلت إلى الضواحي؛ إذ واجهت طرق النقل المتغيرة وتغيير تقنيات الإنتاج إلى الضواحي. لذلك يبدو أن النمط الحضري متعدد المراكز لم يتغير كثيراً، ولكن حدثت تغيرات مهمة مع ذلك بين الستينيات من القرن العشرين، وهي:[60]

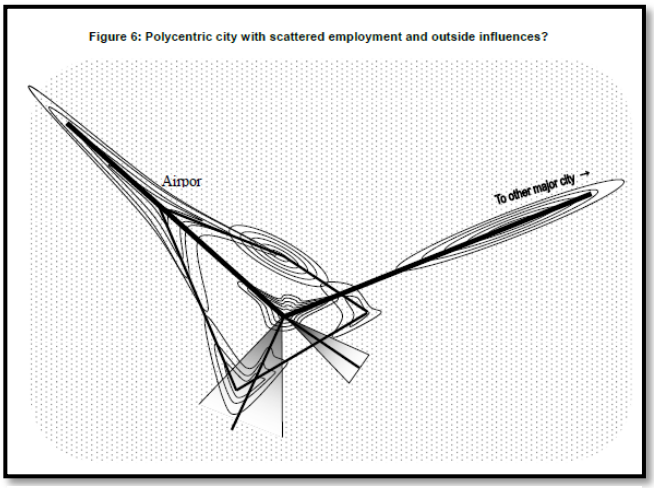

الشكل (2–8) مدينة متعددة المراكز ذات فرص عمل متفرقة وتأثيرات خارجية، المصدر: 58

أولاً: تغيرت طبيعة الأنشطة في مراكز الضواحي: من كونها موجهة أساسًا إلى الإنتاج (مع بعض الخدمات الشخصية لتلبية احتياجات سكان الضواحي المتزايدة)، إذ أصبحت مراكز الضواحي موجهة نحو الخدمة بشكل متزايد.

ثانياً: ازداد النشاط السكني والتجاري في مراكز الضواحي وقلّ بشكلٍ ملحوظ في المركز الرئيسي CBD. كما تم بناء البنية التحتية التي لم تعد قطرية بالضرورة، ولكنها تأخذ في الاعتبار أنماط التوظيف في الضواحي وتعززها. وبالمثل تطورت قرارات التخطيط ولاسيما التنمية على الطرق السريعة، وهو ما يسهله ارتفاع أهمية الشركات الصغيرة والاستعانة بمصادر خارجية.

---

[58] Shearmur, R., (2013, December), What is an urban Structure? The challenges of foreseeing 21st Century Patterns of the Urban Economy, **Urbanisation Culture Société**, Montreal, Canada, p: 28-30.

[59] Shearmur، المرجع السابق.

[60] Shearmur، المرجع السابق.

هناك عامل آخر تم التلميح إليه في الشكل (3) وهو موضح تماماً في الشكل (4) هو الدرجة التي تفقد بها المركز الرئيسي للمدينة قوته الرمزية. فمع نمو المدن يكاد المركز الرئيسي يصبح أصغر بالنسبة لبقية المنطقة الحضرية. والأكثر أهمية هو **موقع وظائف القيادة** (الخدمات عالية المستوى والوزارات الرئيسية والأنشطة المالية)، وفي معظم المدن لا تزال هذه النوى في وسط المدينة، يتم تنشيطها بشكل متزايد بوصفها موقعاً لأنشطة الاستهلاك، والمساكن المركزية، وكذلك وظائف القيادة. ومع ذلك في بعض المدن يتفرقون عبر المراكز الفرعية في المنطقة[61].

2-4- التسلسل الهرمي للمدن ضمن الهيكل الحضري:

غالباً ما يتم تحديد العلاقات بين المدن من حيث التسلسل الهرمي، وينطبق هذا بشكل خاص على أبحاث النظم الحضرية، ولكن حتى عندما انخفض مجال البحث هذا، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، واصل عدد من الباحثين مناقشة العلاقات بين المدن من حيث التسلسل الهرمي، على سبيل المثال في حالة الأدبيات حول "مدن العالم" (فريدمان، 1986، 1995) و"المدن العالمية" (ساسين، 1991، 2001)، في حين أن هذه الهيمنة أصبحت واضحة أيضاً في عدد من التصنيفات للمدن التي أنشئت.

- نظريات التنظيم المكاني للمدن (نظرية المكان المركزي، نموذج الشبكة):

هيمنت نظرية المكان المركزي على الفكر الأكاديمي في التنظيم المكاني للأنظمة الحضرية لعقود عدة خلال القرن الماضي؛ إذ تعدّ أصل فكرة التسلسل الهرمي، منذ العمل الجوهري **Christaller** (1933) بشأن حجم المدن وتباعدها، ظل جوهر هذه النظرية من حيث العلاقات بين المدن على حاله. في المقام الأول، تؤكد النظرية وجود علاقات هرمية أحادية الجانب بين فئات مختلفة من الأماكن المركزية المرتبة هرمياً. تعني كلمة "من جانب واحد" أن الطبقة الدنيا من الأماكن المركزية تعتمد على الطبقة العليا من الأماكن المركزية لتوفير وظائف حضرية متزايدة التخصص. وفي المقام الثاني تفترض النظرية أن العلاقات الأفقية بين المدن في الفئة نفسها (وبالتالي ذات الحجم المماثل) ستكون غير موجودة وأيضاً زائدة عن الحاجة؛ إذ توفر هذه المدن وسائل الراحة والخدمات نفسها.

[61] Shearmur, R., (2013, December), What is an urban Structure? The challenges of foreseeing 21st Century Patterns of the Urban Economy, **Urbanisation Culture Société**, Montreal, Canada, p: 30.

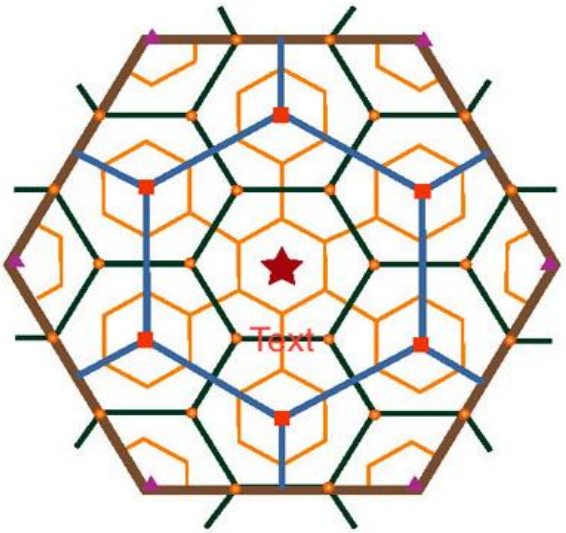

الشكل (2-9)، نظرية المكان المركزي، نموذج الشبكة،

المصدر: Christaller

على الرغم من أنه في ذروة أبحاث النظم الحضرية، قدمت العديد من التحسينات والتحسينات في العمل الأولي "لكريستلر ولش" من قبل مؤلفين مثل "بيري"، "وداسي"، "وبار"، وآخرون، فإنّ فكرة العلاقات بين المدن الهرمية لم يتم الطعن فيها. كما أنّ هذه المثابرة هي في جزء منها السبب في تراجع شعبية نظرية المكان المركزي؛ إذ إن فكرة التسلسل الهرمي في كثير من الأحيان لا يمكن أن تفسر الأنماط الموجودة في الممارسة. على سبيل المثال، بسبب العثور على وظائف الترتيب العالي في الأماكن المركزية ذات الترتيب الأدنى، أو بسبب وجود علاقات قوية بين الأماكن المركزية ذات الحجم المماثل. ولكن من المعترف به عموماً في الوقت الحاضر أن **أنظمة المدن الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة قد ابتعدت في كثير من النواحي عن النمط الكريستالي للتسلسل الهرمي المتداخل للمراكز والأسواق**. في حين أن أوجه القصور هذه وغيرها في نموذج المكان المركزي قد تم تسليط الضوء عليها غالباً، إلا أنه لم تحل أي مجموعة أخرى من الفرضيات المحددة بوضوح محل نظرية المكان المركزية[62].

ومع ذلك، منذ بداية التسعينيات، لمّح بعض الباحثين إلى تطوير نموذج جديد للتنظيم المكاني، يشار إليه عموماً باسم "نموذج الشبكة"، إذ يُعتبَر هذا النموذج عكس نموذج المكان المركزي. **ففي حين يشدد نظام المكان المركزي على المركزية، والاعتماد على الحجم، والميل نحو الأسبقية، وهيمنة التدفقات في اتجاه واحد، وعدد ثابت من المقاييس المكانية، والوظائف الاقتصادية التي ترتبط بالتوزيع الإقليمي وحتى سكان الحضر**، إلا أنّ نموذج الشبكة على العكس من ذلك؛ إذ **يؤكد حياد الحجم والميل نحو التكامل، والتدفقات في اتجاهين، وعدد متغير من المقاييس المكانية، ومجموعات متغيرة من الوظائف على النطاق نفسه، والتوزيع الإقليمي غير المتكافئ لسكان الحضر**. أما فيما يتعلق بالعلاقات بين المدن، يشدد نموذج الشبكة على وجود العلاقات الأفقية، بين المدن ذات الحجم المماثل نسبياً، ذات الطبيعة التكميلية والناجمة عن التقسيم في الوظائف بين المدن، بجانب العلاقات الرأسية الهرمية.

[62] Meijers, E., J., (2007, 13, March), **Synergy in Polycentric Urban Regions, Complementarity, organising capacity and critical mass**, Sustainable Urban Areas, n:13, Amsterdam, Netherland, IOS Press, p185,

ومع ذلك، بدلاً من استبدال نموذج المكان المركزي بنموذج الشبكة، يقترح المؤلفون وجود ارتباط تسلسلي بين كلا النموذجين. في حين أن نموذج المكان المركزي يبدو أكثر شيوعًا بالنسبة للاقتصادات الصناعية، فإن نموذج الشبكة يبدو أكثر قابلية للتطبيق على الاقتصادات التي أصبحت أكثر هيمنة على قطاع الخدمات[63].

من ثم، فإنّ نمو أعداد المدن وأحجامها ليس مجرّد تغير وتبديل عشوائي، بل إنّ هذه التغيّرات والتبدلات ترتبط بقوانين وقواعد وعوامل وقوى ومتغيرات تتحكم في اتجاهات ومقادير تلك التبدلات في خصائص المدن، ولكي تؤطر النظرة إلى المدينة بالإطار العملي، وحتى لا تبقى عملية تفحص المدن وتقصيها ودراستها وأحجامها وأعدادها مجرد دراسات وصفية، فقد طوّر عدد من الباحثين مجموعة من النظريات والنماذج والقواعد لتفسير العوامل المؤثرة في مواقع المدن وأحجامها وأعدادها ومسائل أخرى، من أهم هذه الدراسات[64]:

1- قاعدة المرتبة- الحجم G.K. Zipf.

2- قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسية) لجفرسون J Jefferson.

3- قانون المرتبة- الحجم Browning And Gibbs.

4- مؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) Walter Christaller.

5- مقياس الكثافة الحضريةEris Strobl And Luisito Bertinello

وبالحديث عن قانون Zipf ، يعنى هذا القانون بإيجاد قاعدة لنظام ترتيب المدن وإبراز العلاقة بين حجم المدينة والرتبة بعدة طرائق. فيمكن أن يكون ذلك عن طريق التمثيل البياني البسيط للرتبة والحجم أي افتراض اتخاذ المدن منحني انسيابي متدرج أقرب ما يكون إلى الخط المستقيم، أي أنه يكون توزيعاً طبيعياً يوضح العلاقة المثالية بين حجم المدن ومراتبها، وهذا يؤشر إلى نظام حضري متكامل قد يصل إلى درجة النضج الاقتصادي وإلى توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمية توزيعاً متساوياً على جميع أنحائه.

أما قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسية) لجفرسون J Jefferson، فقد ظهرت فكرتها كما تسمى أحياناً (primate city) بعد سعي الباحثين للتعرف على طبيعة العلاقة بين مراتب المدن وأحجامها، وصفها "جيفرسون" بأنها أكثر المدن تأثيراً وسيطرة من النواحي السياسية والاقتصادية والسكانية، بمعنى الاتجاه نحو التركز السكاني في تجمعات حضرية كبيرة جداً. أي أن هذا القانون يقوم على فكرة وجود مدينة رئيسية تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري، تبرز سيطرتها على بقية المدن في الأقاليم وتتركز فيها السلطة والخدمات والأنشطة التجارية والصناعية والسكان، الأمر الذي يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى.

---

[63] Meijers, E., J., (2007, 13, March), **Synergy in Polycentric Urban Regions, Complementarity, organising capacity and critical mass**, Sustainable Urban Areas, n:13, Amsterdam, Netherland, IOS Press, p185,

[64] يوسف، رفلة يعرب، (2015) مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، **مجلة البحوث الجغرافية الحضرية لمدينة النجف**، العدد:21، ص: 121-151، الكوفة، العراق، جامعة الكوفة، ص:126.

ويمكننا القول: إنّ المدينة المهيمنة تمثل سمة من سمات الدول النامية؛ إذ تنتشر هذه الظاهرة بقوة. وقد تكون الهيمنة ناتجة عن المركزية السياسية والاقتصادية[65].

ومن أهم أسباب المركزية الحضرية توطين المشروعات الخدمية الكبرى بالمراكز؛ إذ أدى إلى التحيز المكاني لمشروعات التنمية إلى توطين أغلب الصناعات بالمراكز الحضرية، كذلك توطين المشروعات الخدمية الكبرى مثل الجامعات والمعاهد العلمية والمباني الإدارية والمراكز العلاجية والتعليمية. إلى جانب ما تستقطبه هذه المشروعات من عمالة بمستوياتها المختلفة، فقد تولدت منها أنشطة مساعدة مهنية وخدمية وتجارية، ما أدى في النهاية إلى تضخم حضري كبير في المدن التي أقيمت فيها هذه الفعاليات[66].

من المعروف أن للتنمية أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية إضافةً إلى البعد المنسي، ولاسيما في الدول النامية ألا وهو البعد المكاني. والمكان لا يعني الموقع فقط، ولكن كل ما على الأرض من عمران وشبكات للنقل والمواصلات والاتصالات، وكل المرافق والبنى التحتية. ولكي يلعب المكان دوره لابد لكل هذه الشبكات أن تكون متماسكة ومتشابكة ومتناسقة بحيث تتشكل من عدد مناسب من المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، حتى تكتمل عملية التنمية. إلا أنه تمت إعاقة عملية التنمية مع **انتشار المدن المهيمنة** وتهميش المدن المتوسطة والصغرى؛ **إذ يدل وجود المدينة المهيمنة على عدم التوازن في التنمية الإقليمية وتعثرها**. وتحتاج التنمية إلى جهود كل التخصصات حتى تتكلل بالنجاح، وعلى السياسيين والإداريين أن يعلموا أنه سوف لن تكتمل عملية التنمية في أي دولة في ظل ضعف الشبكات وتصدعها، التي تمت الإشارة إليها والمتمثلة في البعد المكاني للتنمية[67].

باختصار، نتيجة التحضر السريع، ظهرت إشكاليات عديدة في المدن ناتجة عن قصور في التخطيط وإيجاد الحلول لظاهرة المدينة المهيمنة.

- **توجهات حديثة للتنمية الإقليمية:**

بعد أن تمّ في الفصل الأول توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنمية المكانية والتنمية الإقليمية سيتم التعريف بتوجهات حديثة ظهرت في دراسات التنمية الاقليمية، تنقسم بحسب ترتيب ظهورها إلى تنمية إقليمية مستدامة، وتنمية متعددة المراكز.

---

[65] محمد أحمد، السيد بشرى، (2013)، يناير، التحضر والبعد المكاني للتنمية، **مجلة كلية التربية**، قسم الجغرافيا، العدد السابع، 116-127، الخرطوم: السودان، جامعة الخرطوم، ص:121.

[66] راجح، أبو زيد، (2007)، **العمران المصري "رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام 2020**، المجلد الأول، **ع**.ص: 639، القاهرة: مصر، المكتبة الأكاديمية، ص:189.

[67] محمد أحمد، السيد بشرى، (2013)، يناير، التحضر والبعد المكاني للتنمية، **مجلة كلية التربية**، قسم الجغرافيا، العدد السابع، 116-127، الخرطوم: السودان، جامعة الخرطوم، ص:117.

1 – التنمية المستدامة:

عُرّفت التنمية المستدامة بأنها تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال اللاحقة للاستجابة لحاجياتها للخطر، وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد: البعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي[68]. وللتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف نذكر منها[69]:

– تحقيق الحياة الصحية والمنتجة للإنسان.

– تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

– كفالة الاستدامة البيئية وتوفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والثروات بترشيد استغلالها دون إسراف أو تبذير.

– رفع المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر.

– المشاركة الشعبية في وضع السياسات ومراجعتها وصنع القرار.

– إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

2– التنمية متعددة المراكز: سيتم ذكرها بالتفصيل في الفقرة القادمة.

2-5- استراتيجية التنمية متعددة المراكز:

2-5-1- تعريف الاستراتيجية:

تُعرّف الاستراتيجية بأنها مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل واتجاهات مساراته، بقصد إحداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محددة وتأخذ بالاعتبار احتمالات متعددة لإحداثه فتنطوي على قابليته للتعديل، وهي تقع وسطاً بين السياسة والسلطة، وهي امتداد للماضي ومدخل إلى المستقبل[70].

أما من وجهة نظر تخطيطية تهدف استراتيجية تنمية المدن إلى كفالة وجود مدن متكاملة تؤمن مستوى عيش لائق للجميع من خلال تحسين إدارة الشؤون الحضرية والنمو الاقتصادي وتقديم الخدمات. لذلك تعدّ الاستراتيجية من

---

[68] حيدر، رنا، (2017)، **التنمية الريفية بين الواقع والمستقبل دراسة حالة: ريف محافظة اللاذقية**، دكتوراه، قسم تخطيط المدن وعلوم البيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، ص: 285.

[69] أبو ليلة، محمد، علي، ولاء، (2012)، **ملامح التنمية المستدامة للمدن المتوسطة الساحلية، دراسة حالة مدينتي دمياط والقصير- مصر**، المؤتمر الدولي الأول - الإدارة البلدية والتنمية الحضرية المستدامة في المدن العربية بالتعاون مع برنامج الأمم UNHABITAT، ص:3.

[70] ميا، صفاء، 2014، **تطوير منهجية إعداد المخططات التنظيمية كأداة أساسية لتنمية المدن السورية (دراسة حالة مدينة اللاذقية)**، دكتوراه، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، عدد: 305، ص:43.

النهج الجديدة التي اعترفت بأهميتها وكالات وجهات دولية عدّة والتي سلّمت بوجود قيود حدّت من المساعدة الإنمائية للمجتمعات مردّها إلى النهج القطاعية[71].

2-5-2-أصل مفهوم تعدد المراكز:

إنّ التعبير الأقدم عن تعدد المراكز هو على الأرجح المفهوم الفرنسي للمتروبوليات في أوائل الستينيات من القرن الماضي، بوصفها جزءاً من نهج سياسي يهدف إلى تحقيق المستوى الاقتصادي على المستوى الوطني. وقد تمت الإشارة إلى هذه المبادئ على أنها مناطق حضرية متوازنة ومتماسكة. ثم خلال سبعينيات القرن العشرين تم استبدال سياسة المناطق الحضرية ذات الثقل الموازن بسياسة تركز على المدن متوسطة الحجم والمناطق الريفية. ومع ذلك ظهر مفهوم تعدد المراكز في الاتحاد الأوروبي يركز على المدن الفرنسية الأكبر مرة أخرى على الساحة خلال الثمانينيات في أعقاب النقاش الأوروبي حول ESDP[72].

نشأ تعدد المراكز بوصفه مفهوماً تجريبياً في ثلاثينيات القرن العشرين، مع تطور نظرية المكان المركزي التي تم ذكرها في الفقرة السابقة؛ إذ ظهر في البداية على المستوى الأوروبي مع اعتماد مبادئ لايبزيغ في عام 1994، فكان تعدد المراكز هدفاً رئيسياً لسياسة ESDP. **وكان من المأمول أن يسهم الهيكل الحضري متعدد المراكز في تنمية إقليمية أكثر توازناً، وأن يقلل من التفاوتات الإقليمية، مع زيادة القدرة التنافسية الأوروبية، وإدماج المناطق الأوروبية بشكل أكمل في الاقتصاد العالمي، وفي التنمية المستدامة.** طوّرت بشكل أكبر في إطار برنامج ESPON المرصد الأوروبي للتخطيط المكاني (ESPON)، حيث قدم منظور التنمية المكانية الأوروبية (1999) هدف الاتحاد الأوروبي لتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة بتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي وتطوير أكثر توازناً من الناحية المكانية في جميع مناطق الاتحاد الأوروبي بدعم النظم الحضرية متعددة المراكز وتعزيز الشراكة الحضرية الريفية[73].

وهناك تعريفات عدّة للتنمية متعددة المراكز، نذكر منها[74]:

- تعريف "hauge and kirk" بأنها: ربط عدد من الأماكن كي تشكل شبكة عمل تنمي وتديم الأعمال والخدمات والتسهيلات بما يحقق تنمية مكانية.

---

[71] المرجع السابق.

[72] ESPON Project 111, (July 2004), **Potentials for polycentric development in Europe**, The Application of Polycentricity in European Countries Part B: Country Reports, p: 49-53.

[73] Sýkora, L., Mulíček, O., Maier, K, (2009, 19 December), City regions and polycentric territorial development: concepts and practice, **Urban Research & Practice**, vol 2, n: 3, 233-239, Prague, Czech Republic, p:234.

[74] فاخوري، رهام، (2018، مايو)، محاضرة: **التنمية متعددة المراكز من أجل تنمية إقليمية متوازنة**، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، سورية.

- دمج الروابط الجديدة والتغلب على الحواجز والموانع التي تسببها الحدود الإدارية أو الاتصالات البعيدة، وقد تكون الروابط عبارة عن شبكة من المواصلات أو وصلات افتراضية باستخدام تقنية المعلومات أو عملاً مشتركاً أو تعاوناً فاعلاً.
- مجموعات من المدن المتميزة تاريخياً والمستقلة إدارياً وسياسياً وتقع في مكان قريب ومتصلة اتصالاً جيداً بواسطة البنية التحتية. ويسمح هذا التعريف بتضمين مجالات لديها إمكانية لمزيد من التكامل (الوظيفي) (حيث توجد بنية تحتية)، مما يعني أن العلاقات القوية (الوظيفية) لا يجب أن تكون موجودة بعد.[75] (كلوسترمان ولامبريغت).
- العدالة الجغرافية وعدالة التوزيع المكاني؛ يعنى تحقيق شبكة متكافئة من الفرص الإنتاجية والقيم البشرية بحيث يتم تقريب أو تذويب الفوارق الاجتماعية بين الأقاليم إلى أقصى حدّ، بما يؤدي إلى تحفيز القدرات الكامنة في الإقليم وتحقيق تكافؤ الفرص الإنتاجية والقيم الاجتماعية.
- تشكيل المجال الوطني من مناطق متكاملة فيما بينها تنموياً ووظيفياً؛ بحيث تتمتع كل منطقة باستقلالية تنموية تمكنها من إدارة نفسها الإدارة الأمثل وتحقيق احتياجات سكانها من الخدمات الواجب توفرها.

ويوضح البعض أن مفهوم التعددية المركزية كأنشطة سكانية واقتصادية للتكتل في المراكز الحضرية التي لديها القدرة على ممارسة التأثير على الهيكل الحضري بأكمله والمساحات المحيطة بهم.

في حين يعتبر Hallgeir Aalbu (2004) أن الشبكة الحضرية هي العمود الفقري لنظام إقليمي، ويضمن انتقال التعددية المركزية انتقالاً فعالاً ومتناغماً في جميع أنحاء الإقليم. وتظهر الفكرة نفسها لدى "Petra Gudrun Haindl و"Hirschler (2008) اللذين يعتقدان أن التنمية متعددة المراكز يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية المتوازنة وتقليل الفوارق الإقليمية في الاتحاد الأوروبي؛ إذ إنّ تطوير مثل هذه الاستراتيجية الإنمائية المرتبطة بعملية اللامركزية سيحقق نقل المسؤوليات من المستويات المركزية إلى الإقليمية لاتخاذ القرار، والمقاطعات والاتجاهات المحلية الراسخة[76].

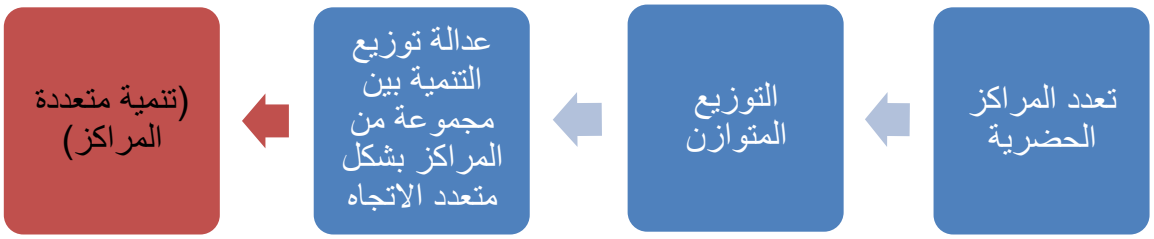

[75] EMI, Metropolitan Areas, European Metropolitan network Institute, (2007, Dec,7), **A Strategic Knowledge and Research Agenda on Polycentric Metropolitan Areas,** The Hague, Netherlands, EMI, p: 166, p:17.

[76] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, January), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, p. 99-111, Romania.

على الرغم من الإجماع المرتبط بحدوث ظاهرة متعددة المراكز في المناطق الحضرية من العالم، إلا أنه هناك تنوع في نظريات التعددية المركزية، فهو مفهوم توجد فيه العديد من المصطلحات التي تحتاج إلى تفسير، مثل "المدن ما بعد الصناعية" (Hall، 1997)، "المناطق الحضرية متعددة النوى" (Dieleman and Faludi، 1998)، "المناطق الحضرية متعددة المراكز" (Kloosterman and Musterd، 2001)، "مناطق المدن العالمية" (سكوت، 2001) أو "مناطق المدن الكبرى" (Hall، 2004). إدراكًا لهذا الاختلاف، ذكر بيلي وتوروك (2001، ص 697) أنه على الرغم من "الاهتمام المتزايد بالمنطقة الحضرية متعددة المراكز، لا تزال الأدبيات حول هذا المفهوم محدودة وغير موحدة إلى حد ما". شهد كلوسترمان وموستر (2001، ص 623) هذا الخلاف في مؤتمر في أمستردام حول المناطق الحضرية متعددة المراكز، في عام 1999: "[...] يختلف المشاركون في هذا المؤتمر بوضوح في نقاط انطلاقهم، وتحديد القضايا الحاسمة، المقاربات والأساليب، وتقييماتهم التجريبية (وأحيانًا المعيارية) للتعددية المركزية؛ إذ يرى "كلوسترمان" "وموستر" أن التفسيرات المتباينة للتعددية المركزية من قبل مؤلفين مختلفين مستمدة من حقيقة أن بحثهم يركز على سياقات حضرية مختلفة و/ أو نطاقات حضرية. والاتفاق الوحيد هو أنه يمكن تعريف التعددية المركزية على أنها منطقة حضرية متعددة المراكز. ومع ذلك فإن المفهوم له معنى أوسع وأكثر تعقيداً يختلف باختلاف المنظور المكاني والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي للبحث. إلى جانب ذلك، يتسبب المقياس في تفسيرات متعددة أيضاً؛ إذ قد تقدم الهياكل متعددة المراكز بعض الاختلافات النوعية[77].

2-5-3- متى يحدث تعدد المراكز؟

مما جاء في برنامج (ESPON 111) أنّ تعدد المراكز يحدث عندما يتميز النظام بمدن عدة على مستويات مختلفة بدلاً من أن تهيمن عليها مدينة واحدة فقط. فعلى هذا المستوى، تحفز السياسات متعددة المراكز نمو المراكز والمناطق خارج القلب. أما على المستوى الإقليمي أو المحلي، يحدث تعدد المراكز عندما يكون لمدينتين أو أكثر وظائف تكمل بعضها بعضاً وأكثر من ذلك، إذا تعاونت المدن مع بعضها من أجل أن تكون قادرة على العمل بشكل مشترك بوصفها مدينة أكبر. في هذا المستوى، تحفز سياسات تعدد المراكز التقسيم الوظيفي للعمل، وكذلك التدفقات ومستوى التعاون بين المدن المجاورة[78].

في حين يمكن أن يحدث تعدد المراكز بين المدن عندما يكون هناك عدد من المدن المتميزة تاريخياً ومكانيًا[79]:

---

[77] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFoU), Amsterdam,P: 1003. reneata

[78] ESPON Project 111, **Potentials for polycentric development in Europe**, The Application of Polycentricity in European Countries Part B: Country Reports, July 2004. P49-P53.

[79] You, Youyang, (2019), The classification of urban systems: a review from monocentric to polycentric, **Advances in Economics, Business and Management Research**, volume 42, Kunming, China, p2.

• لا يهيمن عليها بوضوح ويقودها مدينة واحدة.
• لا تختلف كثيراً من حيث الحجم أو الأهمية الاقتصادية الشاملة.
• يقع في مكان قريب أو أكثر (بشكل أساسي ضمن مسافة التنقل القصوى).
• تشكلها كيانات سياسية مستقلة.

كما ذكرت (Renata Pessoa,2009) أن ظاهرة تعدد المراكز تحدث في منطقة حضرية تميل إلى التجمع في مراكز نشاط عدة؛ إذ يعكس ذلك ديناميكية مدن القرن الحادي والعشرين التي تتميز بـ "لا مركزية الأنشطة الاقتصادية، وزيادة الحركة، والتنقلات المعقدة، والتوزيع المكاني المجزأ للأنشطة"[80].

2-5-4- الأبعاد التحليلية والمعيارية لمفهوم تعدد المراكز Analytical and Normative Dimensions:

قبل استكشاف مفهوم تعدد المراكز، علينا أولاً أن نأخذ في الاعتبار بعدي هذا المصطلح: التحليلي والمعياري؛ إذ يستخدم **البعد التحليلي** مفهوم التعددية المركزية لشرح نظام متعدد المراكز القائم أو الناشئ أو تحليله، في حين يستخدم **البعد المعياري** بوصفه مبدأً إرشادياً لتحقيق هدف على مستوى استراتيجيات السياسة. على سبيل المثال، تم استخدام التفسير المعياري في ESDP (منظور التنمية المكانية الأوروبي) الذي اقترح مفهوم التعددية المركزية بوصفه مبدأً توجيهياً لسياسة التخطيط المكاني على المستوى الأوروبي. من ناحية أخرى، قام مشروع Polynet 2006(Hall and Pain) بتحليل ثماني مناطق أوروبية كبرى في المدن الضخمة من أجل توضيح فهم "كيفية عمل هذه الأنظمة المكانية المعقدة للغاية من حيث التمويل وخدمات الأعمال" باستخدام نهج تحليلي أكثر من نهج معياري. لذلك توصل المشروع أن "التعددية المركزية تحدث أحياناً كنتيجة للسياسة [المعيارية]، وأحيانًا أخرى نتيجة للتغيير الاجتماعي [التحليلي]، ولها جوانب إيجابية وسلبية على حد سواء"[81].

ويأخذ البعد التحليلي للمركزية في الاعتبار الواقع الحالي لنظام حضري يبحث عن فرص التعاون بين المناطق. من ناحية أخرى، يستخدم البعد المعياري هذه الفرص الموجودة بوصفها نقاط بداية لتعزيز واقع متعدد المراكز للمناطق الحضرية بواسطة تطوير مفهوم أو سياسات التخطيط.

2-5-5- أنماط التطور متعدد المراكز:

يساعد فهم الإطار التاريخي للمناطق على فهم التشكل متعدد المراكز الحالي وعلاقاته الداخلية وتفاعلات الحوكمة. يقدم "Champion" ثلاث طرق يمكن بواسطتها ظهور منطقة حضرية متعددة المراكز كما في الشكل (2-10)، وكان قصده مع هذا التبسيط تسهيل تفسير العملية المورفولوجية للهيكل متعدد المراكز، ودعوته للتفاعل مع الجهات الفاعلة الإقليمية. كما يؤكد "Lambregts" مضيفاً أن "أصل المنطقة الحضرية متعدد المراكز

[80] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam. P:1004

[81] المرجع السابق.

(المورفولوجي) وما يتبعه من مسار التنمية المكانية يحدد إلى حد كبير طبيعة التحديات الشاملة التي تواجهها المنطقة في مرحلة معينة". فإن الهياكل متعددة المراكز اليوم قد تطورت بالفعل من نقاط انطلاق مورفولوجية مختلفة. وفقًا لـ "Champion"، يمكن أن تأتي التعددية المركزية من[82]:

– مدينة أحادية المركز سابقاً تطورت إلى نظام حضري متعدد النوى بسبب نموها المستمر (وضع الطرد المركزي CENTRIFUGAL).

– أو من مدينة مركزية سابقة طورت لتصبح نظاماً حضرياً متعدد النوى بدمج المراكز الأصغر في المنطقة المحيطة (وضع التأسيس INCORPORTATION).

– أو حتى من اتحاد عدد من المراكز المستقلة السابقة ذات الحجم المماثل، التي تم ترتيبها بأشكال مختلفة (وضع الانصهار FUSION) كما في الشكل (2–10).

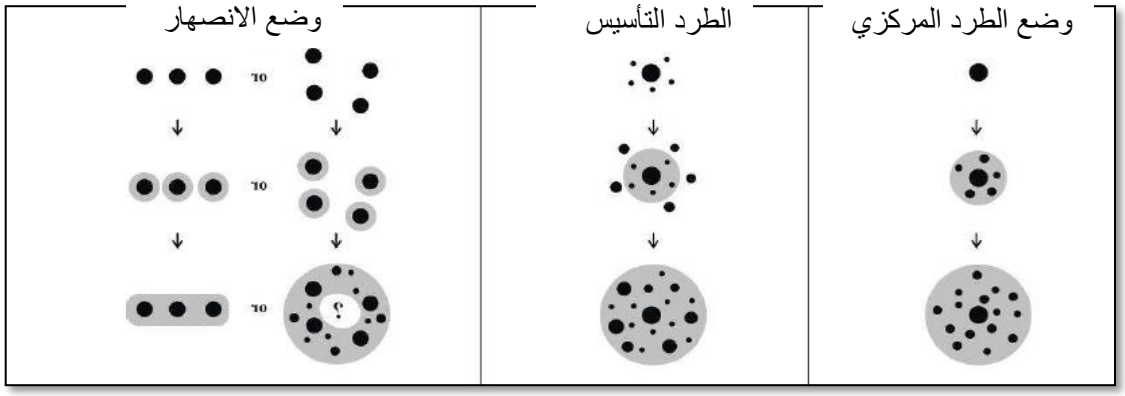

الشكل (2–10) مسارات بديلة لتطور الهيكل الحضري متعدد المواكز، المصدر: 82

فقد تتخذ المناطق الحضرية متعددة المراكز شكل مدن مهيمنة يمتد نطاق نفوذها على أراضٍ أكبر من أي وقت مضى، وبالتالي تضم المدن الصغيرة المتميزة ذات مرة – وضع التأسيس – أو اندماج عدد من هذه المدن متعددة المراكز في مستوطنة أكثر توازناً (على الأقل شكلياً) النظام – وضع الانصهار. مثال واضح لوضع التأسيس هو على سبيل المثال لندن، التي تمارس نفوذها على الجنوب الشرقي الكبير للمملكة المتحدة، وبذلك تضم المدن الأصغر والمتميزة مثل Reading أو Cambridge. تحدث عمليات مماثلة حول باريس ومدريد على سبيل المثال لا الحصر[83].

ومن الأمثلة الواضحة على تعدد المراكز ذات وضع الانصهار مناطق مثل "Randstad ": في هولندا، أو الشبكة الحضرية البلجيكية المركزية التي يطلق عليها غالباً اسم "الماس الفلمندي"؛ إذ تضافرت المدن المستقلة

[82] Champion, A., G., (2001, 1, April), Changing Demographic Regime and Evolving Polycentric Urban Regions: Consequences for the Size, Composition and Distribution of City Populations, **Urban Studies**, vol:38, p. 657–677, United Kingdom, p:665.

[83] EMI, Metropolitan Areas, European Metropolitan network Institute, (2007, Dec,7), **A Strategic Knowledge and Research Agenda on Polycentric Metropolitan Areas,** The Hague, Netherlands, EMI, p: 166, p:17.

لتشكيل المدن الكبرى. في حين يؤدي كل من وضع التأسيس ووضع الاندماج إلى مناطق حضرية متعددة المراكز، هناك فرق كبير بين الاثنين من حيث التسلسل الهرمي. يتم وضع الاندماج في مناطق أكثر توازناً، في حين أن وضع التأسيس موجود في المناطق التي تهيمن عليها منطقة مدينة واحدة أكبر. فيما يتعلق بالتنظيم المكاني، فضلاً عن الأداء، قد تكون هناك اختلافات مهمة بين كلا النوعين من المناطق متعددة المراكز[84].

إن إدراك تنوع السياقات التطورية يساعد على فهم لماذا في بعض المناطق يتم الترحيب بمفهوم التطور المكاني متعدد المراكز بوصفه إجابة محتملة لمشاكل مثل الازدحام الحضري والاختلالات الإقليمية والامتداد غير الجامع، في حين في مناطق أخرى يُنظر إلى التعددية المركزية على أنها حاجز للتفاعل والكفاءة الاقتصادية[85].

بالإضافة إلى إطار عمل Champion يقول Lambregts أن الأنماط المختلفة للتطور متعدد المراكز يمكن أن تحدث في الوقت نفسه في منطقة: " في Randstad على سبيل المثال، قد يصف وضع الانصهار أفضل التطورات التي تحدث حالياً على مستوى "راندستاد" ككل، في حين تؤثر أنماط الدمج والطرد المركزي للتطور متعدد المراكز في الوقت نفسه على مناطق مدينة "أمستردام" "وروتردام" "ولاهاي" "وأوتريخت "[86].

لذا نجد أن معرفة الهيكل الحضري للمدينة وفهم عملية التطور الحضري فيها يمكن أن يسهل تحديد إمكانات المنطقة وقيودها من أجل تعزيز التنمية متعددة المراكز.

الجوانب التكميلية للنموذج متعدد المراكز:

من أجل دعم تحليل تعدد المراكز وإمكانية التطوير متعدد المراكز في أوروبا حدد مشروع ESPON ثلاثة جوانب مترابطة للنموذج متعدد المراكز ولكنها مميزة للتحليل، وبالتالي ترتيب المعلومات بطريقة أوضح، وهي: المورفولوجيا،

1 – المورفولوجيا (Morphology):

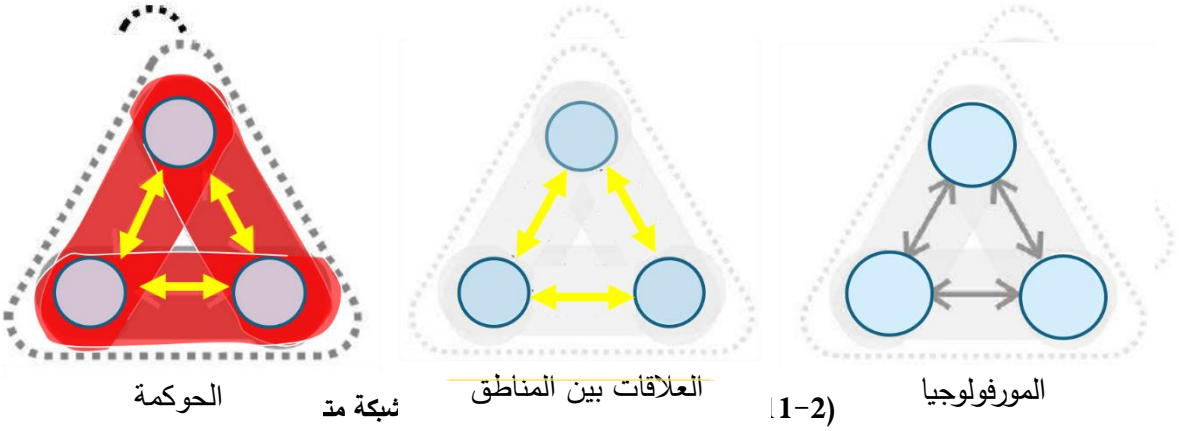

(المورفولوجيا– العلائقية –الحوكمة) وفق مشروع ESPON، المصدر: 87، بتصرف الباحثة

[84] المرجع السابق.

[85] Lambregts, B., (2006), Polycentrism: Boon or Barriage to Metropolitan Competitiveness? The Case of the Randstad Holland, in **Built Environment**, vol:32, pp. 114-123, p117.

[86] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam. p:1005.

يرتبط الجانب المورفولوجي بالتنظيم المادي للأنشطة الحضرية في الإقليم (توزيع متوازن من حيث تطوير المراكز)، وهذا هو الفرق الأكثر وضوحاً بين نموذج أحادي المركز ومتعدد المراكز. حاول بعض المؤلفين تحديد معايير موضوعية للتعرف على الأنماط المكانية للنموذج متعدد المراكز، مثل توزيع العمالة والخدمات عبر عدد من المراكز؛ إذ تؤثر لامركزية الوظائف تأثيراً مباشراً في النمط المكاني والزماني للتنقل في العمل الحي، وبالتالي تؤثر على التنظيم المكاني؛ إذ يقول (Giuliano and Small 1991) أن المراكز الفرعية تصنع نظاماً حضرياً متعدد المراكز، وأن معايير تحديد النواة المحتملة يجب أن يكون لها حد أدنى من الكثافة يبلغ 5000 وظيفة لكل ميل مربع والحد الأدنى الإجمالي لعدد 10000 وظيفة[87].

في أغلب الأحيان، يتم قياس التعددية المركزية المورفولوجية بواسطة منحدر خط الانحدار لتوزيع حجم الرتبة للمراكز الحضرية عبر الإقليم أو المناطق الحضرية الوظيفية. وأكثر مؤشرات الحجم استخداماً هي: السكان، الناتج المحلي الإجمالي، الوظائف، والمتسوقون. ويتم استخدام جميع المناطق الحضرية الوظيفية داخل المنطقة التي يتم تحليلها، أو ربما يتم استبعاد الأكبر منها بدءاً من فكرة أن تعدد المراكز يتضمن توزيعاً مكانياً موحداً للمدن فوق الإقليم[88].

2- العلاقات بين المناطق الحضرية (Relations between Urban Areas):

تتعلق العلاقات بين المناطق الحضرية بأوجه التآزر والتدفقات في الهيكل المكاني (الهيكلي) والتعاون الطوعي (المؤسسي) داخل النظام الحضري[89].

إذ وصف "Green" (2007) هذا الجانب بـ **(تعدد المراكز الوظيفية)**، مع الأخذ في الاعتبار العلاقات بين الجهات الفاعلة في النظام متعدد المراكز. ووفقاً له، فإن العلاقات بين المناطق الحضرية يجب أن تتبع قاعدتين من أجل الوجود في أي مساحة مادية من أي حجم. أولاً، "يجب أن تحتوي المساحة المعنية على أكثر من عقدة واحدة"، وثانيًا، "يجب ربط تلك العقد وظيفياً مع بعضها البعض، بحيث إذا لم تكن هناك اتصالات وظيفية بين العقد، فلا يمكن القول بوجود تعدد المراكز الوظيفي"[90] .

---

[87] المرجع السابق، ص1008.

[88] Manole, S.D; Piteşti, Tache, A.V Bucharest, MeiŢă, V., (2019), Bucharest, Petrişor, A.I Bucharest, 2020, January, Analysis of Romanian Polycentricity Based on Functional Urban Areas, **Annals of the Austrian Geographical Society**, Vol. 161, pp. 161–188, Vienna, p164.

[89] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam.

[90] Green, N., (2007.Oct, 1), "Functional Polycentricity: A Formal Definition in Terms of Social Network Analysis" in **"Urban Studies",** vol:44, pp.2077-2103, Manchester,UK, University of Manchester, p2084.

ويركز في الدرجة الأولى على إيجاد أوجه تآزر من الأصول المحلية بواسطة التعاون بين المدن ومناطقها. وترتبط فكرته بأفكار سياسية أخرى مثل التنمية الإقليمية المتوازنة (التماسك)، مع الأخذ بعين الاعتبار الأصول والقدرات والإمكانات المحلية بوصفها نقطة انطلاق للتنمية الإقليمية والنمو الاقتصادي (القدرة التنافسية)[91].

وقد قدم "Meijers"، أيضاً، مصطلح التآزر لشرح هذه الشبكة من العقد والروابط والتدفقات والشبكات داخل نظام حضري متعدد المراكز. ويتم تحقيق هذا التآزر من خلال آلية التعاون والتكامل والعوامل الخارجية المرتبطة بها. وفقاً لهذا المؤلف، "**التعاون**" هو المصلحة المشتركة التي تشترك فيها الشبكات؛ أما "**التكامل**" فهو أنشطة الجهات الفاعلة المختلفة التي تتوافق توافقاً جيداً مع بعضها بعضاً؛ و"**العوامل الخارجية**" هي نتائج الاثنين السابقين. ويضيف أن "وجود إحدى آليات التآزر الثلاثة هذه (تعاون أو تكامل أو عوامل خارجية) المقترنة بسلوك الشبكة يولد التآزر، من ثم، فوائد اقتصادية للجهات الفاعلة" وعلاوة على ذلك يمكن أن يحدث نوعان أو ثلاثة أنواع من التآزر في نظام حضري متعدد المراكز واحد في الوقت نفسه متداخلين مع آلية التعاون أو التكامل أو العوامل الخارجية لتحقيق التآزر[92].

3- الحوكمة Governance:

بعد أن كانت المورفولوجيا والشبكة العلائقية هي الجوانب المهمة للشبكة متعددة المراكز، أضيف جانب ثالث مهم هو الحوكمة؛ إذ تعد إدارة الهياكل متعددة المراكز واحدة من أكثر القضايا تعقيداً، لأنها تتعامل مع مستويات متعددة من الجهات الفاعلة في مستويات وكفاءات مختلفة. وبالنظر إلى حقيقة أن النظام الحضري متعدد المراكز هو هيكل بلا حدود، يصبح جانب الإدارة تحدياً في كل نطاق. ولا تتوافق الحدود السياسية والإدارية للحكومات مع السياق متعدد المراكز الناشئ. وفقاً " Salt" وآخرون: "تمتلئ الساحة الحضرية بالجهات الفاعلة العامة والخاصة على مستويات متعددة من النطاق المكاني، وهي نشطة في جميع قطاعات السياسة الحضرية. في هذه المسألة متعددة الأبعاد قد تحدث العديد من التحالفات المختلفة والعديد من الصراعات "[93].

تم تناول مسألة أنظمة الحكم الجديدة بشكل عام وتحديث أدوات التخطيط بشكل خاص من خلال مشاريع على المستوى الإقليمي والمحلي؛ إذ يركز عدد من المشاريع على تحديث أدوات التخطيط المكاني، ولاسيما تطوير الاستراتيجيات المكانية، على سبيل المثال، أن أدوات التخطيط المكاني والإدارة الحضرية الحالية ليست مصممة تصميماً مناسباً لتلبية أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ طوّرت طرق جديدة للتعامل مع الإدارة

---

[91] ESPON Project 111, (July, 2004), **Potentials for polycentric development in Europe**, The Application of Polycentricity in European Countries Part B: Country Reports, P49–P53

[92] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam.

[93] المرجع السابق، ص: 1009.

الحضرية، وتم التأكيد على ضرورة إنشاء أطر عمل جديدة يمكن ربطها بالتخطيط المكاني وجوانب الحوكمة مثل التمكين والتفويض، يتضمن تمكين المناطق والبلدات من تطوير قدراتها تطوراً أكبر وأن تكون أكثر نشاطاً في قضايا التنمية الإقليمية الخاصة بها، مع الهدف الشامل المتمثل في أن تصبح أكثر تنافسية[94].

إلى جانب مسألة التنسيق متعدد القطاعات على المستوى الأفقي، يركز عدد من المشاريع على الحاجة إلى التعاون (الرأسي)، لمختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية للعمل معاً؛ إذ يدعو مشروع (SPAN) إلى تطوير مناهج تشاركية في المناطق المتعاونة، فضلاً عن مبدأ الحوكمة متعدد المستويات (يتعامل هذا المشروع مع العلاقات متعددة المراكز وكذلك العلاقات بين الريف والحضر). مما يمكّن المجتمعات المحلية من أن تكون جهات فاعلة حقيقية في تنميتها[95].

بعد عرض الجوانب التكميلية المتعلقة بالشبكة متعددة المراكز، نجد من الواضح أن تحليل الشكل المكاني أمر بالغ الأهمية، لأن السمة المميزة للمناطق الحضرية متعددة المراكز هي شكلها.
في حين يعالج البعد المورفولوجي الذي يشار إليه باسم **التعددية المورفولوجية**، أساساً **حجم المراكز الحضرية وتوزيعها الإقليمي في جميع أنحاء الإقليم**، ويعادل توزيعات أكثر توازناً مع تعدد المراكز. فإن **البعد العلائقي** – المشار إليه باسم التعدد الوظيفي– يأخذ الروابط الوظيفية بين المستوطنات في الاعتبار؛ إذ يزعم أنصار النهج متعدد المراكز الوظيفي عمومًا أن **العقد التي لا توجد فيها علاقات متوازنة لن تشكل نظاماً متعدد المراكز[96]**.

ولا يعني التوازن في توزيع أحجام المراكز بالضرورة وجود روابط وظيفية بين المراكز المختلفة، ناهيك من توزيع متساوٍ لهذه الروابط ووجود أنماط تدفق متعددة الاتجاهات؛ إذ تتمتع بعض المناطق الحضرية متعددة المورفولوجيا بنماذج قوية ومتعددة الاتجاهات من التفاعل بين المراكز، وبعضها الآخر لا. وبالتالي فإن المنطقة المتروبوليتية متعددة المراكز من الناحية الشكلية ليست بالضرورة متعددة المراكز من الناحية الوظيفية[97].

---

[94] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p37.
[95] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), p37, المرجع السابق.
[96] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam.
[97] EMI, Metropolitan Areas, European Metropolitan network Institute, (2007, Dec,7), **A Strategic Knowledge and Research Agenda on Polycentric Metropolitan Areas,** The Hague, Netherlands, EMI, p: 166.

2-6-1- مقاييس الشبكة متعددة المراكز:

وقد صنّف مشروع ESPON 1.1.1 أيضاً ثلاثة أصناف على نطاق متعدد المراكز في أوروبا، وتسميتها بـ "micro" و"meso" و"macro" الشكل (2-12)، إذ يتطابق المقياس "الصغير" مع مجموعات المدن على المستوى الإقليمي؛ يرتبط مقياس "meso" بتطور التكامل الحضري ضمن النطاق الإقليمي؛ والمستوى "الكلي" يتعلق بتطوير التكامل الحضري على المستوى الأقاليمي.

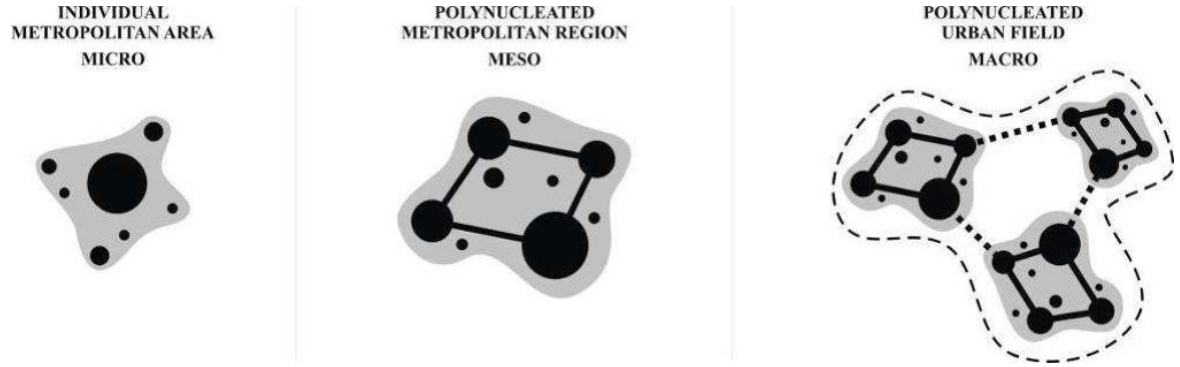

الشكل (2-12) المقاييس المكانية للنظام الحضري متعدد المراكز، المصدر: 97

وفقًا لـ "kloosterman" and "Musterd"، فإن هذه الخاصية القابلة للتوسّع من التعددية المركزية تقدم بعض الاختلافات النوعية بينهما. هذه الاختلافات في مستوى الشكل المادي، والكيان السياسي، والعلاقات الوظيفية، التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار[98].

وأحد الجوانب المهمة لتعدد المراكز هو أنه صالح على مستويات مختلفة، فعلى النطاق الأوروبي (macro)، ينبغي أن يتيح ظهور مناطق تكامل اقتصادي عالمي بديلة، ومن المحتمل أن يتصدى لتأثير الاستقطاب لما يسمى بنتاغون لندن-باريس-ميلان-ميونيخ-هامبورغ. وعلى نطاق وسيط (meso) (على سبيل المثال على المستوى الوطني أو في المناطق العابرة للحدود الوطنية)، ينبغي أن يؤدي تعدد المراكز إلى نظام تسوية متوازن، ويستفيد من عدد من المناطق الحضرية من مختلف الأحجام وليس فقط إلى العواصم الوطنية. أما على المستوى الإقليمي (micro)، **يضمن تعدد المراكز أن النمو والتنمية يفيدان في الحفاظ على المدن الصغيرة والمتوسطة وزيادة الحيوية في المناطق الريفية في المنطقة**[99].

---

[98] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam, p1006.

[99] European Conference of Ministers responsible for Spatial/Regional Planning (CEMAT), (2006), **SPATIAL DEVELOPMENT GLOSSARY**, Territory and Landscape Series Volume: 2, conference: "Networks for sustainable spatial development of the European continent: Bridges over Europe", Lisbon, Portugal.

2-6-2- حدود التكتل الحضري متعدد المراكز:

التكتل الحضري متعدد المراكز له حدود ديناميكية، لأن حدوده لم تعد ثابتة مع حواف إدارية محددة مسبقاً. يصف كاستيلز (1996) التحول المكاني للمدينة الحديثة بأنه "بنية اجتماعية مكانية متقطعة ومتعددة المراكز ومتداخلة تقريباً " مع "صعوبة في تحديد حدودها الخارجية؛ من ثمّ، تقدير حجم سكانها بدقة".

كما أن انتقال الحدود غير واضح، يتم تحديده بواسطة تدرج الحدود، وليس، بعد الآن، بواسطة خط، إذ يحدد هذا الشكل الحضري المعقد شبكة معقدة، وتخلق العلاقات المتبادلة والحدود غير الواضحة فرصاً للتعاون على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والعالمي أيضًا، مما يعكس الأبعاد التي تتجاوز المقاييس الحضرية[100].

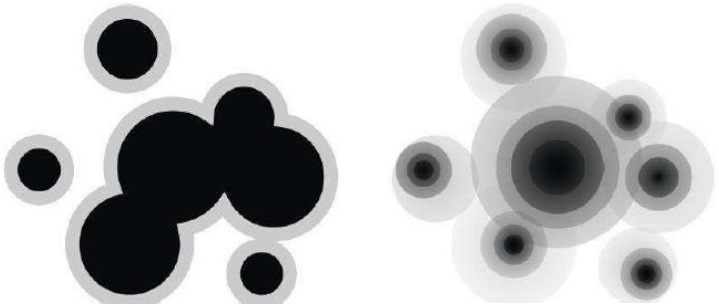

الشكل (2-13) حدود التكتل الحضري متعدد المراكز،

المصدر: 100

2-6-3- اللبنات الأساسية للشبكة متعددة المراكز وكيفية حسابها:

عند التفكير في هيكلية الشبكة متعددة المراكز فإن السؤال الفوري هو: ما الكيانات الحضرية والإقليمية ذات الصلة التي يمكن أن تشكل اللبنات الأساسية لتعدد المراكز؟

في مواجهة هذا التحدي، طورت ESPON 1.1.1 مفهوم المنطقة الحضرية الوظيفية (FUA: FUNCTIONAL URBAN AREA)، حيث يتكون FUA من قلب حضري ومنطقة تجمع الركاب المحيطة. طبقت عتبات كمية مختلفة لتحديد FUAs ذات الصلة بدراسة لعموم أوروبا؛ إذ يحتاج المركز الحضري إلى ما لا يقل عن 15000 نسمة ومنطقة مستجمعات الركاب على الأقل 20000 نسمة في البلدان الصغيرة و50000 نسمة في البلدان الكبيرة؛ إذ أجرى مشروع (ESPON 1.1.1 ,Nordregio 2004) تحليلاً متعمقاً للنظم الحضرية متعددة المراكز والأنظمة الحضرية متعددة المراكز، تم حساب مؤشر تعدد المراكز هذا بناءً على سبعة مؤشرات مقدمة مسبقاً (خمسة من النوع المورفولوجي، واثنان من النوع العلائقي) وهي: **السكان، والنقل، والمعرفة، وصنع القرار، والتصنيع والسياحة، والإدارة**[101].

وبالتالي من أجل تشكيل شبكة متعددة المراكز في بلد أو منطقة (وفق مشروع ESPON)، تم أولاً إنشاء مناطق حضرية وظيفية (FUA) أي مراكزها (الأساسية) ومناطق التنقل المجاورة (تمثل هذه المناطق الحضرية

---

[100] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam. p: 1007.

[101] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p17.

الوظيفية اللبنات الأساسية للهيكل المكاني متعدد المراكز)، ثم تم بعد ذلك تحليل المناطق الحضرية الوظيفية (FUAs) باستخدام المؤشرات السابقة. وتم تعريف تلك التي حصلت على أعلى درجة مضافة في الخمسة السابقة من هذه المؤشرات السبعة على أنها مناطق نمو متروبوليتان أوروبية أو MEGAs، في حين صنفت المجموعات الأخرى إما على مناطق حضرية وظيفية عبر الوطنية / وطنية أو إقليمية أو محلية. وتعتمد تصنيفات FUA وMEGA على مجموع الدرجات لجميع المؤشرات[102].

ولكن في دراسات أخرى عن تعدد المراكز استُخدم عدد مؤشرات أقل، بعضها خمس مؤشرات أو ثلاثة؛ إذ يتحكم بذلك البيانات المتوفرة في البلد أو منطقة الدراسة، فضلاً عن خصوصية الحالة المدروسة.

2-6-4- التخصص الوظيفي للعقد:

ويعد التخصص الوظيفي بعداً مهماً لتعدد المراكز؛ إذ إن هذه الوظائف هي التي تجعل المدن مختلفة عن بعضها بعضاً، وتنتج التدفقات اللازمة للتكامل الاقتصادي والسياسي. عادةً ما يحدث التقسيم المكاني المتطور للعمل ضمن التكوين الحالي للمدن؛ إذ تصبح المنطقة الحضرية متعددة المراكز أكبر بيئة اقتصادية متجانسة. من ناحية أخرى، يمكن تعزيز التوزيع الوظيفي؛ إذ تبدأ المدن في التخصص في وظائف محددة لكامل المنطقة متعددة المراكز. يتعلق الاتجاه الأول بتوسيع أسواق العمل، في حين يتعلق الاتجاه الثاني بتكامل أوجه التكامل. وتعد الجوانب الاقتصادية للعلاقات الوظيفية الإقليمية مهمة من حيث تحليلاتنا للمناطق الحضرية متعددة المراكز (العقد). ويرجع ذلك إلى الملاحظة المقبولة عموماً، أن هذه العقد بدلاً من المدن الفردية هي موضع المزايا التنافسية؛ إذ يُنظر إلى العقد على أنها المستوى المناسب للتجميع المكاني، ويتم تضمين الإنتاج المتخصص والمبتكر في ثقافات وأنظمة تنظيمية اجتماعية خاصة. وبالتالي حلت المناطق الحضرية (العقد) محل المدن بوصفها كيانات مكانية للتنمية الاقتصادية المحلية. وتؤثر بالتخصص الوظيفي للعقد عوامل عدة منها[103]:

- **السكان:** بالنسبة لاستثمارات القطاعين العام والخاص، يشكل الوزن السكاني بطبيعة الحال المؤشر الأكثر تفضيلاً لاختيار موقع خدمات ومرافق معينة.
- **النقل:** تشكل وسائل النقل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تعدد المراكز؛ إذ لا يمكن أن يكون أي تقاسم للوظائف الاقتصادية فعالاً فعلياً إلا إذا كان مصحوباً ببنية تحتية فعالة للنقل وإمكانية الوصول.

- نذكر أيضاً السياحة والصناعة والمعرفة، وصنع القرار في القطاع العام، فغالباً ما ترجع التسلسلات الهرمية القوية داخل النظم الحضرية إلى تطوير الوظائف الإدارية.

---

[102] المرجع السابق.

[103] ESPON 1.1.1, (August 2004) European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, sweden, p8.

2-6-5- الأدوات المستخدمة في سياسات التنمية متعددة المراكز

هناك ثلاثة أنواع من الأدوات المستخدمة في سياسات التنمية متعددة المراكز[104]:

- **أدوات التنفيذ المكاني Implementation**: وغالباً ما تكون هذه التدابير سياسية إقليمية، مع إرفاق الميزانية والأنظمة الخاصة بها. وتهدف إلى أن يكون لها تأثيرٌ مباشرٌ في التنمية الاقتصادية لمنطقة محددة، كما يمكن أن يكون لها تأثير على التوازن بين المناطق، وسوف تسهم – في حال نجاحها– في بنية متعددة المراكز أكثر.
- **الأدوات غير المكانية Instruments**: الإصلاحات الإدارية مهمة للتنمية متعددة المراكز، لأنها مهمة للغاية بالنسبة للقدرة المؤسسية للمناطق؛ إذ توجد عقبات هيكلية أمام التعاون بين المدن المتجاورة، أو بين البلديات الأساسية والمحيطية داخل منطقة حضرية وظيفية معينة. ومع ذلك فإن القدرة على التأثير في تطوير مثل هذه الأدوات تتجاوز قدرة المخطط المكاني المتوسط، الذي يتمتع فقط بفرصة محدودة للوصول إلى النظام السياسي والإداري الأوسع نطاقًا والتأثير فيه.

- **أدوات التخطيط الاستراتيجي Planning**: تستخدم أدوات التخطيط الاستراتيجي استخداماً متكرراً في سياسات التنمية متعددة المراكز، ولاسيما الرؤى المكانية واستراتيجيات التنمية الإقليمية، وتمثل الرؤية المكانية في معظم البلدان أداة السياسة الوحيدة التي تعبر عن تعزيز التنمية متعددة المراكز. تعتبر الرؤى المكانية ذات أهمية خاصة بسبب قوتها التواصلية الكامنة.

2-6-6- نقاط الضعف في استراتيجية تعدد المراكز:

يعتقد الاختصاصيون نموذج تعدد المراكز هو اتجاه لتعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة والقدرة التنافسية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. ومع ذلك لكل نموذج له بالفعل ميزاته وسلبياته، ينبغي النظر فيها من أجل الاستفادة من الفرص والاستعداد للمشكلات[105].

لذلك فإن تحليل التوازن بينهما أمر حكيم قبل أخذ مفهوم التعددية المركزية كأمر مسلّم به؛ إذ توجد بعض الأبحاث التي تحدد التناقضات. على سبيل المثال: هناك دراسة في سياق فرنسي تنبه إلى أن النظام متعدد المراكز يميل إلى **زيادة متوسط مسافة التنقل**. من ناحية أخرى، سيحسن التطور متعدد المراكز توزيع نمط التنقل زمانياً ومكانياً، ويتغير إلى النموذج المشترك. يعتبر تشامبيون (2001) أيضًا أن "هذا التحول من منطقة حضرية ذات مركز واحد

---

[104] ESPON 1.1.1, (August 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, sweden, p20.

[105] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam, p1007.

إلى مركز متعدد المراكز سيصاحبه **تغيرات في جغرافية أسعار الأراضي**، وبالتالي المناطق السكنية"، مما قد يؤدي إلى بعض المشاكل، ولكن أيضاً بعض الفوائد؛ إذ يجب مراعاة النتائج السلبية المحتملة[106].

2-6-7- دور التنمية متعددة المراكز في تعزيز المناطق الريفية:

تعد العلاقات متعددة المراكز والعلاقات بين الريف والحضر من بين الأفكار الجديدة الرئيسية حول تنمية الأراضي الأوروبية التي قدمها منظور التنمية المكانية الأوروبية لعام 1999. وقد تم تناول كلا المفهومين وأهدافهما الأوسع في برامج "INTERREG". وقد لعب كلا المفهومين أيضاً دوراً رئيسياً في برنامج البحث" 2006 ESPON" الذي نُفّذ من عام 2003 فصاعداً[107].

كما أجري قدر كبير من البحث منذ ذلك الحين لتحديد ما إذا كانت التطورات الفعلية متوافقة مع هذه المفاهيم، وما إذا كان من الممكن التمييز بين المناطق في الاتحاد الأوروبي وفقاً لمستوى التنمية متعددة المراكز والعلاقات بين الريف والحضر؛ إذ تم تخصيص اثنتين مما يسمى بالدراسات الموضوعية لبرنامج "ESPON" لهذا الغرض. كانت هذه هي المشروع 1.1.1 الذي يركز على تعدد المراكز والمشروع 1.1.2 الذي يركز على العلاقات بين الريف والحضر. تم التطرق إلى العلاقات متعددة المراكز والريفية الحضرية في عدد من مشاريع ESPON الأخرى، لكن هذين المشروعين هما المشروعان الرئيسيان في هذا الصدد[108].

وقد تم في الفصل الأول التطرق لأهم نتائج دراسات ESPON حول العلاقات الريفية الحضرية مع ذكر لآلية تصنيف المناطق وفقه.

لم يعد نمط المعيشة التقليدي الذي تدعمه الأنشطة الاقتصادية التقليدية في المناطق الريفية النائية والمستوطنات المتناثرة مناسباً لتلبية الاحتياجات والتطلعات المتزايدة لسكان اليوم، ناهيك من جيل المستقبل. تصبح المسؤولية الرئيسية للدولة لتوفير المرافق الأساسية لمواطنيها بطريقة شاملة. فبغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، يجب أن يكون المواطنون قادرين على الوصول إلى المياه النظيفة، ومرافق التعليم، والخدمات الصحية، وفرصة النمو الاقتصادي[109].

---

[106] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFOU), Amsterdam, p1007.

[107] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p7.

[108] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), المرجع السابق.

[109] Pokhrel, K., P., Ale, G, Raut, A, (April, 2018), Polycentric Settlement as A Sustainable Development Strategy: A Case of Baglung District, Nepal, **Geographical Journal of Nepal**, Vol. 11, p 137-155, Kirtipur, Nebal, Tribhuvan University, p 141.

وبالتالي لحل مشكلات التنمية المحلية في سياق المناطق الريفية، فإن تلبية الاحتياجات البشرية ونشر المهارات والتكنولوجيا بتفعيل السياسة المحلية ووضع السياسات لتثمين الخصوصية الإقليمية بواسطة الحكم الديمقراطي أو إضفاء الديمقراطية على التنمية المحلية هو أقصى درجاته من أجل تعزيز ممارسة اقتصاد تقرير المصير. بشكل عام، يجب اعتبار عملية نمو المراكز متعددة المراكز محركاً للنمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي والعلوم والتطور التكنولوجي[110].

إن أنماط التجمعات الريفية المتناثرة، وتكاليف الفرد لبناء البنية التحتية الأساسية وتشغيلها وصيانتها والخدمات الأساسية الأخرى مرتفعة للغاية مقرونة بعوائد اقتصادية منخفضة. في ظل غياب الخدمات الأساسية للحفاظ على الحياة والفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، فإن السكان المنتمين إلى الفئات العمرية النشطة اقتصادياً يهاجرون بشكل مؤقت أو دائم إلى المراكز الحضرية في البلاد وكذلك إلى خارج البلاد بحثاً عن خدمات أفضل ومن أجل التوظيف. أصبح هذا الاتجاه عاملاً حاسماً يؤثر في التنمية الريفية. وهذا يتطلب تفكيراً جديداً أو نقلة نوعية جديدة في نهج التنمية الريفية وعملياتها لتوفير خدمات أفضل وفرص معيشية لسكان الريف. أشارت الورقة الوطنية حول تطوير المستوطنات المدمجة (DUDBC / CDG–TU، 2003) وتعيين التسلسل الهرمي لمعايير التجمعات البشرية (DUDBC / CDG–TU، 2004) إلى أن تطوير المستوطنات المدمجة المتكاملة (ICS) أو التنمية متعددة المراكز لتوفير الخدمات الأساسية وفرص العيش جنباً إلى جنب مع التدابير المناسبة لحماية الموارد الطبيعية والبيئة يمكن أن تكون خياراً ونهجاً قابلاً للتطبيق لبدء هذا التفكير الجديد، ويمكن أن تساعد في رفع مستويات المعيشة لغالبية السكان على مستوى المنطقة؛ إذ يمكن تحويل التجمعات الريفية إلى مراكز للنمو، تتحول من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها إلى محركات تنمية للأماكن الريفية المحرومة بشدة، التي لا غنى عنها في تطوير استراتيجيات التنمية متعددة المراكز، ولاسيما المناطق المحرومة للغاية. كما توقعت استراتيجية التنمية أن تعزز النهج المتكاملة لنظام متعدد المراكز وتقوية الشراكة بين المناطق الحضرية والريفية التي يمكن أن تتغلب على الازدواجية القديمة بين المدينة والريف[111].

يمكن أن نستنتج أن نموذج التنمية متعدد المراكز على مستوى المنطقة (Micro) هو المهمة الأساسية للحكومة الوطنية من أجل تحسين سبل العيش المتوازن والمستدام للمجتمعات الريفية. كما يمكن أن تلعب جهود التطوير متعدد المراكز ومبادراته دوراً مهماً في تعزيز ثقافة تخطيط التنمية المكانية التي تضمن المزيد من التماسك الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على مستوى المجتمع.

---

[110] Pokhrel, K., P., Ale, G, Raut, A, (April, 2018), Polycentric Settlement as A Sustainable Development Strategy: A Case of Baglung District, Nepal, **Geographical Journal of Nepal**, Vol. 11, p 137-155, Kirtipur, Nebal, Tribhuvan University, p 140.

[111] Pokhrel, K., P., Ale, G, Raut, A, (April, 2018), p140-141 المرجع السابق.

2-7-الخلاصة:

يتبيّن من دراسة الهيكل الحضري للمدن وتحليله أنه يمثّل الشكل الذي تعكسه المدينة في تركيبها بلحظةٍ معيّنة، فيحدد **التشكل في المدينة** (مدمجة أو مشتتة، أو نواة واحدة أو نوى متعددة)، **وخصائص توزيع البلدات والمدن والقرى والقرى الصغيرة**. وقد تطورت أشكاله بمرور الوقت من (شطرنجي، شعاعي، خطي) قبل الثورة الصناعية، إلى (نموذج المنطقة المركزية، نموذج القطاعات، النموذج متعدد النوى) وصولاً إلى النموذج متعدد المراكز في القرن العشرين. وقد أدى لهذا التطور عدد من العوامل أهمها: تطور البنى التحتية للنقل والمواصلات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي غيرت من طبيعة الأنشطة في المناطق الريفية ومراكز الضواحي، وازدياد النشاط السكني والتجاري في الضواحي والبلدات وقلته في مركز المدينة الرئيسي.

وبذلك مع بداية التسعينات ظهر نموذج جديد للتنظيم المكاني يعرف بالشبكة، الذي يؤكد على الميل نحو التكامل ومجموعات متغيرة من الوظائف، وعدد متغير من المقاييس المكانية، وأهمية العلاقات الأفقية بين التجمعات جنباً إلى جنب مع العلاقات الرأسية.

كما تبيّن في هذا الفصل أنّ استراتيجية التنمية المكانية متعددة المراكز هي نهج أو مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تسعى إلى ربط المدينة مع القرى المحيطة بها ضمن شبكة عمل تنمي الأعمال والخدمات وتؤدي إلى تحفيز القدرات الكامنة في الإقليم، وتحقيق تكافؤ الفرص الإنتاجية والقيم الاجتماعية والتغلب على الحواجز والموانع التي تسببها الحدود الإدارية أو الاتصالات البعيدة. وتهدف التنمية متعددة المراكز إلى **تحقيق تنمية مكانية مستدامة** عبر تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الشراكة بين الريف والحضر.

وللتنمية متعددة المراكز جانبان متكاملان، الأول يتعلق **بالمورفولوجيا** (التعددية المورفولوجية)، أي توزيع المناطق الحضرية في منطقة معينة (عدد المدن، التسلسل الهرمي، التوزيع) ويعالج حجم المراكز الحضرية وتوزيعها الإقليمي في جميع أنحاء الاقليم. والثاني يتعلق **بالعلاقات بين المناطق الحضرية (التعددية العلائقية أو الوظيفية)**، أي شبكات التدفقات والتعاون؛ إذ تأخذ العلاقات بين التجمعات في الاعتبار، الإضافة إلى جانب ثالث مهم وأساسي هو **الحوكمة**، الذي يسعى إلى تطوير أدوات التخطيط المكاني والإدارة الحضرية، وتمكين المناطق والبلدات من تطوير قدراتها تطويراً أكبر وأن تكون أكثر نشاطاً في قضايا التنمية الإقليمية الخاصة بها، مع الهدف الشامل المتمثل في أن تصبح أكثر تنافسية.

وتتماشى فكرة التنمية متعددة المراكز مع التحول في السياسات الإقليمية نحو التركيز على تطوير الكفاءات الإقليمية المتخصصة.

وبالتالي من أجل تشكيل شبكة متعددة المراكز في بلد أو منطقة (وفق مشروع ESPON)، تم أولاً إنشاء مناطق حضرية وظيفية (FUA) أي مراكزها (الأساسية) ومناطق التنقل المجاورة (حيث تمثل هذه المناطق الحضرية الوظيفية اللبنات الأساسية للهيكل المكاني متعدد المراكز)، ثم تم بعد ذلك تحليل المناطق الحضرية الوظيفية (FUAs) باستخدام سبعة مؤشرات: السكان، والنقل، والمعرفة، وصنع القرار، والتصنيع، والسياحة، والإدارة. وتم تعريف تلك التي حصلت على أعلى درجة مضافة في الخمسة السابقة من هذه المؤشرات السبعة على أنها مناطق نمو متروبوليتان أوروبية أو MEGAs، في حين تم تصنيف المجموعات الأخرى إما على مناطق حضرية وظيفية عبر الوطنية / وطنية أو إقليمية أو محلية. وتعتمد تصنيفات FUA وMEGA على مجموع الدرجات لجميع المؤشرات[112].

ولكن في دراسات أخرى عن تعدد المراكز استخدم عدد مؤشرات أقل، بعضها خمس مؤشرات أو ثلاثة؛ إذ يتحكم بذلك البيانات المتوفرة في البلد أو منطقة الدراسة، فضلاً عن خصوصية الحالة المدروسة.

[112] Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg, p:117.

3- الفصل الثالث: التجارب العلمية في مجال التنمية المتعددة المراكز.

المقدمة:

تعد التعددية المركزية محور السياسات الحديثة ومن أهداف التنمية المكانية على المستوى الوطني والعالمي[113].

أدت إلى توجه العالم عامة وأوروبا خاصة نحو التنمية المتعددة المراكز الذي يتطلب تحقيقه إنشاء مساحات اقتصادية تنافسية، موزعة توزعاً متوازناً، دون اختلافات بين المركز والأطراف، وهي تجمعات بشرية مرتبة حسب إمكاناتها التنموية، وظيفتها الربط البيني؛ إذ يعتبر نموذج التنمية الهدف الرئيسي لجدول الأعمال الإقليمي للاتحاد الأوروبي الذي سيضمن التماسك الإقليمي في جميع أنحاء مناطق التكامل الاقتصادي. كما سيؤدي تطبيق هذا النموذج إلى تحقيق أجندة لشبونة التي تهدف إلى تحويل الاتحاد الأوروبي إلى الاقتصاد الأكثر تنافسية وديناميكية في العالم[114].

تم إجراء استبيان من قبل ESPON Space مشروع شبكات التخطيط المكاني الأوروبي، فأظهرت نتائج الاستبيان أن 18 دولة من أصل 29 دولة لديها تنمية متعدد المراكز بطريقة أو بأخرى (Nordregio 2004). يُنظر إلى التطوير متعدد المراكز في أوروبا على أنه أداة لضمان تنمية إقليمية أكثر توازناً (Brezzi and Veneri 2015)، وتنمية إقليمية تنافسية ومستدامة[115].

تبنت بعض الدول استراتيجية تعدد المراكز في سياساتها على مستويات عدة، ومنها من حققت النتائج المرجوة منها من تحقيق التكامل والتخصص الوظيفي وغيرها. وبعضها الآخر يسعى إلى تطوير سياساتها لتحقق نتائج أفضل من سياسات التنمية متعددة المراكز والحد من سلبياتها.

وضمن هذا الإطار تم في هذا الفصل اختيار مجموعة من التجارب التي طبقت استراتيجية تعدد المراكز سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، منها مدن ساحلية، وأخرى غير ساحلية، وبالتالي يمكن الاستفادة وأخذ أفضل الممارسات منها، وهي مرتبة على النحو الآتي:

---

[113] Manole, S.D., Piteşti, Tache, A.V., MeiŢă, V., and Petrişor, A.I, (2020, 27, March), Analysis of Romanian Polycentricity Based on Functional Urban Areas, **Annals of the Austrian Geographical Society**, Vol. 161, pp. 161–188, Vienna, Austria, p163.

[114] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), Polycentric Development Strategy, An Efficent Instrument in Adminsrative Decentralaization, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania, p99.دانييل رومانيا

[115]Manole, S.D., Piteşti, Tache, A.V., MeiŢă, V., and Petrişor, A.I, (2020, 27, March), Analysis of Romanian Polycentricity Based on Functional Urban Areas, **Annals of the Austrian Geographical Society**, Vol. 161, pp. 161–188, Vienna, Austria, p163.

1- التجربة البرتغالية.

2- التجربة الفنلندية (مدينة هيلسنكي).

3- التجربة البولندية (إقليم مازوفيا).

4- التجربة الرومانية (مدينة بوخارست).

والتي تشترك مع التجربة السورية من ناحية التركز السكاني الكبير في العواصم والمدن الكبرى وافتقار المناطق المحيطية للتنمية.

وسوف يتم استعراض كل تجربة وتناولها بالتحليل في النقاط الآتية: موقع التجربة، الأهداف، سياسات التنمية متعددة المراكز، التخصص الوظيفي للعقد، العلاقة والتعاون بين الريف والحضر، النتائج العملية لكل تجربة.

بعد الانتهاء من التحليل سيتم العمل على إجراء مقارنة بين التجارب المدروسة لتحديد نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها، ومن ثم استخلاص المنهجية والدروس التي يمكن الاستفادة منها في الدراسة التطبيقية.

3-2- تجارب عالمية عن التنمية متعددة المراكز:

3-2-1- التجربة البرتغالية:

حولت البرتغال سياسة التخطيط نحو تعدد المراكز في عام 2007 بنشر الخطة الوطنية الجديدة لسياسات التخطيط الإقليمي (PNPOT*). وتتبع الخطة من النظام المتماسك الذي حدده القانون الأساسي البرتغالي بشأن سياسة التخطيط المكاني والعمران المعتمد في عام 1998، والذي يتبعه أيضاً خطط إقليمية ذات مستوى أدنى وخطط محلية. فبعد أن قدمت خطة (PNPOT) لأول مرة النهج الوطني للتعددية المركزية في عام 2007، طبّقت في السنوات التالية (من 2008 إلى 2011)، على كل منطقة بواسطة خططها الإقليمية لإدارة الأراضي وخطط الإدارة المحلية فترجمت هذه المبادئ التوجيهية إلى نماذج حضرية مختلفة متعددة المراكز[116].

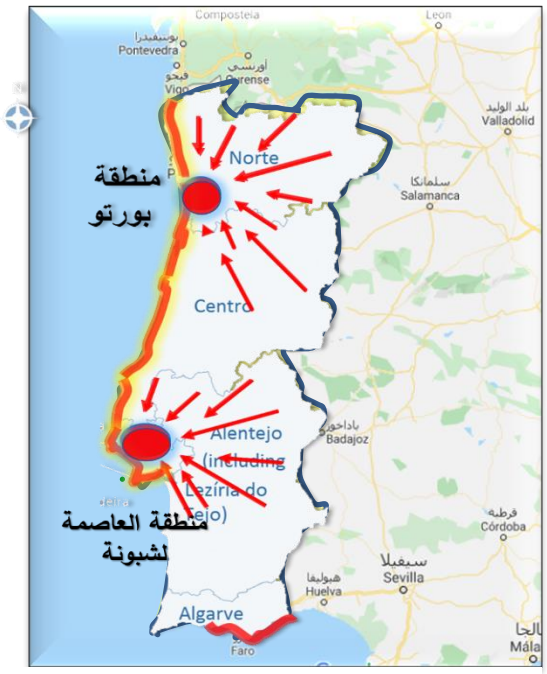

الشكل (3-1) خريطة توضح موقع دولة البرتغال،

المصدر: www.mawdoo3.com

[116] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal**, Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p13.

* (PNPOT) خطة البرتغال للتنمية المكانية.

1- **الموقع:** تقع البرتغال جنوب غرب قارّة أوروبا على طول ساحل المُحيط الأطلسي على شبه الجزيرة الإيبيريّة،[١] وتحُدّ البُرتغال من جهة الشمال والشرق إسبانيا، ويحدّها من جهة الجنوب والغرب المحيط الأطلسي،[٢] وتمتدّ البُرتغال على مساحة تُقدّر بنحو 91,470 كيلو متر مربع، ومساحة من المياه تُقدّر بنحو620 كيلومتر مربع، تُعّد مدينة لشبونة بالإنجليزية "Lisbon" :عاصمة البرتغال، ومركزها السياحي والتجاري والسياسي؛ إذ تقع في غرب البرتغال[117] .

2- **الهدف:** هدفت هذه الخطة الوطنية إلى تعزيز نظام حضري متناغم يدعم منظومة إقليمية موجهة نحو التماسك واقتصاد متكامل وتنافسي؛ إذ اقترحت نموذجاً لنظام حضري مدعوم على أربعة هياكل حضرية رئيسية ذات كثافة أكبر، بمساعدة مجموعة من مراكز الاستقطاب والمحاور الحضرية الواقعة في مناطق منخفضة الكثافة[118].

وقد اختيرت هذه التجربة في سياق البحث لأنّها ساحلية تمتد على طول المحيط الأطلسي وتركز التنمية والإمكانات والموارد في المدن الكبرى والمراكز الواقعة على طول الساحل البرتغالي وانعدام التنمية والنقص الكبير في الخدمات في الداخل.

3- الوضع التنموي في البرتغال:

منذ عام 1999، تم تأسيس نظام التخطيط الإقليمي البرتغالي على نظام إدارة الأراضي المحدد في المرسوم بقانون رقم 99/380؛ إذ تضمن هذا الإطار القانوني لنظام إدارة الأراضي البرتغالية تنسيق أدوات التخطيط على ثلاثة مستويات: الوطنية، والإقليمية، والمحلية.

فعلى المستوى الوطني يتعلق بسياسة التخطيط الإقليمي (البرنامج الوطني لسياسات التخطيط الإقليمي- PNPOT،("Programa Nacional das Políticas de Ordenamento do Território"، تعريف المبادئ التوجيهية للخطط الخاصة الإقليمية ("Plano Sectorial de Incidência Territorial") PSIT وللخطط الإقليمية الخاصةPEOT ("Plano Especial de Ordenamento do Território")، على سبيل المثال: مناطق المناظر الطبيعية المحمية، المنطقة الساحلية، مناطق الحفاظ على الطبيعة، مناطق للأغراض الزراعية.

يبرز **المستوى الإقليمي** في الخطط الإقليمية الإقليمية(PROT)* ، و**المستوى المحلي** (PMOT)* مع الخطط الإقليمية المشتركة بين البلديات، **الخطط الإقليمية البلدية**(PIOT)* .

---

[117] https://mawdoo3.com

[118] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal, **Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal. p13.

* (PROT)خطط إدارة الأراضي البرتغالية "التخطيط المكاني على المستوى الإقليمي(PMOT) "التخطيط المكاني على المستوى المحلي " (PIOT)التخطيط المكاني على مستوى البلديات".

اضطلعت خطط إدارة الأراضي الإقليمية البرتغالية (PROT*) بدور حاسم في تنفيذ جدول أعمال التنمية في البرتغال ودعم إنشاء نظام للتكامل والتماسك الإقليمي.

فبدءًا من منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فصاعداً، بدأت عملية كتابة مختلف عمليات "PROT" الإقليمية ونشرها، التي تم الترويج لها من قبل لجنة التنسيق والتنمية الإقليمية لكل منطقة. وبالتالي تم نشر غالبية خطط "PROT" وتنفيذها بين عامي 2008 و2011. ومع ذلك لم تتم الموافقة فعلياً على ثلاثة منها (الشمال والوسط ولشبونة) من قبل مجلس وزراء البرتغال على الرغم من أنها (ولا تزال) تستخدم بشكل فعال كمرجعية في التخطيط لهذه المناطق.

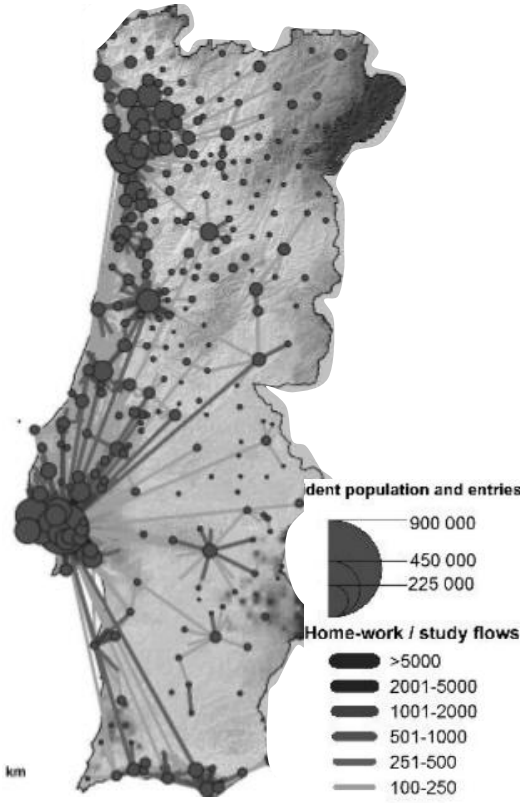

الشكل (3–2) التطور الحضري في البرتغال وتدفقات العمل ومستويات الوصول، 2011، المصدر: 120

تضمنت هذه العملية فترة طويلة من النقاش حول **دور النظم الحضرية في التنظيم الإقليمي وتنفيذ النماذج الإقليمية**. كما يقدم نهج PROT **تفسيراً تحليلياً للتنظيم الإقليمي من خلال تعزيز الإمكانات الإقليمية غير المركزية**. ولكنها في الوقت نفسه تطور البنية المعيارية، مع التركيز على الحاجة إلى تطوير التنظيم متعدد المراكز للنظام الحضري. وقد تم اعتماد هذه الرؤية بوصفها هدف للسياسة الحكومية[119].

وبحسب معايير ESPON في الواقع صنّفت منطقة متروبوليتان في لشبونة على أنها الإقليم الأضخم "MEGA"، في حين تعّد منطقة بورتو الحضرية الأضعف "MEGA ".

يوضح الشكل (3–2) الحجم الحضري وحركات العمل في المنزل ومستويات إمكانية الوصول في البلد بأكمله لعام 2011، وآخر بيانات تعداد متاحة[120].

[119] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal, Revista Portuguesa de Estudos Regionais, nº 52, Portugal. p14.

[120] المرجع السابق.

4- برنامج البرتغال 2020:

تم ضمن هذا البرنامج وبالتزامن مع تحديث البرنامج الوطني، وضع برنامج تمويل موجه نحو التخصص، وحل المشكلات الحضرية، وتطوير شبكات التكامل بين المدن وبين المناطق الحضرية والريفية. يوضح الشكل (3-3) الاستراتيجية والنموذج الإقليمي الذي سيتم العمل عليه بحلول عام 2025.

ومع ذلك، فإن النقد الذي تم توجيهه للسياسات الحضرية في برنامج البرتغال 2020 هو أنه بدلاً من البناء على السياسات التي تمت مناقشتها مع أصحاب المصلحة الإقليميين في عمليات "PROT"، فإنهم ببساطة يقومون بتشغيل سلسلة من المبادئ التوجيهية القطاعية التي تغطي جوانب مختلفة من التنمية الحضرية. وبالتالي فإن دراسة التجربة البرتغالية هي التفكير في مدى ملاءمة الأبعاد المتعددة للتعددية المركزية، وفهم كيف كان للهيكل المختلف للمناطق آثار مهمة في التصميم النهائي لكل نموذج إقليمي[121].

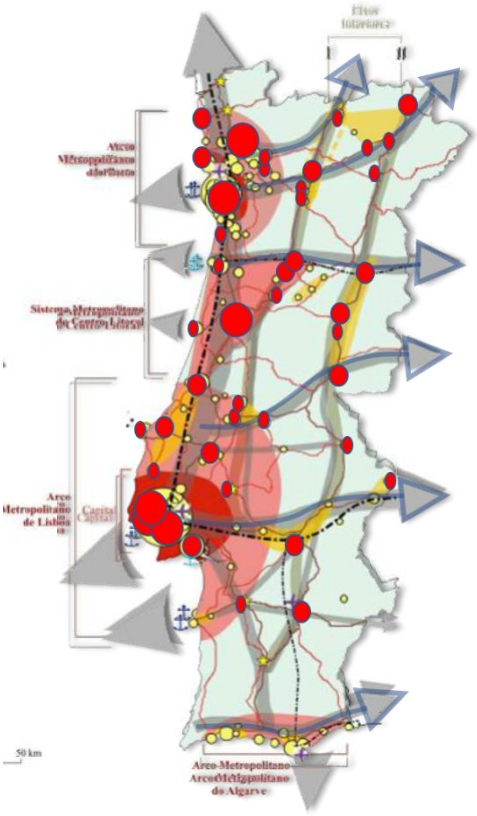

الشكل (3-3) الاستراتيجية والنموذج الإقليمي للبرتغال 2025، المصدر: رقم 122

5- سياسات التنمية متعددة المراكز في البرتغال:

شملت سياسات التنمية متعددة المراكز الناتجة مجالات مكانية مختلفة؛ إذ يوضح الشكل (3-4)[122] توزع الأقاليم البرتغالية الخمسة التي قامت على خطط إقليمية متباينة يمكن عرضها كما يلي[123]:

أ- في المنطقة الشمالية للبلاد:

وضعت خطة تصور النظام الحضري لمنطقة حول الساحل الشمالي الغربي لإيجاد توازن أكبر (مع كثافة أكبر من الاستخدامات، والبنية التحتية، والقاعدة الاقتصادية الريادية)، والأراضي الريفية الداخلية إلى الشرق (تتميز بكثافة حضرية وبنية تحتية منخفضة، وإمكانات بيئية وسياحية قوية).

ب- **في منطقة المركز:** نُظّم المخطط الحضري بشكل واضح حول وحدتين إقليميتين: الأولى هي النظام المتروبوليتي للمركز الساحلي، ذو الكثافة المتوسطة ويقع بين المنطقتين الحضريتين لشبونة وبورتو (على التوالي إلى الشمال والجنوب)، والثانية هي المركز الداخلي المتناقص (منطقة ريفية ذات كثافة منخفضة).

---

[121] ESPON ETRF, (12, February 2019), **European Territorial Reference Framework**. p31.
[122] https://en.wikipedia.org/wiki/NUTS_statistical_regions_of_Portugal
[123] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal, **Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p17.

ت- **في مناطق لشبونة ووادي تيجو:** نُظّم النظام الحضري، كما يوحي الاسم، في هيكلين: الأول حول مدينة لشبونة، والثاني داخل وادي تيجو؛ إذ تتميز منطقة لشبونة الحضرية (من الناحية الشكلية) بنسيج حضري كثيف للغاية، ووظيفياً بواسطة الهيكل الاستقطابي القوي الذي تمارسه العاصمة. يرتبط وادي تيجو من الشمال بقوة بمدينة لشبونة، ويتميز بهيكل حضري متعدد النوى.

الشكل (3-4) توزع الأقاليم البرتغالية الخمسة

المصدر: https://en.wikipedia.org/

ث- **إلى الجنوب:** تتميز منطقة "ألينتيخو" بمناظر ريفية واسعة النطاق ذات جودة بيئية عالية. تم تحديد الكثافة الديموغرافية المنخفضة والنموذج السكاني المركّز، مع وجود المناطق الحضرية بصرف النظر عن بعضها بعضاً وتوزيعها بانتظام في جميع أنحاء الإقليم، إلى هيكل متعدد المراكز شديد التحديد مطبوع بطابع محلي قوي.

ج- **في أقصى جنوب البرتغال:** تقدم منطقة الغارف (algarve) سياقًا شديد الكثافة وموسمية سياحية قوية جداً؛ إذ يقارن النموذج المقترح الكثافة الريفية المنخفضة للمرتفعات الداخلية مع الشمال بهيكل حضري خطي على طول الساحل الجنوبي.

وبالتالي فإن سياسات التخطيط متعددة المراكز التي طوّرت ضمن هذه الخطط تدمج الأشكال المختلفة للمكان، لا تشمل فقط المراكز الحضرية التي تشكل العقد والشبكات، ولكن أيضاً المناطق الريفية المحيطة.

وقد نُظر إلى كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية المجاورة على أنها مناطق متكاملة فيما بينها ومع غيرها.

6- النظم الحضرية الإقليمية في البرتغال:

ويمكن تلخيص تعديل النظم الحضرية الإقليمية في البرتغال على ثلاثة نواقل استراتيجية:

1- ممرات واستقطابات إقليمية، تكون قادرة على تطوير مواقف تنافسية ومتباينة، وتعزيز علاقات أفضل مع المناطق المحيطة.

2- المراكز الحضرية التي تقوم ببناء نظام الاستقطابات الحضرية وتكون قادرة على تمييزها وظيفياً.

3- النظم الفرعية الحضرية التي تسهم في تعزيز الكتل الهشة الحضرية وتوازنها وتحسين التوزيع المكاني.

إذ سيتم فيما يلي شرح كل بند منها بالتفصيل[124]:

[124] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal, **Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p18.

1- الممرات الإقليمية والأقطاب:

في الخطة الإقليمية البرتغاليةPROT تدعم النظم الحضرية بواسطة مجموعة من الممرات التي تتطلب الدمج، سواء من الناحية العرضية أو الطولية، من أجل بناء شبكة حضرية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بداخلها قادرة على نشر الخدمات واقتصاديات المعرفة والابتكار، وزيادة العلاقات الدولية.

تحتوي الممرات على أطر إقليمية مختلفة، ومستويات مختلفة من إمكانية الوصول والتنقل، وكميات مختلفة من البنى التحتية (مثل المطارات والموانئ البحرية ومحطات القطار). ونتيجة لذلك، تسمح هذه الخصائص لكل هيكل حضري بإيجاد خصائص استراتيجية متباينة للابتكار والنشر. من ثمّ، فإن الأقطاب الحضرية الرئيسية هي مرتكزات عمليات التنمية الإقليمية.

2-أنواع المراكز الحضرية المختلفة وتخصص العقد:

تقوم المراكز الحضرية ذات الأحجام والوظائف المختلفة والمبينة في الشكل (3-5) بدمج الأنظمة الحضرية الإقليمية متعددة المراكز التي تأسست في البرتغال. وهي تشمل[125]:

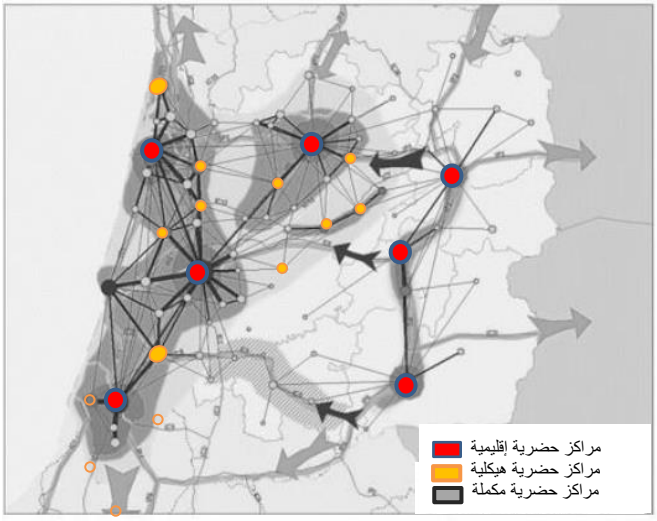

الشكل (3-5) النظم والمراكز الحضرية المتعددة المراكز لمنطقة المركز في البرتغال، المصدر: 126

- المراكز الحضرية الإقليمية:

حدّدت هذه المراكز بواسطة تركيز السكان المقيمين، وأهمية هيكل قاعدتهم الاقتصادية وامتلاك مجموعة واسعة من المرافق والخدمات. ومن أجل تعزيز مساهماتهم في الهيكل متعدد المراكز، من المتوقع أن يبرزوا كأقطاب مركزية للتنمية داخل مناطقهم. وهذا يعني أن الأمر متروك لهذه المناطق الحضرية لقيادة عمليات الابتكار والاندماج الاجتماعي ونشرها، مدعومة بأهداف التنافسية والتماسك. وبالتالي يجب عليهم أداء وظائف الربط الإقليمي في شبكات قوية متعددة المستويات، ما يؤدي إلى الابتكار والتنمية الاقتصادية.

[125] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal, **Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p19.

وذلك بتعزيز العلاقات البينية المؤسسية، وبمشاركة مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية (العامة والخاصة على حد سواء) وتعزيز الشبكات متعددة الوظائف والغرضية (مثل التراث أو المدن الذكية أو الرياضية)، يمكن أن تصبح هذه المراكز متكاملة، دون أن يكون القرب أو التلاقي بينهما شرطاً ضرورياً.

– **المراكز الحضرية الهيكلية:** إنّ الغرض من هذه المراكز هو تطوير مجموعة متنوعة نسبياً من الوظائف التي تتضمن وظائف متخصصة للغاية. وبالتالي ستظهر بوصفها عقد هيكلية لتعزيز النظام الحضري الإقليمي، بتطوير شبكات ذات مفاصل قوية فوق المحلية مع كل من المراكز الحضرية الإقليمية والمراكز الحضرية التكميلية. وعليهم أن يتعاونوا في الترويج المشترك لمساحة اجتماعية اقتصادية مفصلة إقليمياً تعزز بالمثل المنافسة الإقليمية والتماسك الإنتاجي والثقافي الاجتماعي، كما ينبغي تطوير العلاقات المؤسسية البينية والشبكات المتعددة الوظائف المواضيعية، في نهاية المطاف بالتكامل مع النظم الحضرية الإقليمية.

– **المراكز الحضرية المكملة:** هناك حاجة إلى مجموعة صغيرة من هذه المراكز على المستوى المحلي؛ إذ إنّ هذه المراكز مهمة للحفاظ على الأراضي منخفضة الكثافة وتعزيز العلاقات الحضرية الريفية. فمن أجل أداء دورهم في دعم التماسك الإقليمي، يجب أن يكون لديهم الحد الأدنى من الخدمات الحضرية الأساسية (المتعلقة بالبيع بالتجزئة أو الصحة أو التعليم أو الدعم الاجتماعي) بوصفها وسيلة لتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية؛ إذ يؤدي كل من هذه الأنواع مهمة محددة داخل النظام الحضري، ويجب أن يطور بنية معينة للعلاقات بين المقاييس.

3– النظم الفرعية الحضرية:

بالنظر إلى البعد الإقليمي للمناطق البرتغالية والمسافات التي تفصل بين مختلف المراكز الحضرية الإقليمية، فإنه على المستوى الفرعي، في العلاقات القريبة التي تم إنشاؤها بين المراكز الحضرية، **أقوى العلاقات الوظيفية والمؤسسية (بين المدن و/أو حضري – ريفي). من ثمّ، تشكل النظم الفرعية الحضرية عناصر مهمة لتعزيز توازن النظام الحضري الإقليمي من الناحية الشكلية**؛ إذ يوضح الشكل (3–5) النظم الحضرية الفرعية والمحاور الحضرية في التنظيم الإقليمي.

والغرض من ذلك هو تعزيز النظام الحضري متعدد المراكز مع مجموعة من النظم الفرعية الحضرية الإقليمية ومحاور الربط الحضرية، مدعومة بسياسات التنقل، واستراتيجيات التعاون بين المدن والشراكات الحضرية الريفية. وتعمل الإدارة المحلية مع الجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي والمؤسسات الأخرى لضمان توزيع هذه الخدمات وعرض التسهيلات التي تعزز تعدد الوظائف والتكامل الوظيفي والمساواة الإقليمية[126].

[126] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal**, Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p19.

7- الجوانب المكملة للنموذج متعدد المراكز:

أ- المورفولوجيا:

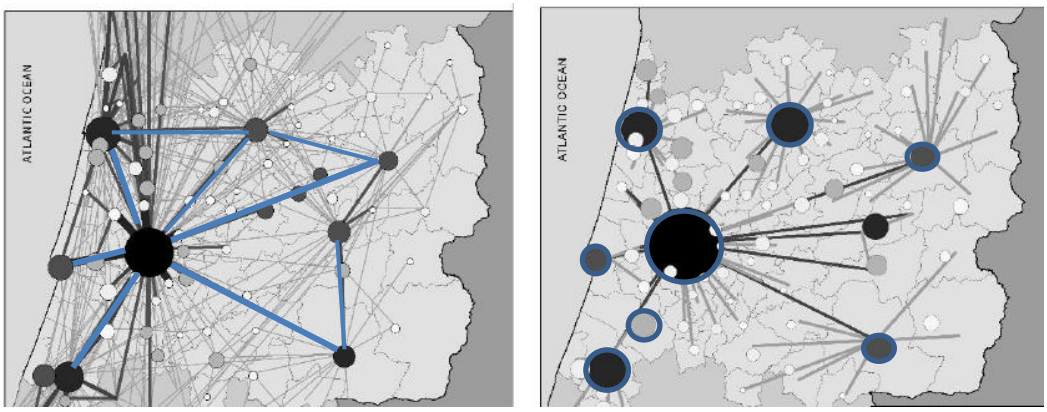

الشكل (3-6) المورفولوجيا والعلاقات الوظيفية في البرتغال، المصدر: 128، بتصرف الباحثة

تم من أجلها جمع كمية معقولة من المعلومات وتحليلها، بما في ذلك عدد السكان، وعرض العمل، وتنوع العرض الوظيفي. ثم تم إعطاء أهمية لمركز معين (أو عقدة)، في هذا النهج بقيمة مطلقة تشير إلى حجم العقدة من حيث عدد السكان أو عدد الخدمات على سبيل المثال. وهكذا مُثلت المركزية بالأهمية النسبية للمركز والقدرة على جذب عرضه للخدمات أو التجارة أو التوظيف كما يوضح الشكل (3-6) منهجية المورفولوجيا والعلاقات الوظيفية فيما يخص خدمات التعليم والصحة[127].

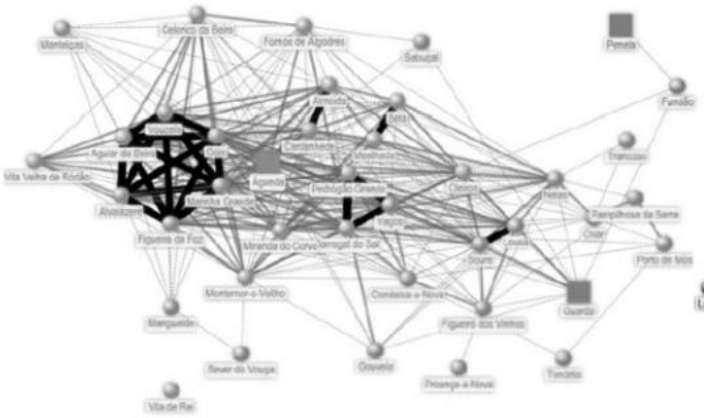

الشكل (3-7) شبكة العلاقات والتدفقات بين المناطق الحضرية وبين المناطق الحضرية والريفية ، المصدر: 128

ب- العلاقات بين المناطق الحضرية:

استندت المعلومات إلى متغيرات مثل تدفقات التنقل (المدرسة المنزلية أو العمل المنزلي، كما هو موضح في الشكل (3-7)، تنقل طلاب الجامعة، الحركات المتعلقة باستهلاك السلع والثقافة والترفيه، والعلاقات داخل شبكات الابتكار بين المؤسسات. تمت ترجمة هذه الحركات متعددة الاتجاهات إلى أنواع ومستويات مختلفة من المركزية. استخدمت المعلومات المتاحة في مصادر البيانات الرسمية، واستكملت باستبيان استهدف رؤساء البلديات، وكان الغرض منه تحديد الاستراتيجيات الحضرية ولاسيما شبكات العلاقات بين المناطق الحضرية وبين المناطق الحضرية والريفية (مثل تلك الممثلة في الشكل 3-8). أجاب الاستطلاع ما بين 75٪ إلى 100٪ من جميع الفئات في كل منطقة.

وبذلك نجد أن النهج المورفولوجي ينظر في حجم المراكز الحضرية الموجودة في منطقة معينة ويرغب في تحقيق توزيع إقليمي متوازن بينهما. في حين النهج العلائقي يعزز العلاقة بين المراكز الحضرية ويهدف إلى تحقيق

---

[127] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal**, Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p15.

أكبر قدر ممكن من التوازن في الروابط متعددة الاتجاهات التي يتم إنشاؤها بينهما. ويشترك كِلا النهجين في المبدأ الأساسي نفسه، ففي منطقة معينة يبحثون عن خلق توازن أكبر في أهمية المراكز الحضرية، وتوزيع أكثر توازناً للعلاقات الوظيفية بين المدن.

ت- الحوكمة:

ركزت الخطة "PROT" على المنظور المعياري بوصفها محاولة لإنشاء مقياس جديد للحوكمة الإقليمية، بعد الافتراض بأن استراتيجية التنمية متعددة المراكز يمكن أن تسمح بتوازن إقليمي أفضل. علاوة على ذلك، فإن النماذج الإقليمية التي تم اقتراحها لتطوير سياسات التخطيط متعددة المراكز تدمج أيضاً الخصائص الإقليمية المختلفة والجوهرية لكل منطقة، بما في ذلك ليس فقط المراكز الحضرية التي تستقطب الشبكات، ولكن أيضاً المناطق الريفية المحيطة بها. وبالتالي فإن القبول بنموذج متعدد المراكز قائم على أساس محلي والجيل اللاحق من التآزر الحضري والإقليمي للتكامل والتعاون في العديد من المجالات، يعتمد على سلسلة من المفاوضات والتنازلات بين مختلف الجهات الفاعلة.

لذلك لمرافقة عملية كتابة "PROT"، وبناء النماذج الإقليمية متعددة المراكز، أنشئت سلسلة من لجان التنسيق المختلط. وقد ترأس هذه اللجان المدير العام للتخطيط الإقليمي والتنمية الحضرية، وتألفت من ممثلين من جميع قطاعات الإدارة المركزية، وممثلين عن البلديات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في كل منطقة[128].

من أجل تنسيق أفضل لتطوير PROT، **تم تقسيم إلى العديد من اللجان الفرعية، واحدة منها كانت مسؤولة عن تطوير التشخيص الإقليمي وبناء النماذج الإقليمية للنظم الحضرية الإقليمية. كانت هذه المنظمة ناجحة بمعنى أنها ساعدت على تدفق العمل وسمحت بالتوفيق بين المصالح والأفكار، من ثمّ، خلق مناخ من الثقة قلل من التنافسات المحلية أو بين القطاعات.**

الشكل (3-8) الأنظمة الحضرية الستة التي أنتجها الخطط الإقليمية البرتغالية الست لإدارة الأراضي PROT،

المصدر: 129

[128] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal, **Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p16-17.

ومع ذلك، كانت لهذه العمليات درجات مختلفة من الشدة وبالتالي اختلفت النتائج من منطقة إلى أخرى. ولكن بشكل عام أثبت نموذج التنسيق هذا فعاليته نسبياً في إنشاء النماذج الإقليمية.

وكانت النتيجة إنشاء أنظمة إقليمية مختلفة في كل منطقة ذات منطق تشغيلي مختلف، تميز وتعزز العمليات المختلفة للتنظيم المكاني والاقتصادي والبيئي والاجتماعي؛ إذ يعرض الشكل (3–8) خريطة البرتغال التي تدمج الأنظمة الحضرية الستة المحددة بشكل منفصل من قبل كل من المناطق الإقليمية الستة "PROT" (الشمال، الوسط، الغرب ووادي تيجو، لشبونة، ألينتيخو والجارف)[129].

- **أهم النتائج العملية وتوصيات التجربة البرتغالية:**

ومن النتائج العملية التي توصل إليها بعض الباحثين الذين درسوا التجربة البرتغالية نذكر مايلي*:

1- فهم الديناميات الكامنة وراء النظم الحضرية ومدى التخطيط الفعلي لها لتصبح أكثر مركزية ومتكاملة مكانيًا (وقد نضيف المزيد من التماسك).

2- تقدم النظم الفرعية الإقليمية تكوينات مختلفة ومستويات مختلفة من الدمج، ما يعني أنها تتطلب مناهج مختلفة من حيث التخطيط الإقليمي والحوكمة.

3- التخطيط الحضري والإقليمي هو أداة سياسية بالغة الأهمية للتنمية الإقليمية والمحلية، وأنه يجب تطوير صناديق أدوات ذات إجراءات عمل ملموسة.

أما أهم التوصيات:

1- ينبغي إجراء تحليل للتأثير الإقليمي والوظيفي لأنواع محددة من سياسات التخطيط على النظم الحضرية متعددة المراكز.

2- يجب إنشاء حوافز لتعزيز العلاقات المؤسسية والتكامل الحضري وتحسينها.

3- الاعتراف الاجتماعي والسياسي بمزايا التعاون وتقاسم المسؤوليات في مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وما إلى ذلك).

4- ينبغي أن تكون تدابير السياسات الهادفة إلى التعاون بين المناطق الحضرية والريفية متميزة وفقاً لسياقات إقليمية محددة. وأن تكون قادرة على: الاستجابة لتدهور السكان بالتركيز على سياسات جذب السكان (مؤقتة أم لا)؛ وضع إجراءات لتعزيز الحراك المستدام وزيادته عن طريق زيادة عرض وسائل النقل العام، على سبيل المثال؛ تحسين الوصول إلى الخدمات العامة ونوعيتها.

---

[129] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal, **Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p16-17.

*الباحثة.

5- العمل على تعزيز الروابط الوظيفية بين المناطق الحضرية والريفية (على سبيل المثال بتعزيز سلاسل القيمة، وتنفيذ دوائر زراعية غذائية قصيرة، وجذب الشباب والأنشطة الاقتصادية أو تعزيز الموارد الطبيعية أو الطبيعية أو الثقافية).

6- من الضروري النظر في الأقاليم بخصائصها المادية والإدارية والسياسية، بطريقة تجعل من الممكن التغلب على أوجه القصور المحددة، باستخدام المفاهيم التي تمكن من تطوير حلول مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً[130].

- **مخطط تحليلي لتجربة البرتغال:**

الشكل (3-9) مخطط تحليلي للتجربة البرتغالية – إعداد الباحثة

[130] Ferrão, J., Balula, L., Mourato, J., M., Bina, O., (2012, July), Functional Regions Urban-Rural Relations and Post 2013 Cohesion Policy, **Laboratório Associado**, Lisbon, Portugal, University of Lisbon, p9.

3-2-2- التجربة الفنلندية:

عانى نظام التخطيط الفنلندي في العقود الأخيرة من التقلبات في التنمية الاقتصادية في المدن الفنلندية وفي فنلندا بشكل عام وتم إصلاحه خلال السنوات العشر الماضية؛ إذ يهدف صانعو السياسة الفنلندية إلى خلق تنمية أكثر توازناً للنظام الحضري الوطني بتعزيز تنمية عدد كبير من المناطق الحضرية. ففي الفترة الأخيرة تبنت سياسات وطنية للتنمية الإقليمية منظوراً أكثر دولياً، مما أدى إلى زيادة التركيز على القدرة التنافسية أكثر من التماسك.

وفي منتصف التسعينات بدأت فنلندا استراتيجية تنمية إقليمية جديدة، تم فيها صياغة البنية الأساسية الحضرية متعددة المراكز بوصفها العمود الفقري للتنمية الإقليمية المتوازنة [131].

1- التنمية المتعددة المراكز فنلندا:

- **الموقع:**

تقع فنلندا في شمال أوروبا، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي، كما يحدها من الشمال النرويج، ومن الشرق روسيا، ومن الجنوب والجنوب الغربي بحر البلطيق (خليج فنلندا في الجنوب، وخليج بوثنيا في الجنوب الغربي)، ومن الغرب السويد[132]. تم أخذ صورة خريطة فنلندا 2020/6/24.

تبلغ مساحتها (338424 كم2) وعاصمتها هلسنكي [133].

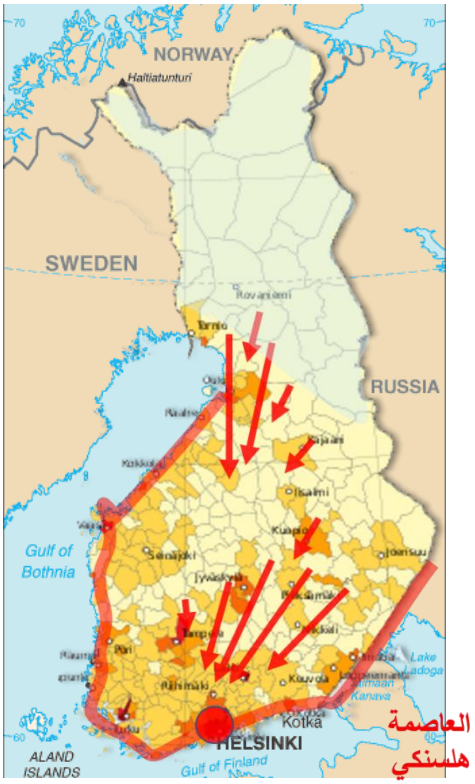

الشكل (3-10)، موقع دولة فنلندا

المصدر: 132، بتصرف الباحثة

- **الهدف:**

كان الهدف من التنمية متعددة المراكز في فنلندا كما ينص قانون التنمية الإقليمية هو" تعزيز نقاط القوة والتخصصات للمراكز الإقليمية والتعاون فيما بينها لتعزيز الشبكة التي تغطي جميع المناطق"؛ إذ تعمل المدن بوصفها

---

[131] ANTIKAINEN, J., and VARTIAINEN, P., (2016, Feb, 1), Polycentricity in Finland: From Structure to Strategy, **Alexandrine Press Built Environment (1978),** Vol. 31, No. 2, Polycentric Development Policies across Europe (2005), pp. 143-152, Finland, **Alexandrine Press** with JSTOR, p143.

[132] https://citiesandplaces.com/

[133] https://worldpopulationreview.com/

نقاطاً أساسية لخلق فرص عمل جديدة ونمو اقتصادي ورفاهية في السياسة الحضرية الفنلندية الجديدة، كما أنها تساعد في ضمان حيوية المناطق الريفية المحيطة.

التعبير عن هذه الفكرة الرئيسية في عنوان التقرير النهائي للجنة الوطنية المخصصة في السياسة الحضرية (Ministry of the Interior, 1996) "المدن كمولدات للنمو"cities as generator of growth[134].

وتم اختيا التجربة في سباق البحث لأنّها تتشارك مع التجربة السورية بموقعها الساحلي وتركز التنمية على طول الساحل وافتقار المناطق الريفية والداخلية للتنمية.

- **رؤية التنمية المكانية لفنلندا 2030:**

تقوم وزارة البيئة، وهي الكيان المسؤول عن توجيه التخطيط المكاني، بتحديد العديد من المناطق للتنمية بين التكتلات الرئيسية والمدن الكبرى. وبناء على ذلك فإن مناطق التنمية الإقليمية ذات اللوجستيات الجيدة تعزز البنية المكانية متعددة المراكز والربط الشبكي للمناطق الحضري[135].

وقد حدد (ESPON) الرؤى العامة للتنمية متعددة المراكز في فنلندا لعام 2050 بتطوير الهيكل الإقليمي ونظام المرور فيها[136].

- **الوضع التنموي في فنلندا:**

فنلندا دولة ذات كثافة سكانية منخفضة بمتوسط كثافة سكانية يبلغ 16 نسمة لكل كيلومتر مربع (5.2 مليون نسمة). وقد بدأ فيها التحضر في وقت متأخر نسبياً، ففي عام 1940، كان نحو نصف السكان يعيشون في المناطق الريفية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تغير ذلك تغييراً كبيراً، أما اليوم فنحو 81 بالمائة هم من سكان المناطق الحضرية، ويتميز القرن العشرين بأكمله بتركيز متزايد من السكان في المراكز في الجنوب والجنوب الغربي وتشهد المناطق الواقعة على طول الحدود الروسية انخفاضاً في عدد سكانها، كما أن ناتجها المحلي الإجمالي منخفض وينمو ببطء، في حين أن المدن الواقعة في الجنوب والجنوب الغربي تشهد زيادة في تعدادها السكاني والناتج المحلي الإجمالي كما في الشكل (3-11)[137].

---

[134] ANTIKAINEN, J., and VARTIAINEN, P., (2016, Feb, 1), Polycentricity in Finland: From Structure to Strategy, **Alexandrine Press Built Environment (1978),** Vol. 31, No. 2, Polycentric Development Policies across Europe (2005), pp. 143-152, Finland, **Alexandrine Press** with JSTOR, p143.

[135] JAUHIAINEN, J., S., HARVIO, S., LUUKKONEN, J., AND MOILANEN, H., 2007, Regional development zones in Finland: territorial cohesion and Competitiveness**, Fennia**, 185: 1, pp. 31–47, Helsinki, Finland, University of Oulu. p38.

[136] ESPON ETRF, (2019, February, 12), **European Territorial Reference Framework**, P20

[137] ESPON 111, (2004, Aug), **Potentials for polycentric development in Europe**, The Application of Polycentricity in European Countries Part B: Country Reports, P49–P53.

اعتادت فنلندا أن يكون لديها خمسة مراكز نمو في الفترة 1994–2001. ويُنظر إلى هذا العدد على أنه صغير جداً في الوقت الحاضر. دخل قانون بناء استخدامات الأراضي الجديد في فنلندا حيز التنفيذ في بداية عام 2000. وينص هذا القانون على مجموعة متنوعة من الخطط والمبادئ التوجيهية على مستويات إدارية مختلفة، على سبيل المثال الخطة الإقليمية لاستخدام الأراضي والخطة الرئيسية المحلية والخطة التفصيلية المحلية. وتم التنفيذ عن طريق الخطط الإقليمية ويشرف عليها وزارة البيئة والمراكز البيئية الإقليمية. يمكن تنفيذ الاتفاقات والبرامج الدولية عن طريق المبادئ التوجيهية الوطنية. وقد تم استخدام هذه الأداة لترجمة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى سياسة وطنية ودعم التنمية متعددة المراكز[138].

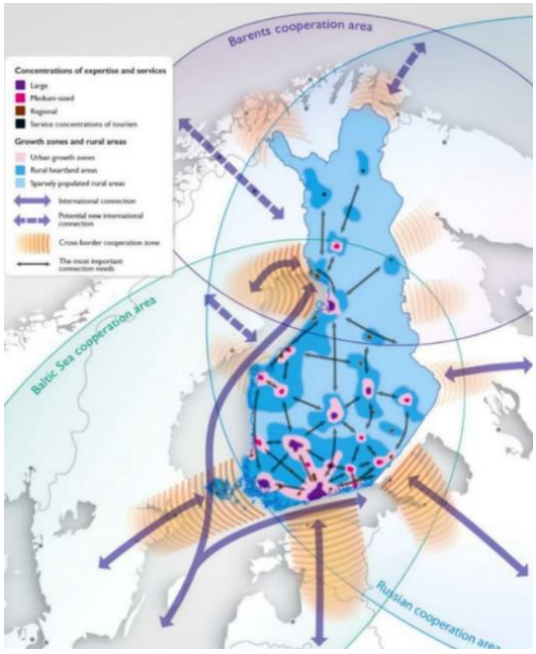

الشكل (3–11) تطوير الهيكل الإقليمي ونظام المرور 2050، فنلندا
المصدر: 136

يشير التصنيف الإقليمي كما هو مبين في الشكل (3–11) إلى وجود مساحات كبيرة من المناطق الريفية قليلة السكان، ونظراً لميول السكان للتركز في المدن يتم تسليط الضوء على أهمية التعددية المركزية والشبكات للحفاظ على حيوية المناطق في هيكل حضري قائم على التفاعل، كمدن ومراكز سكانية مختلفة وقرى إلى جانب المناطق الريفية لتشكل كياناً يشبه الشبكة بحيث تكمل بعضها بعضاً بالموارد ونقاط وخلق إمكانيات لأسواق وتعاون فيما بينها.

وتوجد في فنلندا ثلاثة مستويات إدارية (على المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي (الذي يختلف وفقاً لمجال السياسة) والمستوى المحلي (الوحدات الإدارية). وتعدّ الوحدات الإدارية الأداة التنفيذية الرئيسية في التخطيط المكاني في فنلندا، كما أصبح المستوى الإقليمي أكثر نشاطًا بشكل متزايد في هذا المجال نتيجة التفويض الذي أعطته له البلديات، ما أدى إلى ضآلة دور المستوى الوطني في فنلندا.

فعلى المستوى الوطني، يقسم العمل بين وزارة الداخلية (المسؤولة عن التنمية الإقليمية) ووزارة البيئة (المسؤولة عن استخدام الأراضي والقضايا البيئية). في حين على المستوى الإقليمي، تتعامل المجالس الإقليمية التي هي سلطات

[138] ESPON 111, (2004, Aug), **Potentials for polycentric development in Europe**, The Application of Polycentricity in European Countries Part B: Country Reports, P49.

بلدية (وحدات إدارية) تتكون من مسؤولي البلدية أو السياسيين مع مهام التطوير والتخطيط التي يتم دمجها من قبلهم. ولذلك فإن المستوى المحلي قوي للغاية[139].

تتولى البلديات والدولة في فنلندا مسؤولية التنمية الإقليمية، ولا يوجد مستوى ثانوي من الحكم الذاتي.

وتنقسم البلاد إلى 446 بلدية تتمتع بالحكم الذاتي (منها 111 بلدة أو مدينة) تحكمها مجموعة موحدة من القواعد. كما يعد تخطيط مناطق الوحدات الإدارية وتقسيمها إلى مناطق وكذلك التخطيط الاستراتيجي والإقليمي بالتعاون مع السلطات المحلية الأخرى من أهم الوظائف القانونية التي تؤديها البلديات. في حين تعمل المجالس الإقليمية بوصفها سلطات تنمية إقليمية. فلمزيد من التطوير للمنطقة، يضع كل مجلس إقليمي خطة إقليمية وبرنامج استراتيجي إقليمي يحدد أهداف التنمية الإقليمية. ويجب أن يتضمن البرنامج الاستراتيجي الإقليمي أهداف التنمية، والتدابير الأساسية لتحقيق الأهداف وتمويل البرنامج المخطط[140].

- **مناطق التنمية الإقليمية في فنلندا والتماسك الإقليمي:**

ظهرت مناطق التنمية الإقليمية بوصفها أدوات محتملة للتنمية المكانية في السياق الفنلندي في الثمانينيات؛ إذ تربط هذه المناطق المراكز الحضرية بالمناطق النائية بالإضافة إلى تحسين التعاون بين المناطق الحضرية وتوجيهه. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عززت مناطق التنمية الإقليمية مكانتها في استراتيجيات التنمية المكانية الوطنية الفنلندية، وأصبحت هذه المناطق أداةً لتحقيق التوازن؛ إذ تهدف إلى الجمع بين النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية المتوازنة **بتوجيه التنمية بطريقة منطقية بين مراكز النمو والمناطق الأقل مركزية.** كما تهدف بشكلٍ عام إلى زيادة فرص العمل الجديدة،

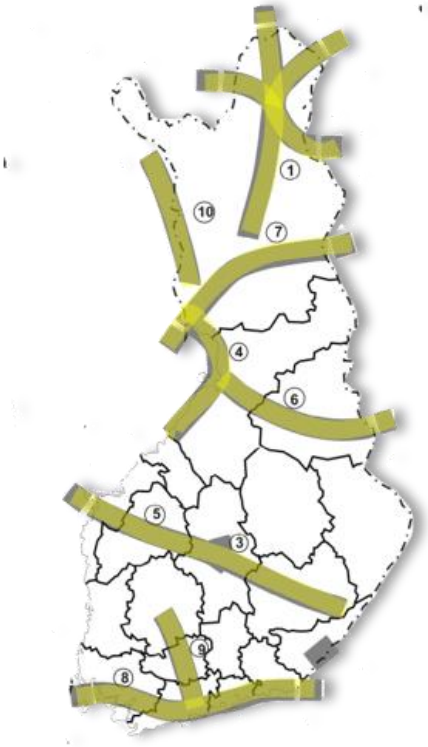

الشكل (3-12) مناطق التنمية الإقليمية في فنلندا، المصدر: رقم 135

[139] ESPON 111, (2004, Aug), **Potentials for polycentric development in Europe**, The Application of Polycentricity in European Countries Part B: Country Reports, P39.

[140] MINISTRY OF ENVIRONMENT, (April, 2004), **regional planning in Finland, Iceland, Norway and Sweden, Forest and Nature Agency**, Nordregio– Nordic Centre for Spatial Development, Denmark, Sweden, p6.

وتوسيع الهياكل الاقتصادية، واجتذاب مصادر دخل جديدة، وتعزيز التعاون بين القطاع العام وكذلك بين القطاعين العام والخاص[141].

لا تكمن الفكرة في تحويل الدعم غير المباشر إلى المناطق الهامشية، ولكن في تحسين الروابط والتعاون داخل المناطق الواقعة في أجزاء مختلفة من البلاد. ويمكن ربط المراكز والمناطق الأقل مركزية معاً كمناطق تطوير على طول البنى التحتية الرئيسية للنقل.

ويمكن تصنيف التنمية المكانية بشكل عام إلى ثلاثة نماذج مبسطة المبينة في الشكل (3-13)[142]:

A- النموذج الأول للمحيط المركزي يعني تركيزاً غير منظم من الأشخاص والموارد المادية في مركز أو مراكز عدّة متنامية. وتكون النتيجة على المدى الطويل التكثيف في الوسط، من ثمّ، التدهور في الأطراف.

B- النموذج الثاني هو التنظيم المكاني الهرمي للمجتمع في المراكز والأراضي النائية والأطراف التي يعززها التدخل التنظيمي للقطاع العام. وتحتاج هذه الشبكة الهرمية إلى موارد عامة كبيرة.

C- في النموذج الثالث الديناميكي، تشكل المراكز الأكبر والأصغر وأحياؤها شبكة تفاعلية. فتكون النتيجة بنية مكانية متعددة المراكز يعزز فيها كل ممثل إمكانات الشبكة للابتكار بالمشاركة.

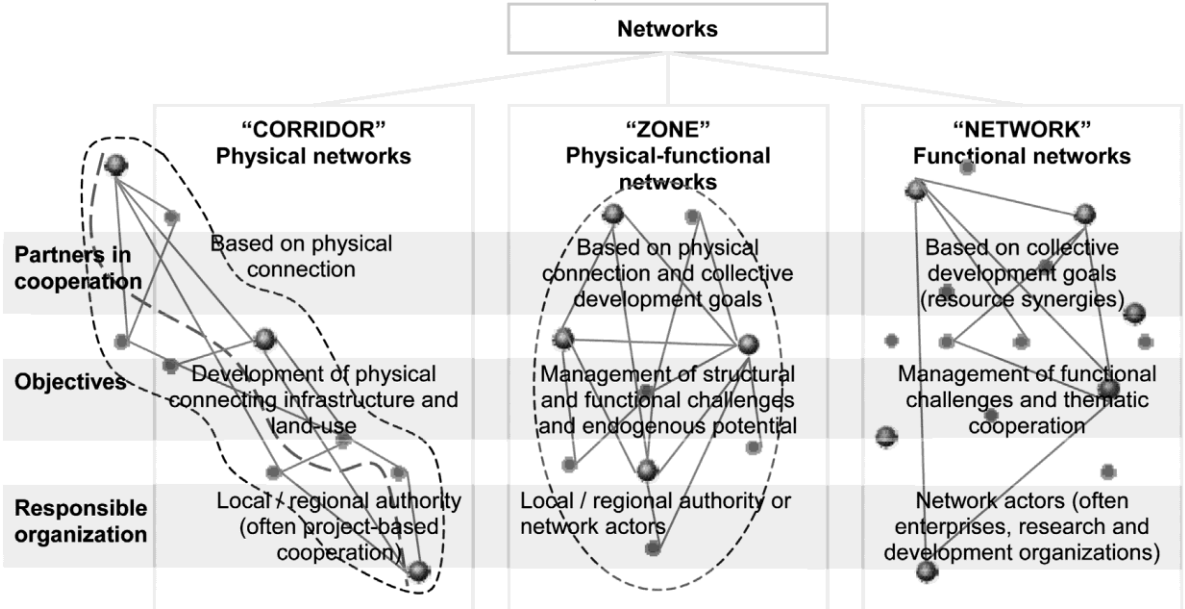

الشكل (3-13) التنمية الإقليمية الشبكية: الشبكة والمنطقة والممر،

المصدر: 141

[141] JAUHIAINEN, J.S., HARVIO, S., LUUKKONEN, J., AND MOILANEN, H., (2007), Regional development zones in Finland: territorial cohesion and Competitiveness**, FENNIA,** vol185: 1, pp. 31–47, Helsinki, Finland, University of Oulu, p35.

[142] المرجع السابق، ص 36.

يعتمد كل من النماذج الثلاثة على الشبكات، ولكن يختلف اتجاههم ومستوى تفاعلهم. ويتم تصور التنمية الإقليمية الشبكية من خلال **الشبكات والمناطق والممرات***.

والهدف من ذلك هو تعزيز الاتصال بين البنية التحتية واستخدام الأراضي داخل منطقة الشبكة لتكثيف تدفقات المواد بين مراكز هذه الشبكة[143].

8- التنمية الحضرية القائمة على نهج البرامج في فنلندا:

بعد الركود الاقتصادي العميق الذي شهدته فنلندا في بداية التسعينات، قررت الحكومة إعطاء الأولوية للاستثمار في البحث والتطوير؛ إذ إن جوهر السياسة الحضرية الفنلندية تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية المحلية، والقضية الرئيسية هي دعم التخصص في المناطق الحضرية. وذلك بهدف تعزيز أساس الكفاءة للمناطق الحضرية، ودمجها في نظام الابتكار الوطني وربطها بمراكز المعلومات العالمية، وقد اتخذت السياسات متعددة المراكز في فنلندا بشكلٍ عام شكل ثلاثة برامج حضرية رئيسية[144]:

برنامج مركز الخبرة (1994) كما في الشكل (3-14)، والبرنامج الحضري (1997)، وبرنامج المركز الإقليمي(2001) .

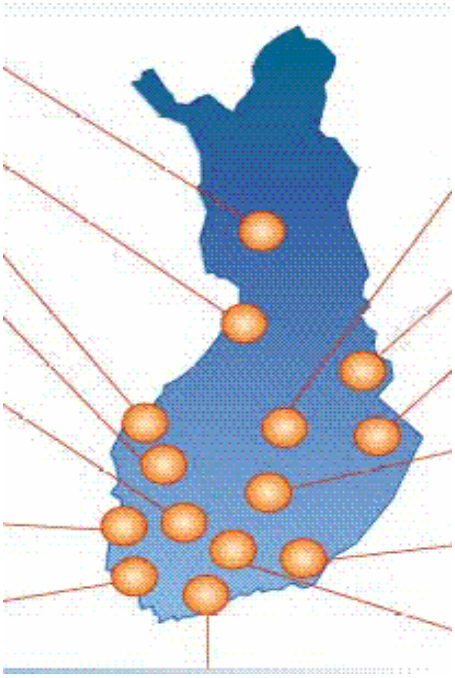

الشكل (3-14) برنامج مراكز الخبرة، كجزء من السياسة الإقليمي، المصدر: 145

---

143 JAUHIAINEN, J.S., HARVIO, S., LUUKKONEN, J., AND MOILANEN, H., (2007), Regional development zones in Finland: territorial cohesion and Competitiveness**, FENNIA,** vol185: 1, pp. 31–47, Helsinki, Finland, University of Oulu, p36.

- **فالشبكة** هي شبكة وظيفية، مثل شبكات نقل التكنولوجيا والابتكار، في حين **المنطقة** شبكة وظيفية تركز على معالجة تحديات التنمية أو تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الرئيسية في منطقة متصلة إقليمياً. أما **الممر** فهو شبكة مادية يشكل فيها القرب الجغرافي والاستمرارية الإقليمية عناصر حاسمة.

144 ANTIKAINEN, J., and VARTIAINEN, P., (2016, Feb, 1), Polycentricity in Finland: From Structure to Strategy, **Alexandrine Press Built Environment (1978),** Vol. 31, No. 2, Polycentric Development Policies across Europe (2005), pp. 143-152, Finland, **Alexandrine Press** with JSTOR, p148.

145 Connelly, S., Bradley, K., (2004, 13-18, April), Spatial justice, European spatial policy and the case of polycentric development, **Paper for the ECPR Workshop on "European Spatial Politics or Spatial Policy for Europe?",** Uppsala, Sweden. P9-11.

وكان الرائد في سياسة الابتكار الإقليمية هو برنامج مركز الخبرة، وهو برنامج يركز على المناطق الحضرية، لأنه يعكس فكرة أن جوهر أي نظام ابتكار إقليمي هو المنطقة الحضرية الوظيفية. بدأ البرنامج في ثماني مناطق حضرية أكبر، ثم انتشر في ثمانية عشر منطقة وأربع شبكات من المدن. **وهو يركز على الاستفادة من الخبرة في خمسة وأربعين مجالاً مختاراً وتنافسيًا دوليًا وتطوير الأنشطة التجارية** .

ثم أطلقت وزارة الداخلية سياسة برنامج حضري جديد في عام 1997. وكان الغرض من البرامج الحضرية المختلفة التي نفذت بين عامي 1997 و2000 **تشجيع التعاون داخل المناطق الحضرية ودعم تدابير التنمية** على أساس الظروف الحالية للمدن. وكانت الفكرة تعزيز التنمية الحضرية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً[145].

وفي عام 2001، أطلقت الحكومة برنامجاً جديدًا وصفته بأنه **برنامج المركز الإقليمي**، حل هذا البرنامج محل سياسة البرنامج الحضري وأصبح مفهوم السياسة الحضرية سياسة المركز الإقليمي. وشدد البرنامج الجديد على الطابع متعدد المراكز للنظام الحضري الوطني وضرورة تعزيزه. وتستند هذه السياسة الإقليمية الوطنية بأهدافها وأعمالها على الصفات المميزة للمناطق والاعتراف بنقاط القوة الفردية الخاصة بها. كما **كان الهدف من ذلك تطوير المدن ذات الأحجام المختلفة إلى مراكز إقليمية أو محلية قوية. كما شدد على آثار إجراءاته على المناطق المحيطة. وكانت الأهداف العامة لسياسة المركز الإقليمي كالآتي[146]:**

- تعزيز القدرة التنافسية للمناطق.
- تعزيز شبكة الجهات الفاعلة التي لها آثار على تنمية المنطقة الحضرية (شبكة فاعلة وشراكة).
- تشديد التعاون في المراكز الإقليمية والمناطق المحيطة بها.
- تعزيز التعاون بين المراكز الإقليمية.
- موازنة الهيكل الإقليمي والوطني.

في الفترة 2001–2006، جرى تنفيذ برنامج المركز الإقليمي في أربع وثلاثين منطقة واستمر بعد ذلك؛ إذ ركز البرنامج على المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة، ونتيجة لذلك، تم استبعاد هلسنكي من البرنامج بسبب حجم منطقة العاصمة وقوتها في النظام الحضري الوطني. وفي العام 2004، تم تضمين ثلاث مناطق حضرية مجاورة لهلسنكي في برنامج المركز الإقليمي.

---

[145] ANTIKAINEN, J., and VARTIAINEN, P., (2016, Feb, 1), Polycentricity in Finland: From Structure to Strategy, **Alexandrine Press Built Environment (1978),** Vol. 31, No. 2, Polycentric Development Policies across Europe (2005), pp. 143-152, Finland, **Alexandrine Press** with JSTOR, p149.

[146] ESPON 1.1.1, (August, 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, Sweden. P49-53.

وتقع مسؤولية تنسيق السياسة الحضرية في فنلندا على عاتق وزارة الداخلية. كما تشارك في ذلك الوزارات الأساسية الأخرى، لذا فإن البرامج تعتمد في الغالب على الشراكة والتعاون بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن الإدارة الإقليمية والمجالس الإقليمية والبلديات.

وقد أثبت البرنامج بسرعة إلى حد ما أنه وسيلة لتطوير المناطق الحضرية في فنلندا، علاوة على ذلك، عززت السياسة الإقليمية التي تركز على المناطق الحضرية وأدخلت مفهوم "المركز الإقليمي" في الاستخدام العام، وبالتالي توفير إطار عمل التنمية المشتركة على المستويين المحلي والإقليمي.

ولكن الانتقاد الرئيسي كان يتعلق بفعالية اتخاذ القرارات وإجراءات التعاون بين القطاعات الإدارية التي تحاول دعم نظرة متكاملة وشاملة للتنمية الإقليمية.

تمتلك فنلندا 5 مراكز نمو فقط؛ إذ حاول **برنامج المركز الإقليمي** الموازنة في التنمية الإقليمية. وكان الوضع المطلوب هو أن يكون هناك نحو 20 مركزاً قوياً منتشراً في جميع أنحاء البلاد، وفي الوقت نفسه، يعدّ النظام الحضري للبلاد بالفعل متعدد المراكز؛ إذ تعدّ المسافات الطويلة بين المدن تحدياً كبيراً[147].

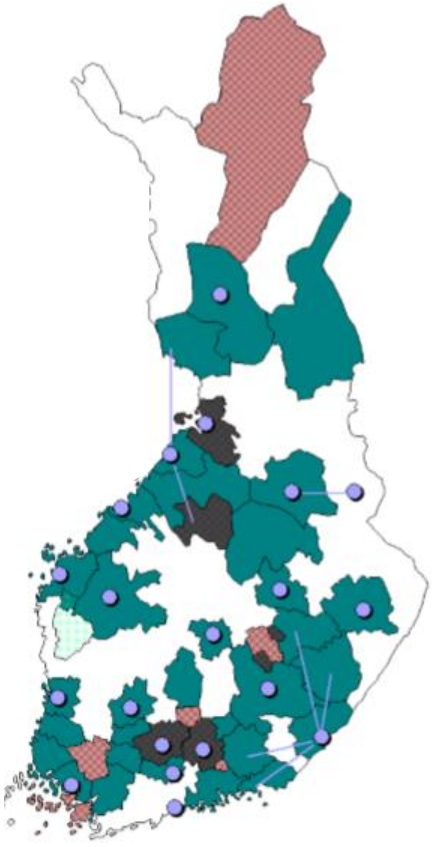

الشكل (3-15) برامج التنمية الإقليمية الوطنية، المصدر: 148

- مناطق برامج التنمية الإقليمية الوطنية:

سيعزز العمل الناجح في سياق البرنامج إمكانات المناطق الحضرية، ونتيجة لذلك ستصبح الشبكة الحضرية الفنلندية بأكملها أكثر قدرة على المنافسة.

ومن أجل تعزيز الحيوية الإقليمية، كان هناك حاجة إلى تعاون إقليمي حقيقي وشراكة بين الجهات الفاعلة في كل من القطاعين العام والخاص. كما أنّ هناك حاجة إلى التواصل بين الشركات والمؤسسات التعليمية لبناء أساس من الخبرة وكذلك مشاركة المواطنين من أجل تطوير بيئة جيدة وخدمات متنوعة، وقد وفر البرنامج مزيداً من التعمق في قضية

[147] ESPON Project 1.1.1, (August, 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, Sweden. P49-53.

التنمية متعددة المراكز (بما في ذلك المصطلحات والمفاهيم والمرئيات) في وحدات التنسيق في كل من المراكز الـ 34 [148].

تعد فنلندا جزءاً متزايداً من الاقتصاد العالمي واقتصاد السوق الأوروبية الموحدة، يتوجب على المناطق المنافسة ليس فقط على المستوى الوطني ولكن أيضاً في السوق العالمية. ولم يؤيد الانتقال نحو اقتصاد المعلومات إلا أكبر المراكز الحضرية. ومع ذلك، فإن جميع المناطق الحضرية لديها بعض الخبرة وتصدير المنتجات التي تربطها في "الاقتصاد العالمي".

ففي في نهاية التسعينيات كان الاقتصاد جيداً، فانتشر النمو الاقتصادي في أكبر المناطق الحضرية أيضاً إلى المناطق القريبة مما جعلها أكثر اندماجاً وظيفياً. ويبدو أن النقل (السكك الحديدية والطرق السريعة) هي العوامل المحددة في عملية الانتشار هذه[149].

9- سياسات واستراتيجيات التنمية متعددة المراكز في فنلندا:

ينعكس نموذج التنمية متعددة المراكز ومناطق التنمية في رؤية **فنلندا 2017**، الذي تم إعداده بشكل مشترك بين الوزارات والمجالس الإقليمية. وقد استُخدم بوصفه مواد أساسية عند إعداد المبادئ التوجيهية الوطنية لتخطيط استخدام الأراضي. كما تم تحليل إمكانات مناطق التنمية والشبكات الحضرية في التقرير المتعلق بالمبادئ التوجيهية الوطنية لاستخدام الأراضي المقدم إلى البرلمان الفنلندي. ويشدد على أن المناطق يجب أن تحدد التدابير التي يمكن استخدامها لتعزيز تشكيل مناطق التنمية الإقليمية. وتعد تعددية المراكز والتنمية المتوازنة أهدافًا للسياسة الإقليمية الوطنية. وهذا أيضاً هدف السياسة الحضرية الفنلندية، التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمدن والبلدات والمناطق الحضرية بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومستدامة[150].

على المستوى الوطني، في البلدان التي تسيطر عليها مدينة واحدة (مثل فنلندا) يمكن تعزيز التنمية متعددة المراكز بتعزيز المستوى الثاني من المدن، أي تعزيز التقسيم الوظيفي للعمل والتعاون فيما بينها[151].

---

[148] ESPON 1.1.1, (August, 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, Sweden. P49-53.

[149] المرجع السابق، 50.

[150] المرجع السابق ص50.

[151] Connelly, S., Bradley, K., (2004, 13-18, April), Spatial justice, European spatial policy and the case of polycentric development, **Paper for the ECPR Workshop on "European Spatial Politics or Spatial Policy for Europe?"**, Uppsala, Sweden. p9.

ففي فنلندا، تحولت السياسة الإقليمية الفنلندية خلال العقد الماضي من التركيز بشكل أساسي على دعم المناطق المحرومة من التنمية وقليلة السكان إلى تعزيز المناطق الحضرية أو أقطاب النمو؛ إذ تعتمد السياسة على فكرة أن المناطق الحضرية تعمل بوصفها عقد ومحركات للتنمية، وهو تطور يمكن بعد ذلك أن ينتشر إلى مناطق أخرى. ولكن بما أن هذه السياسات تهدف إلى تطوير مجموعة مختارة من المناطق الحضرية، من ثمّ، جذب السكان والاستثمار إليها، فمن المحتمل أن يتدهور مستوى الخدمة في المحيط. وبالتالي يمكن النظر إلى التنمية متعددة المراكز بوصفها مفهوم يربط بين مهام النمو والتوازن الإقليمي.

في حين يعتمد التطور متعدد المراكز **على المستوى الإقليمي**، على زيادة التنقل، مع الإشارة إلى أن ليست جميع الفئات الاجتماعية متنقلة المستوى نفسه؛ إذ إن التنمية متعددة المراكز منسجمة مع الأشخاص الأكثر تنقلاً[152].

وتم تسليط الضوء **على أهمية التعددية والربط الشبكي للحفاظ على حيوية المناطق** في هيكل حضري قائم على تفاعل مراكز سكانية مختلفة من القرى والمدن في شبكة قوية حيث قوة الموارد وأنواع مختلفة من المناطق التي تكمل بعضها بعضاً. فالهيكل الحضري يعزز التواصل وتقسيم العمل بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية ويخلق إمكانيات لأسواق ومناطق تعاون واسعة ومتنوعة[153].

10- دراسة الشبكة الحضرية كأداة تحليلية لاستراتيجية متعددة المراكز:

قد أسفرت الدراسات عن ثلاثة مبادئ توجيهية لتطوير السياسة الحضرية ولاسيما برنامج المركز الإقليمي هي:

- **أولاً**، ينبغي تنفيذ سياسات التنمية في المقام الأول على المستوى الإقليمي للمناطق الحضرية الوظيفية، التي تم تصنيفها أيضًا على أنها أنظمة حضرية يومية أو مناطق السفر إلى العمل؛ إذ يمكّن استخدام المناطق الحضرية الوظيفية بوصفها مستوى التحليل وهدف للسياسة الإقليمية من تمييز ديناميكيات التنمية الداخلية عن ميزات التنمية الخارجية بشكل أكثر وضوحاً. إذ تشير الديناميات الداخلية إلى ظروف وخصائص التنمية داخل المنطقة الحضرية الوظيفية، في حين تتعلق التنمية الخارجية بالمستويات الإقليمية والوطنية والدولية.

- **ثانياً**، يجب الاهتمام بالسياسة ليس فقط للمناطق الحضرية الرئيسية (أكثر من 100.000 نسمة)، ولكن أيضًا للمناطق الحضرية المتوسطة والصغيرة الحجم (100.000-30.000 نسمة)؛ إذ تلعب هذه دوراً مهماً في السياق الفنلندي.

---

[152] Connelly, S., Bradley, K., 2004, 13-18, April, Spatial justice, European spatial policy and the case of polycentric development, **Paper for the ECPR Workshop on "European Spatial Politics or Spatial Policy for Europe?"**, Uppsala, Sweden, p9-11.

[153] ESPON ETRF, (2019, Feb, 12), **European Territorial Reference Framework**, P20.

– **ثالثا**، يجب التمييز بين تدابير التنمية وفقًا لخصائص كل منطقة حضرية وظيفية، من ثمّ، تتعلق بملف تعريف المنطقة وتقسيم العمل بين العقد في المناطق الحضرية الوطنية[154].

ويمكن تقييم التطور المستقبلي للهيكل الإقليمي بنماذج متعددة المراكز ممكنة في فنلندا (الشكل3–16)، **وهي التركيز (A)، الهرمية (B)، والتفاعلية (C)**؛ إذ تمثل هذه النماذج تبسيطاً، لذا فإن المستقبل هو إلى حد ما تحول لها[155].

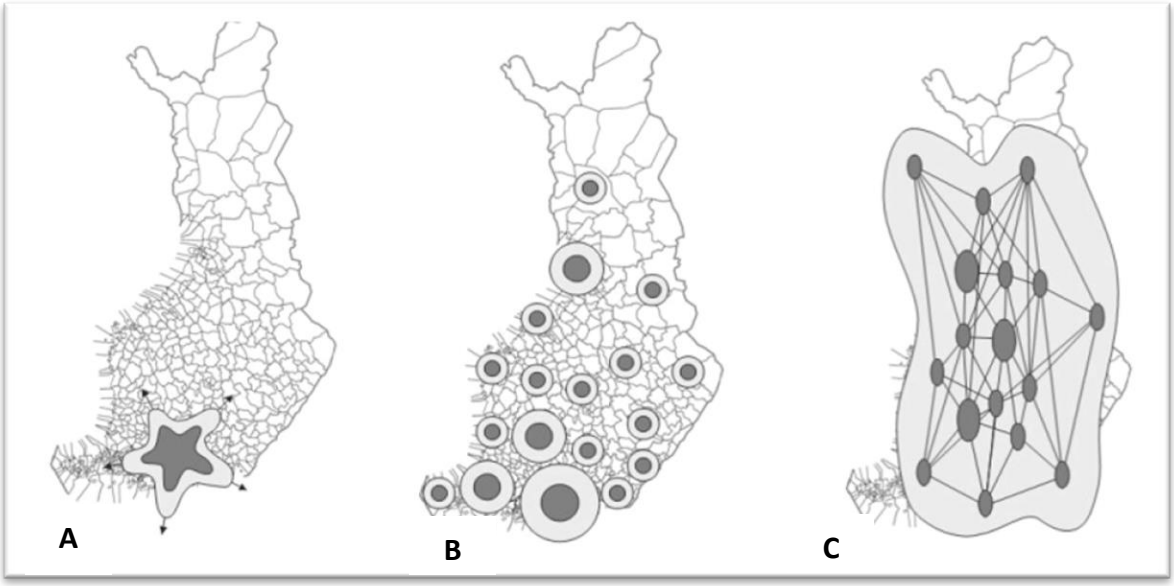

شبكة تفاعلية (متعددة المراكز) فنلندا مراكز (مقاطعات) فنلندا متروبوليس(متروبوليتان) فنلندا

الشكل (3–16) مستقبل الهيكل الإقليمي في فنلندا، المصدر,J ,Jauhiainen :2011

❖ النتائج العملية وتوصيات التجربة الفنلندية:

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- أحد العناصر العادلة المقترحة هو التركيز على العلاقات بين العقد، ويمكن رؤيتها على أنها تمكن العقد المهمشة من أن تصبح قوية بالتواصل وليس فقط المعايير التقليدية للمركزية أو الحجم[156].

---

[154] Jauhiainen, J., (2011, Jan), **Monta monikesksisuutta (Polycentrism in Finland)**, ISSN–L: 1797–7665, University of Turku, Finland, p24.

[155] المرجع السابق.

[156] Connelly, S., Bradley, K., (2004, 13-18, April), Spatial justice, European spatial policy and the case of polycentric development, **Paper for the ECPR Workshop on "European Spatial Politics or Spatial Policy for Europe?",** Uppsala, Sweden, p13.

- تعدّ سياسة تعدد المراكز رد فعل على تركز السكان والعمالة والناتج المحلي الإجمالي في المناطق الأكثر تحضراً[157].
- السياسة الإقليمية التي تديرها وزارة الداخلية، هي أهم مدخل لتعزيز التنمية متعددة المراكز من حيث التمويل[158].
- **المستوى الوطني** هو الأهم من حيث البدء وسياسات التمويل.
- تتحول سياسات التماسك الوطنية التي تفضل المناطق المتخلفة تدريجياً إلى سياسات تنمية إقليمية تركز تركيزاً متزايداً على القدرة التنافسية الاقتصادية للمناطق[159].

ومن أهم التوصيات:

- لتحقيق التماسك الإقليمي، أي النمو الاقتصادي المستدام مع التنمية المتوازنة بشكل معقول، يجب التركيز أكثر على الأنشطة الوظيفية لمناطق التنمية الإقليمية والبنية التحتية اللوجستية والاتصالات المشتركة، كما أن التنمية الذاتية وانتماء السكان والفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين لمنطقة التنمية الإقليمية ضرورية أيضًا لهذا الغرض[160].
- يجب تنسيق المشاريع الإنمائية المختلفة لمختلف القطاعات الإدارية التي يتم تنفيذها على مستوى المناطق الحضرية، على مستوى سياسي ومدني مرتفع بما فيه الكفاية[161].

- التنمية المتعددة المراكز في هلسنكي:

تُعد منطقة "هلسنكي" المنطقة الحضرية الوحيدة في فنلندا التي ليس لها ما يعادلها من المقياس نفسه بين مناطق المدن الفنلندية، والتي تبنت بقوة فكرة تعدد المراكز خارج وسط المدينة القديمة.

---

[157] ESPON 1.1.1, (August, 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, Sweden, P49–53.

[158] المرجع السابق.

[159] ANTIKAINEN, J., and VARTIAINEN, P., (2016, Feb, 1), Polycentricity in Finland: From Structure to Strategy, **Alexandrine Press Built Environment (1978),** Vol. 31, No. 2, Polycentric Development Policies across Europe (2005), pp. 143-152, Finland, **Alexandrine Press** with JSTOR, p150.

[160] JAUHIAINEN, J.S., HARVIO, S., LUUKKONEN, J., AND MOILANEN, H., (2007), Regional development zones in Finland: territorial cohesion and Competitiveness**, FENNIA,** vol185: 1, pp. 31–47, Helsinki, Finland, University of Oulu. p45.

[161] ANTIKAINEN, J., and VARTIAINEN, P., (2016, Feb, 1), Polycentricity in Finland: From Structure to Strategy, **Alexandrine Press Built Environment (1978),** Vol. 31, No. 2, Polycentric Development Policies across Europe (2005), pp. 143-152, Finland, **Alexandrine Press** with JSTOR, p150.

علاوة على ذلك، تميل وثائق التخطيط الأساسية للمدينة بشكل أكبر من ذي قبل على فكرة التعددية المركزية والهيكل الإقليمي المتصل بالشبكات مع العقد التي شكلتها المراكز المختلفة في مناطق المدينة[162].

11- الموقع:

مدينة هليسنكي مدينة أوروبيّة، تقع في دولة فنلندا، ضمن إقليم "يوسيما" وتقع تحديداً جنوب البلاد في خليج فنلندا الواقع في أقصى شرق بحر البلطيق، وتحيط بها مدينتا "إسبو وفانتا" بالإضافة إلى مدن أخرى كما هو مبين في الشكل (3-17). تحتل مدينة هلسنكي بحدودها مساحة جغرافية تبلغ 187.1كم² (72.2 ميل²)، وتبلغ مساحة المنطقة الحضرية للمدينة نحو 765.6كم² (295.6 ميل²)[163].

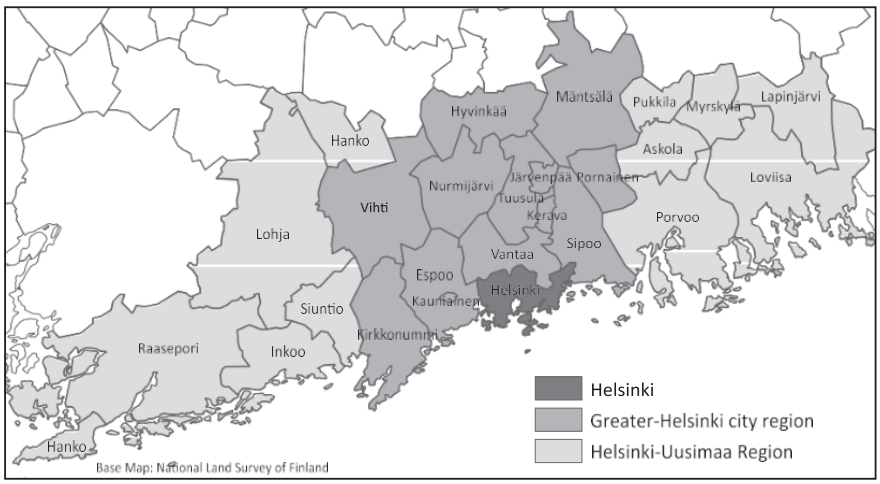

الشكل (3-17) موقع مدينة هيلسنكي وهيلسنكي الكبرى في فنلندا، المصدر: 162

كانت منطقة مدينة هلسنكي في العقود الأخيرة من بين المناطق الأسرع نمواً في أوروبا. بالإضافة إلى منطقة الضواحي المحيطة بمنطقة مركزية كثيفة، وتشمل مناطق تأثير المدينة عدداً من المدن الصغيرة وممرات التنمية المختلفة والمناطق الريفية الواسعة[164]. وتعد منطقة العاصمة "هلسنكي" موطناً لما يقرب من ربع إجمالي سكان البلاد، مع سكانها البالغ عددهم 130000 نسمة[165].

12- الهدف:

حددت وثيقة الرؤية المستقبلية لمدينة هلسنكي أهدافها **بتحقيق الهيكل الحضري لـ "مدينة الشبكة" القائمة على السكك الحديدية مع التوسع الخارجي في وسط "هلسنكي"**؛ وتعزيز الهيكل متعدد المراكز المتوضع في

---

[162] Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., (2019, 30, January), Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **EUROPEAN PLANNING STUDIES,** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland, p745.

[163] www.mawdoo3.com.

[164] Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland, p7.

[165] ESPON 1.1.1, (August, 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report,** Stockholm, Sweden, p49.

نقاط العقد في الشبكة. **وتحويل المراكز شبه الحضرية إلى شبكة مركزية متصلة بواسطة النقل بالسكك الحديدية**[166].

13- سياسات التنمية متعددة المراكز في هلسنكي (خطة مدينة هلسنكي الجديدة):

تبنت مدينة "هلسنكي" خطة مدينة هلسنكي الجديدة في عام 2016، لتحل محل الخطة السابقة لعام 2002. حيث تستعد هلسنكي مع هذه الخطة لنموها بمقدار250,000 نسمة بحلول عام 2050 (636،576 نسمة في عام 2017). لتمكين هذا النمو، تقدم خطة مدينة هلسنكي الرؤية والهيكل الحضري لـ "مدينة الشبكة" القائمة على السكك الحديدية[167].

1- خطة استخدام الأراضي والنقل وشبكة الطرق:

تعد شوارع المدينة وسيلة نقل وعنصراً رئيسياً في بناء مدينة الشبكة القائمة على السكك الحديدية لدعم الهيكل الحضري المستدام.

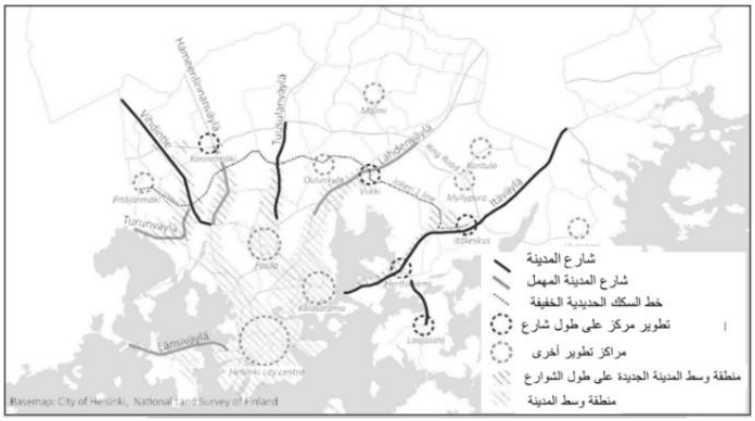

الشكل (3-18) شوارع مدينة هلسنكي ومناطق وسط المدينة الجديدة، ومراكز التنمية على طول شوارع المدينة، المصدر: 166

وهي في المقام الأول مبادرة لتطوير استخدام الأراضي لتوسيع وسط هلسنكي. ومن المتوقع أن يستجيبوا للطلب المتزايد وغير المتوقع على الحياة الحضرية، وأن يولدوا تجمعات اقتصادية تكاملية، وأن يزيدوا من جاذبية وسط هلسنكي وقدرته التنافسية. وهي تهدف إلى إزالة تأثير الحاجز على الطرق السريعة، من ثمّ، ربط الأحياء المعزولة سابقًا وفتح احتياطيات جديدة للأراضي لتطوير واسع النطاق لاحتياجات المدينة المتنامية[168].

---

[166] Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., (2019, 30, January), Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **EUROPEAN PLANNING STUDIES,** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland, p746.

[167] Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., (2019, 30, January), Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **EUROPEAN PLANNING STUDIES,** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland, p747.

[168] المرجع السابق، ص 746.

تتم متابعة التوسع الخارجي في وسط هلسنكي **بزيادة كفاءة استخدام الأراضي على طول جميع الطرق السريعة الشريانية داخل الطريق الدائري، عن طريق تحويلها إلى مساحات حضرية.** يقع ثلث حجم المساكن الجديدة المخطط لها (لـ 80.000 نسمة) في المناطق التي سيتم تشييدها كما في (الشكل 3-18).

في حين يتم تحسين وصلات النقل العام الشعاعية مع خطوط السكك الحديدية الخفيفة على طول شوارع المدينة، بالإضافة إلى تحسين الاتصالات العرضية مع ما يسمى خطوط السكك الحديدية الخفيفة "Jokeri 1" و "Jokeri 2"، التي تتقاطع مع شوارع المدينة. من ثمّ، تسهم هذه التحسينات في إنشاء نظام نقل بالسكك الحديدية عبر شبكة[169].

ارتبط النمو ارتباطاً وثيقاً بتطوير أشكال جديدة من حركة المرور، كما يؤثر تطوير شبكة المرور وإمكانية الوصول النسبية للمنطقة تأثيراً كبيراً في وضع الوظائف في منطقة المدينة، مما يؤثر أيضاً في لامركزية الشكل الحضري[170].

تم إعداد خطة جديدة لنظام المرور (HSL 2014) للمنطقة، التي تعمل جزئياً بوصفها نقطة بداية في المفاوضات الخاصة باتفاقية MAL التالية بين البلديات والدولة. فيما يتعلق بخطة نظام المرور، كان الغرض الأساسي منها توجيه الناس من استخدام السيارات نحو وسائل السفر الأخرى مثل النقل العام وركوب الدراجات والمشي[171].

الشكل (3-19) مسودة خطة استخدام الأراضي في منطقة هلسنكي 2050 وترتبط الخطة ارتباطاً وثيقاً بخطة نظام المرور، التي يتم إعدادها في الوقت نفسه.

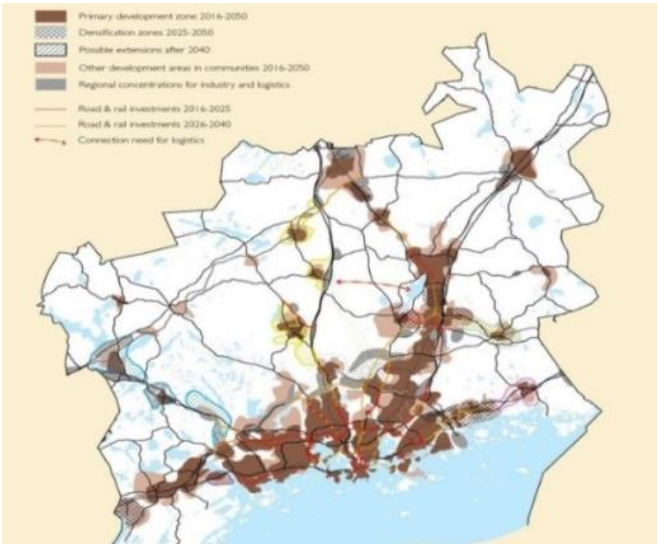

الشكل (3-19) مسودة خطة استخدام الأراضي في منطقة هلسنكي 2050،

المصدر: 170

[169] المرجع السابق، ص 747.

[170] Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland, p16.

[171] المرجع السابق.

2- إعداد تقسيمات المساحية في منطقة مدينة هلسنكي:

تمت مراقبة الهيكل المكاني، واستخدام نظام ترسيم YKR للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية، والتي تستند إلى كثافة البناء ومساحة الأرضية وعدد سكان المنطقة في عام 2010، بوصفه أساس لتقسيم المنطقة.

وكان الغرض من تقسيم المنطقة الذي يعتمد أساساً على المسافة من وسط المدينة التمييز بين الأجزاء المختلفة في الشكل الحضري، والتي يمكن بعد ذلك مقارنتها بين مناطق المدينة. كما تختلف الأسئلة والمسائل المتعلقة بالتخطيط اختلافاً كبيراً على مسافات مختلفة من وسط المدينة. ففي البحث عن الشكل الحضري، تم تقسيم منطقة البحث في هلسنكي إلى ثماني فئات منطقة تختلف من حيث موقعها داخل الشكل الحضري أو المسافة من وسط المدينة أو الاتصال بشبكات النقل العام،

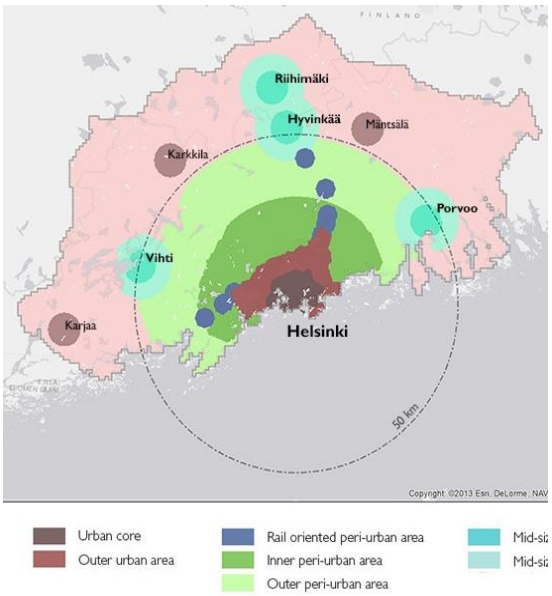

الشكل (3-20) التقسيم القائم على المسافة في منطقة هلسنكي، المصدر:172

ويوضح الشكل معايير تقسيم المنطقة المستخدمة في منطقة العاصمة هلسنكي، فبالنسبة لبعض المناطق، تختلف المعايير في المناطق الأساسية المبنية بشكل مكثف والمناطق المتفرقة شبه الحضرية والمناطق الريفية[172]

3- تشكيل شبكة مراكز:

كان فحص الهياكل متعددة المراكز والشبكات أيضًا جزءًا بارزًا من دراسة الشكل الحضري في العقود الأخيرة.

في منطقة العاصمة هلسنكي؛ إذ يظل دور مركز مدينة هلسنكي مقارنة بالمحاور الأخرى في المنطقة مهيمناً، ولكن هناك بنية مركزية أقوى في طور التكوين في المنطقة. كانت المتغيرات الأساسية في تحديد مراكز المدينة هي السكان وعدد الوظائف وعدد الوظائف في البيع بالتجزئة ومستوى الخدمة في وسائل النقل العام.

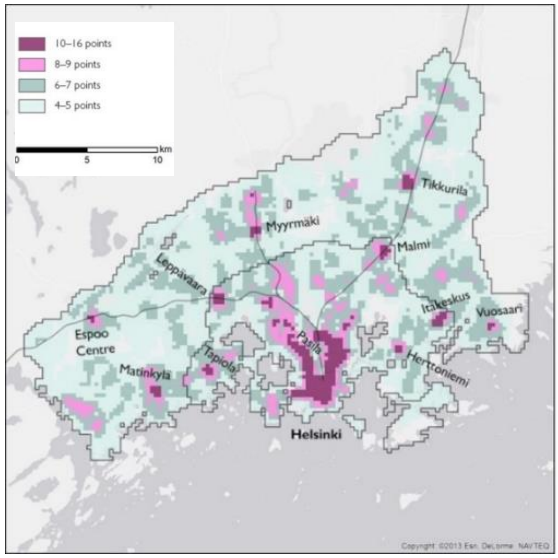

الشكل (3-21) خريطة مجمعة لتحليلات المركز في المناطق الأساسية لمنطقة هلسنكي المصدر:.172

[172] Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland, p16

يهدف هذا النهج إلى تحديد مراكز ومراكز فرعية متنوعة الشكل (3–21) حيث يوجد مزيج من الخدمات والوظائف في المنطقة نفسها ويمكن الوصول إلى كل شيء سيراً على الأقدام[173].

4- تحديد مواقع السكان والوظائف في المناطق الحضرية:

تحتل المناطق الحضرية الأساسية الأقرب إلى مراكز المدينة أكثر من 50٪ من الوظائف في كل من مناطق المدينة، ما يجعل كثافة وظيفتها أعلى من المناطق الأخرى. ولكن تقل أعداد الوظائف المجمعة للبلدات المتوسطة والصغيرة عن 10٪ من إجمالي عدد الوظائف في كل من مناطق المدينة، ويبين الشكل (3–22) المراكز الرئيسية في هلسنكي وتركز أهم الوظائف في المجالات الأساسية.

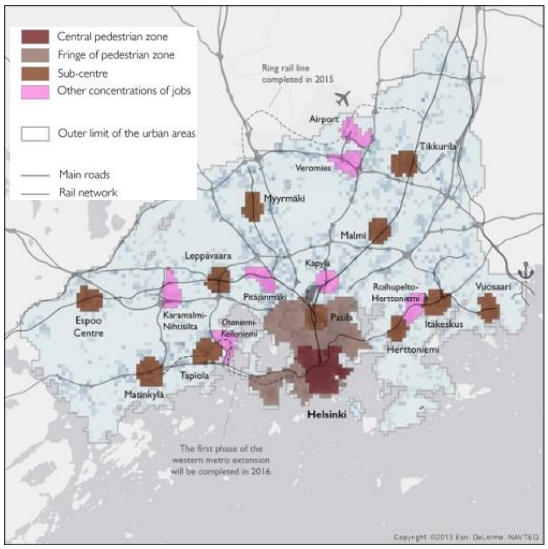

الشكل (3–22) المراكز الرئيسية وتركز أهم الوظائف في المجالات الأساسية في منطقة هلسنكي، المصدر: 173

يشير ذلك إلى أنه (من الناحية الكمية) لا يبدو أن التعددية المركزية الكبيرة تحدث على مستوى منطقة المدينة؛ إذ يبدو أن المراكز الرئيسية والمناطق المحيطة بها مباشرة تسيطر عليهما بقوة.[174]

5- تطوير المراكز الفرعية:

تم تطوير المراكز الفرعية بوصفها مدن مميزة مع مرافق حضرية وفيرة. وكان الهدف من ذلك تمكين نمط حياة حضري أيضًا خارج منطقة وسط المدينة التقليدية وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات عن طريق وسائل النقل غير الآلية[175]. فعندما تتطور المراكز الفرعية الموصولة جيدًا وتتوسع المناطق المركزية، تقل الأهمية الوظيفية النسبية لوسط المدينة الحالي. ومع ذلك، تم التأكيد على بقاء وسط هلسنكي المتوسّع بوصفه مركزاً رئيسياً للمنطقة الحضرية المركزية[176].

---

[173] Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland, p25.

[174] المرجع السابق، ص33.

[175] Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland, p53.

[176] Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., (2019, 30, January), Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **EUROPEAN PLANNING STUDIES,** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland, p747.

كما تم التخطيط للمراكز الفرعية بوصفها جزءاً من نظام نقل عام متفرع يشبه الأشجار، ينطلق من مركز المدينة، وغالبًا ما يتم وضع المراكز الفرعية في عُقد شبكة المرور، والمواقع التي يمكن الوصول إليها بواسطة وسائل النقل العام والسيارات. ففي منطقة العاصمة هلسنكي هناك 11 مركزاً فرعياً متنوعاً تتداخل فيه المساكن والخدمات والوظائف، وفي منطقة العاصمة هلسنكي، تشكل التركيزات خارج المناطق المركزية مستوى من التعددية المركزية أكثر أهمية من المراكز الفرعية، على الأقل عند قياسها بناءً على أرقام الوظائف، والعديد من هذه التركيزات تحتوي على وظائف أكثر من أقوى المراكز الفرعية في منطقة العاصمة بأكملها[177].

الخطة الرئيسية الجديدة لهلسنكي:

الشكل (3-23) الخطة الرئيسية الجديدة لتطوير الهيكل متعدد المراكز لمدينة هلسنكي، المصدر: 277

تقدم الخريطة شبكة مكونة من مراكز فرعية ومراكز محلية أصغر، وتهدف الخطة الأساسية إلى تطوير روابط السكك الحديدية المدارية والعقد المتصلة بها. بالإضافة إلى تعزيز التعددية المركزية، وتوسيع المنطقة المركزية الكثيفة والمتنوعة. تم نشر مسودة الخطة الرئيسية المحلية الجديدة لهلسنكي في عام 2014 (KSV) الشكل (3-23). السنة المستهدفة للخطة هي 2050.

الهدف من الخطة هو تشكيل البنية الحضرية المتنوعة خارج المدينة الداخلية التقليدية وتوسيعها. وتحقيق ذلك عن **طريق تحويل الطرق السريعة الحضرية إلى شوارع متعددة الوسائط.** من ناحية أخرى، سيتم تنظيم المناطق شبه الحضرية بالاعتماد على المراكز الفرعية، التي تربطها وسائل النقل العام الموجهة بالسكك الحديدية بشكل أساسي في التقاطع العرضي. تتضمن الخطة أيضاً مسارات جديدة للدراجات السريعة، والتي تهدف إلى تسهيل التنقل والوصول إلى الخدمة على الدراجات[178].

[177] Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland, p47.

[178] المرجع السابق.

14- الجوانب التكميلية للنموذج متعدد المراكز:

1- التعددية العلائقية:

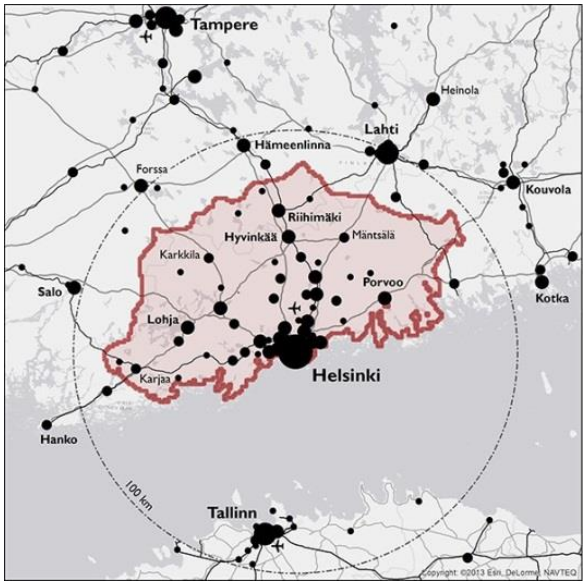

الشكل (3-24) حدود الواسة والمحيط الحيوي لمنطقة هلسنكي، المصدر:180

في منطقة مدينة هلسنكي الكبرى، ينقسم المشهد المؤسسي إلى بلديات عدة، وتلعب عمليات الدمج البلدية دوراً هاماً في التعاون بين بلديات المنطقة، في حين أن تخطيط استخدام الأراضي على مستوى المدينة الإقليمية يستند إلى التعاون الطوعي بين البلديات، ويتم تنظيم تخطيط النقل في منطقة المدينة بواسطة سلطة مشتركة (HSL)، التي قامت بصياغة خطة HLJ[179].

كما يتأثر تطور منطقة المدينة تأثراً كبيراً بخطابات النيات بين البلديات في المنطقة والدولة فيما يتعلق باستخدام الأراضي والإسكان والمرور. وهناك هدف آخر يتوافق مع خطاب النوايا هو إعداد خطة مشتركة لاستخدام الأراضي للمنطقة، بما في ذلك مبادئ التنمية وحلولها للشكل الحضري ونظام المرور.

تم إعداد خطة استخدام الأراضي من قبل مجموعة مؤلفة من المخططين المحليين للبلديات، وتم نشر مسودة الخطة في نهاية عام 2014 الشكل (3-19). وقد بذلت جهود لتركيز البناء على طول طرق النقل العام، مفضلة البناء التكميلي في المناطق المبنية[180].

في منطقة هلسنكي، قسّمت إدارة العاصمة إلى سلطات مشتركة من بلديات متعددة فُعّلت من قبل سياسة الدولة الحضرية؛ ويعرض الشكل (3-24) ترسيم المجال الوظيفي لهلسنكي وبعض البلديات الأساسية في المناطق المحيطة بمنطقة المدينة[181].

---

[179] Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., (2019, 30, January), Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **EUROPEAN PLANNING STUDIES,** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland, p752.

[180] Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland, p15.

[181] المرجع السابق.

<u>نقطة سلبية:</u> يخلق عدم التوافق بين تخطيط النقل بين المدن وتخطيط استخدام الأراضي البلدية معوقات مستمرة[182].

ونتيجة لهذا التناقض، **فإن وثائق التخطيط التي توجه التطوير الإقليمي للمدينة لا تصور رؤية واحدة لهيكل قائم على النقل العام متعدد المراكز، ناهيك عن الوسائل لتحقيقه.**

تتوخى الأهداف الوطنية لاستخدام الأراضي (Valtioneuvosto، 2008) وخطة HLJ **هيكلاً مكانياً ومركزياً يعتمد على النقل بالسكك الحديدية.** من ناحية أخرى، تعزز خطة استخدام الأراضي الإقليمية لهلسنكي – أوسيما و2050 MASU – **الخطة الهيكلية الإقليمية المبنية حول ممرات الحافلات والسكك الحديدية،** مما يتيح تطوير مجموعة أوسع من المراكز **[183]**.

استخدمت التعددية المركزية للتوصل إلى حل وسط مفاده أن جميع المراكز مهمة لكل بلدية، دون تحليل دورها الوظيفي في الهيكل متعدد المراكز للمدينة، لكن المشكلة تبرز في عدم الإجماع على الهيكل المورفولوجي والوظيفي المتبع في منطقة المدينة[184]..

2- الحوكمة:

ظل وضع أسلوب للحكم يتوافق مع **مستويات** النظام متعدد المراكز للمدينة–الإقليمية يمثل تحدياً في هلسنكي الكبرى. ويتألف نظام الحكم الفنلندي من الحكومة الوطنية و18 منطقة ونحو 300 سلطة محلية. من ثمّ، لا تحكم الهيئة الإدارية الوحيدة منطقة مدينة هلسنكي الكبرى التي تشكل مع سلطاتها المحلية الـ 14 جزءاً من منطقة هلسنكي – أوسيما الأوسع (الشكل 3–17).

وبناءً على ذلك، تقع مسؤولية تخطيط استخدام الأراضي على المستوى الإقليمي والمحلي، ويشتمل نظام تخطيط استخدام الأراضي القانوني على ثلاثة مستويات تخطيط في ترتيب ملزم هرمياً: خطة استخدام الأراضي الإقليمية والخطة الرئيسية المحلية والخطة التفصيلية المحلية (يمكن للسلطات المحلية أيضًا صياغة خطة رئيسية محلية مشتركة)؛ إذ **تتمتع الحكومات المحلية في نظام التخطيط الفنلندي باستقلالية سياسية قوية ودور قانوني مؤسسي في تحديد سياسات استخدام الأراضي.** مما يترك أصحاب المصلحة غير قادرين على فرض تغييرات على

---

[182] Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., (2019, 30, January), Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **<u>EUROPEAN PLANNING STUDIES,</u>** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland, p752.
[183] Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., 2019, 30, January, Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **<u>EUROPEAN PLANNING STUDIES,</u>** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland, p744.
[184] المرجع السابق.

الخطة في أثناء عملية التخطيط؛ إذ يستند التخطيط على مستوى المدينة الإقليمية بدوره إلى التعاون الطوعي للحكومات المحلية[185].

15- نتائج تجربة هلسنكي وتوصياتها:

بناءً على هذه الدراسة، تقدم المناطق الحضرية في منطقة هلسنكي نفسها على أنها أنظمة متعددة المراكز ومترابطة وظيفياً تتطلب حوكمتها تعاوناً بين مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة وصنع القرار الإقليمي. ويعد تطوير بنية حضرية متعددة المراكز ومتصلة بالشبكة موضوعاً مهماً لكل من البحث والتخطيط. على الرغم من أن الشبكة الحضرية في منطقتي هلسنكي لا تزال تسيطر عليها المراكز التقليدية للمدن والبلدات، فإن نسبة الوظائف والخدمات الموجودة خارج المراكز الرئيسية كانت تتزايد في العقود الماضية[186].

يعتمد الهيكل متعدد المراكز لمناطق المدينة على المراكز الفرعية التي يغطيها قسم المنطقة، ولكن أيضاً على شبكة من التجمعات المتنوعة للوظائف والخدمات التي ظهرت في النقل العام ومناطق السيارات[187].

وبالنظر في الهيكل المكاني الناشئ لمنطقة المدينة وإدارته، فإن الخطط تصادق على هيكل متعدد المراكز جيد الأداء ومكثف ويتم إنشاؤه حول شبكة من وصلات النقل العام. ولكن تختلف تفسيرات التعددية المركزية المقدمة في وثائق التخطيط، مع التركيز إما على التوازن المكاني (الهيكل المكاني متعدد المراكز المتوازن شكلياً) أو النقل المستدام (نظام النقل القائم على السكك الحديدية المتشابك وظيفياً) مع وجود اختلاف واضح في أولويات الخطط المقدمة (خطة MASU 2050 وHLJ) حيث تتخذ HLJ –plan موقفًا واضحًا لتطوير المراكز المتصلة بالسكك الحديدية بأن تتطور بوصفها مراكز إقليمية للمدينة. على العكس من ذلك، فإن خطة MASU 2050 – تضع مراكز السكك الحديدية والمراكز الرئيسية للبلديات الريفية على القدر نفسه من الأهمية[188].

وقد قدم بعض الباحثين الذين درسوا الهيكل المكاني لمنطقة هلسنكي توصيات عدّة أهمها:

– إنّ النمو في المناطق شبه الحضرية يتطلب التوجيه؛ إذ تخضع المناطق الهامشية للمدن لضغوط نمو كبيرة، كما تلعب المناطق شبه الحضرية في المناطق دوراً مهماً، وعلى الرغم من أن المناخ الاقتصادي الضعيف أعاق نمو المناطق شبه الحضرية في السنوات الأخيرة، يجب أن يقوم التخطيط أيضاً بالتحضير لأوقات مختلفة.

---

[185] المرجع السابق.

[186] Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland, p56.

[187] المرجع السابق.

[188] Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., 2019, 30, January, Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **EUROPEAN PLANNING STUDIES,** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland, p744.

لذلك يجب أن توجه تنمية المناطق شبه الحضرية النمو إلى مناطق ذات كثافة سكانية عالية بالقرب من المراكز وإلى مناطق على طول ممرات النقل العام.

– ضرورة تشديد الرقابة على البناء المشتت بحيث يمكن تحقيق أهداف إلغاء تجزئة الشكل الحضري. وتوجيه النمو من خلال الفصل الواضح بين أجزاء المنطقة المخصصة لاستخدام الأراضي الحضرية التي تستوفي معايير كثافة معينة عن المناطق المخصصة للزراعة والغابات والترفيه.

– **مخطط تحليلي للتجربة الفنلندية:**

الشكل (3–25) مخطط تحليلي للتجربة الفنلندية، المصدر: إعداد الباحثة

3-2-3- التجربة البولندية (إقليم مازوفيا):

يعدّ النموذج المتعدد المراكز مكوناً رئيسياً في سياسة التنمية الإقليمية في بولندا [189]. اعتمد عليها المخططون والباحثون البولنديون؛ إذ إنّ التركيز المفرط في النقاط العقدية (المركزية المفرطة)، يتسبب في التدهور البيئي وفقدان السيطرة الكاملة على البنية التحتية التقانيّة.

يشير "كلوسترمان" "وموستر" (2001) إلى أن المنطقة الحضرية متعددة المراكز ليست مفهوماً، فقد عولج هذا الموضوع لأول مرة منذ عقود.

1- التنمية المتعددة المراكز في بولندا:

اختيرت هذه التجربة في سياق البحث لوجود أقطاب تنموية قوية أحادية المركز شكلت تحدياً كبيراً في محاولة تطبيق سياسة تعدد المراكز وتم وضع سياسات وسيناريوهات عدة تراعي الوضع التنموي في بولندا.

- **الموقع:**

تقع بولندا في وسط أوروبا، يحدها من الشمال بحر البلطيق وروسيا، ومن الشرق لتوانيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا، ومن الجنوب سلوفاكيا وتشيكيا، ومن الغرب تشيكيا وألمانيا، الشكل (3-26)، وتبلغ مساحتها (312.685) كيلومتراً مربعاً[190]. اخذت الصورة بتاريخ 29-Aug-2020.

الشكل (3-26)، موقع دولة بولندا

المصدر: 190

- **الهدف:**

يوضح الوضع في بولندا بأنّ هناك استقطاباً كبيراً في التنمية بين وارسو والمدن الأكثر انتظاماً في غرب بولندا مقابل المدن غير المتجانسة في المناطق الضعيفة اقتصادياً والأطراف، وكمثال على ذلك في شرق بولندا. يتم التحليل المتعمق لحركة استقطاب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بولندا بفحص المدن بمقاييس مكانية مختلفة: الوطنية والإقليمية وعلى المستوى المحلي وهو المقاطعة[191].

---

[189] Bański, J., Czapiewski**,** K**.,** (2015, Jan), A vision of the polycentric development of the Mazovia region in Poland, Poland**,** **GEOGRAPHICAL JOURNAL**, vol: 67, pp:301-321, Poland.

[190] www.britannica.com

[191] CHURSKI, P., HAUKE, J., (2012, May), POLYCENTRIC DEVELOPMENT AND GROWTH AREAS, **Studia Regionalia** vol 33, pp: 79-96, Warsaw, Poland, p1.

والهدف هو تحديد حجم التغيرات التي تظهرها الفوارق واتجاهاتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بولندا على مدى السنوات 2000–2009، ويشمل البحث جوانب مختارة من عمليات التنمية، بناءً على نتائج الدراسات الإقليمية البولندية التي أجريت حتى الآن واحتضان مدة ما بعد 1990، هذه الجوانب هي: الديموغرافيا، وسوق العمل، وهيكل الاقتصاد[192].

16- الوضع التنموي في بولندا:

أ- المستوى الوطني:

استناداً إلى بيانات 2001/2000 في بولندا لوحظ وجود اتجاه أوروبي مشترك لاستقطاب كبير في التنمية بين العاصمة (وارسو) والمدن الأكثر انتظاماً في غرب بولندا من جهة. والمدن غير المتجانسة في المناطق الضعيفة من جهة أخرى، على سبيل المثال شرق بولندا؛ إذ **تم تحليل الخصائص في ثلاثة مقاييس: للمدن التي يزيد عدد سكانها عن 20000، والمدن التي يزيد عدد سكانها عن 50000، ولأكبر 10 مدن من حيث عدد السكان (وفقاً للبيانات في عام 2009)، من أجل ملاحظة اعتماد التغييرات على عوامل أكثر قوة وكيف تتأثر التغييرات بالمدن الإقليمية. وكانت النتائج كالآتي[193]:**

- **المدن البولندية التي يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة:** لوحظ تحركٌ ديناميٌ نحو التعددية المركزية للسكان والعاملين تحت تأثير عامل أسواق الخدمات والإمدادات وأسواق العمل المحلية من قبل المدينة (وخاصة المدن المتوسطة الحجم)؛ إذ تساعد هذه العملية على تحسين التماسك الاقتصادي والاجتماعي والمكاني للمناطق وتهيئة الظروف للتطوير متعدد المراكز في بولندا.

- **المدن التي يزيد عدد سكانها عن 50.000 نسمة:** لم يلاحظ أي اختلاف تقريباً في درجة التعددية المركزية لجميع الخصائص الثلاثة التي تم تحليلها (الديموغرافيا وسوق العمل وهيكل الاقتصاد)؛ إذ إن **النتيجة التي تم الحصول عليها متوافقة مع توصيات الاستراتيجية الوطنية التي تفترض أن الحفاظ على الشبكة المستقرة للمدن المتوسطة الحجم يجب أن يوفر تنمية متعددة المراكز مستدامة لنمط التجمعات، في حين أنه يتيح الاستمرارية المكانية والاستقرار المستمر للبلد بأكمله.**

- **أضخم 10 مدن في بولندا:** لوحظ تحركٌ نحو المركزية الأحادية؛ إذ إن نفوذها (مرتبطة بتأثيرات التكتل وتوافر أفضل للخدمات التي تتكيف مع مستوى وجودة المعيشة) وتفضل المزيد من التطوير في المستقبل[194].

---

[192] CHURSKI, P., HAUKE, J., (2012, May), POLYCENTRIC DEVELOPMENT AND GROWTH AREAS, **Studia Regionalia** vol 33, pp: 79-96, Warsaw, Poland, p1.

[193] المرجع السابق، ص:6.

[194] المرجع السابق، ص:6.

وبذلك يؤكد التحليل الذي أجري على المستوى الوطني حدوث اتجاهين متعارضين للتنمية في بولندا: التعددية المركزية التي تولدها المدن المتوسطة الحجم التي تعمل في شبكة المدن، وأحادية المركز التي ترتكز على تطوير التجمعات الكبيرة.

كما تظهر الدراسات أن المدن الصغيرة تظهر تأثيرها في حجم التعددية المركزية؛ إذ إنها تزيد بدرجة كبيرة من درجة التعددية المركزية على المستوى الوطني.

ب- المستوى الإقليمي:

تعدّ بولندا من الدول الكبيرة المهتمة في البحث بالاختلافات والتغيرات في درجة التعددية المركزية في الأقاليم والمناطق الفرعية فيه. خلال السنوات 2000-2009 قسمت إلى ست مناطق بولندية على المستوى الوطني ثم قسمت إلى 16 إقليم على المستوى الإقليمي كما في الشكل (3-27)، لوحظت حركة صغيرة نحو التعددية المركزية لجميع المدن التي تم تحليلها وجميع المناطق الست باستثناء السكان العاملين في المنطقة الجنوبية الغربية؛ إذ إن درجة التعددية فيها أصغر قليلاً من بولندا، ولكنها لا تزال قريبة من المتوسط[195].

الشكل (3-27) تقسيم المقاطعات البولندية على المستوى الوطني، المصدر: /www.stat.gov.pl/en/regional-statistics

كما لوحظت درجات من التعددية المركزية في المناطق الشمالية الغربية والشرقية والجنوبية الغربية من جهة، وأعلى درجة من المركزية في الشمال والوسط والجنوب من جهة أخرى، مع تغييرات طفيفة في المواقف خلال السنوات 2000-2009 [196].

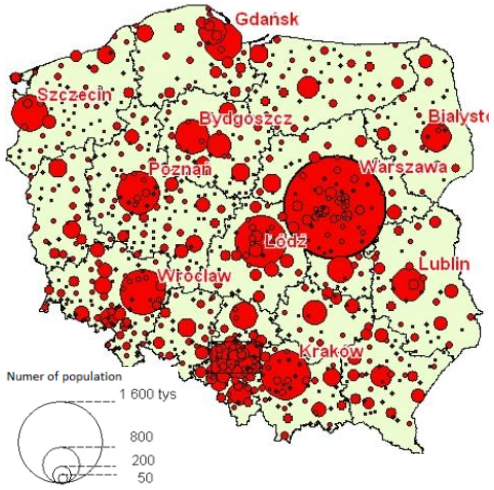

الشكل (3-28)، الكثافة السكانية في بولندا والأماكن المركزية-2009، المصدر: www.igipz.pan.pl

هناك وضع مختلف في الشمال والوسط والجنوب؛ إذ تصل النسبة المئوية لسكان المدن الكبرى (التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة) الشكل (3-28) في نمط شبكة التجمعات الحضرية إلى أكثر من 50 ٪، ما يدل على

[195] CHURSKI, P., HAUKE, J., (2012, May), POLYCENTRIC DEVELOPMENT AND GROWTH AREAS, **Studia Regionalia** vol 33, pp: 79-96, Warsaw, Poland, p9.

[196] المرجع السابق، ص9.

الطبيعة الأحادية لتطور هذه المناطق، وتؤكد النتائج التي تم الحصول عليها التمايز في الشبكة الإقليمية للتجمعات الحضرية في بولندا. يوجد تفاوت كبير بين وسط المدينة والمدن الأصغر التي تليها، مثل Mazowieckie مع وارسو (اقليم مازوفيا)[197].

تؤكد الدراسات حدوث علاقة مهمة بين طبيعة شبكة التجمعات الحضرية وشكل التنمية متعددة المراكز، فكلما زاد حجم التمايز بين أنماط التجمعات الوطنية والإقليمية وداخل المنطقة وهيمنة المركز المحلي، كان الاتجاه أصغر نحو التنمية متعددة المراكز؛ إذ إن التدخل في سياسة التنمية والسياسة المكانية التي تعزز تنمية المدن المتوسطة الحجم يعيق استقطاب التنمية ويفضل المركزية.

- **شبكة التنمية متعددة المراكز في بولندا وفق الوثيقة الوطنية للتنمية المكانية 2030 (NSDC):**

تعد الوثيقة الوطنية للتنمية المكانية 2030 (NSDC)* أهم الاستراتيجيات الوطنية التي تتناول الإدارة المكانية للبلاد[198].

تقدم الوثيقة رؤية للتنمية المكانية للبلاد في العشرين سنة القادمة، وتحدد أهداف السياسة الوطنية للتنمية المكانية واتجاهاتها التي تخدم الغرض من تنفيذها، كما تشير إلى القواعد والآليات لتنسيق سياسات التنمية العامة التي لها تأثير إقليمي كبير وتنفيذها [199].

وقد أوصت الوثيقة بالحفاظ على الطابع التاريخي متعدد المراكز لهيكل التجمعات وتطويره بما يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التماسك الإقليمي للبلاد. فبسبب التحضر المتزايد، يعيش 75–80٪ من السكان البولنديين داخل الحدود الإدارية للمدن وفي المناطق المحيطة بالمراكز الكبيرة. حيث يتركز السكان في كل من المراكز الحضرية الكبيرة وفي مناطقهم الوظيفية، مع حدوث أكبر معدل نمو في المناطق الحضرية، كما ستواجه المراكز الحضرية الكبيرة تدفق السكان من المناطق الريفية التي تستقر في مناطقها الوظيفية (الحضرية والإقليمية) وأقل تواتراً في مراكز المدن[200].

وسيصاحب تركز السكان زيادة تركيز إمكانات التنمية، بما في ذلك الإمكانات الاقتصادية؛ **إذ إن جوهر النظام الاقتصادي الوطني، وهو مكون هام للنظام الأوروبي وهو شبكة التعاون بين المدن** المبنية على هيكل المراكز الحضرية الكبيرة. ويشكل النظام شبكة مترابطة من المجالات الوظيفية للمدن البولندية الرئيسية التي يتم دمجها

---

[197] CHURSKI, P., HAUKE, J., (2012, May), POLYCENTRIC DEVELOPMENT AND GROWTH AREAS, **Studia Regionalia** vol 33, pp: 79-96, Warsaw, Poland, p10.

[198] ESPON ETRF, (2019, Feb, 12), **European Territorial Reference Framework**.

[199] Ministry of Regional Development, NSDC (2012), **NATIONAL SPATIAL DEVELOPMENT CONCEPT 2030,** SUMMARY OF THE GOVERNMENT DOCUMENT approved by the Council of Ministers, Warsaw, Poland, p5.

[200] المرجع السابق،

* (NSDC) The National Spatial Development Concept.

على المستوى المحلي والدولي بمساعدة روابط وظيفية قوية ومتعددة الاتجاهات بين وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية. ترتبط جميع المراكز الحضرية التي تشكل العقد في الشبكة بشبكة نقل وشبكة تكنولوجيا معلومات واتصالات (على الأقل في مستوى الاتحاد الأوروبي)[201].

- **مفهوم التنمية المكانية للبلاد 2030:**

ترتبط المراكز شبه الإقليمية والمحلية أيضاً بالهيكل الحضري. يعزز الارتباط الوظيفي لهذه المراكز بالمدن الكبرى إمكانات شبكة المدن الكبرى. وفي الوقت نفسه، توفر الروابط الوظيفية مع المناطق الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً الواقعة على مسافة أكبر من المراكز الرئيسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد (في شرق وشمال شرق بولندا وغرب بولندا ووسط بوميرانيا) حافزاً للتنمية لتلك المناطق[202].

تم وضع رؤية 2030، بتصنفت وارسو من بين أهم مدن أوروبا من حيث وظيفتها، وهي مرتبطة بشكل صحيح بالعواصم الأوروبية الأخرى. وهي تشكل قلباً مالياً واقتصادياً لأوروبا الوسطى حيث تتمركز المؤسسات والشركات الدولية. **على المستوى الأوروبي،** رافق التعددية المركزية لا مركزية إدارية، إذ تعد العاصمة البولندية مركزاً سياسياً وإدارياً وتعليمياً وثقافياً مهماً، في حين تلعب دوراً مهماً في الصناعة والتقانات الحديثة. في الوقت نفسه، **وبسبب تطور الشبكة الحضرية متعددة المراكز**، لوحظ تفويض في وظائف صنع القرار والمراقبة والوظائف الإدارية وكذلك في وسائل الإعلام الوطنية – المجالات التي كانت وارسو تسود فيها بشكل كبير على مدن أخرى. وقد زاد ترتيب المراكز الحضرية والعواصم الأخرى في المناطق الحضرية[203].

وداخل الشبكة الحضرية، تنتج عمليات التكامل والارتباط بين وظائف المدن ومناطقها الوظيفية أنظمة قوية ثنائية الأقطاب ومتعددة الأقطاب كما في (الشكل 3–29) warsaw والمراكز الحضية الرئيسية[204].

بسبب التعاون المكثف وتآزر هذه الروابط، تلعب العلاقات بين تلك المدن دوراً مهماً في العمليات الاقتصادية في بولندا وأوروبا على حد سواء.

---

[201] Ministry of Regional Development, NSDC (2012), **NATIONAL SPATIAL DEVELOPMENT CONCEPT 2030,** SUMMARY OF THE GOVERNMENT DOCUMENT approved by the Council of Ministers, Warsaw, Poland, p37.

[202] المرجع السابق، ص37.

[203] المرجع السابق، ص37.

[204] المرجع السابق، ص37.

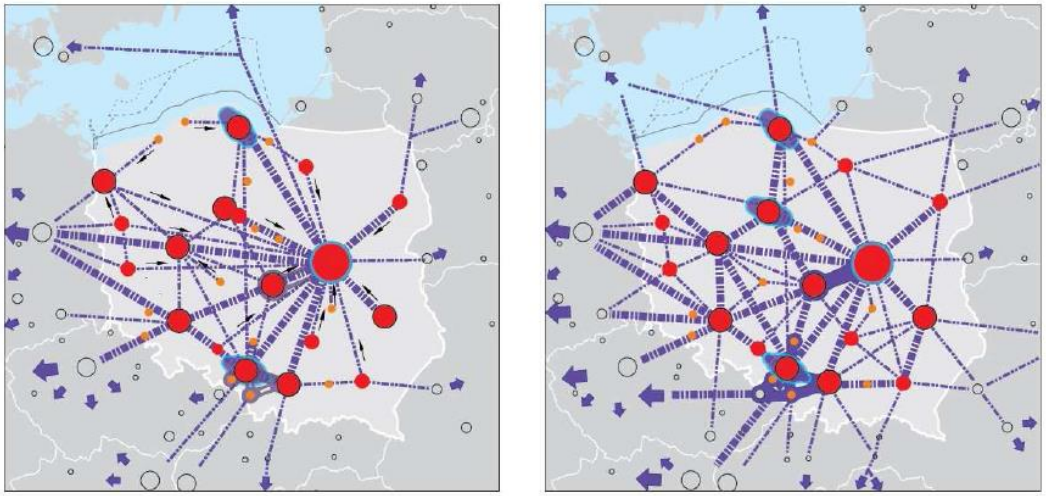

الشكل (3–29) الروابط الوظيفية بين المراكز الحضرية الرئيسية 2010 و2030،
المصدر: 205

نتيجة لعملية التحول الاقتصادي، تتركز الاستثمارات والأنشطة التجارية الحديثة في العقد الرئيسية لنظام تعدد المراكز وفي مجالاتها الوظيفية؛ إذ يمكنهم الاستفادة من إمكانات الجامعات ومراكز البحوث.

إن تشغيل الشبكة الحضرية متعددة المراكز وتطويرها يعزز دور المدن المكونة لها في الشبكات الدولية بما يتوافق مع ميزاتها المحددة ووظائفها الرمزية. تستخدم العقد الرئيسية للشبكة علاقات التآزر التي تؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية والابتكار للأراضي البولندية في المنظور الأوروبي والعالمي. تسمح الاتصالات الدولية القوية للشبكة الحضرية متعددة المراكز بنقل محفزات التنمية – الناتجة عن هذه الروابط – من المراكز الحضرية إلى المناطق المحيطة بها[205].

كما تضمنت رؤية 2030، بأن **قوة الروابط الوظيفية** بين عُقد الشبكة لا تعتمد فقط على الترتيب الإداري والاجتماعي والاقتصادي للمدن، أو روابط النقل بينها أو على الظروف الجغرافية. في حالة اللامركزية (تفضيل المناطق وعواصمها من ناحية، والمناطق الحضرية من ناحية أخرى) ومع الوضع الاقتصادي المعدل لبولندا، وإنما تعتمد على عوامل جودة الموارد البشرية والإمكانات في مجالات العلوم والبحث والتعليم وكذلك نظام إدارة الأراضي[206].

وتشكل المدن الكبرى محرك التنمية في البلاد، وتوفر مساحة معيشة مريحة مدعومة بسياسة حضرية نشطة، بسبب تطبيق معايير التخطيط الحضري، يتم إدارة الفضاء الحضري بعقلانية، والنظام المكاني بشكل واضح. لا تقدم مراكز المدن فقط موقعاً جيداً لمكاتب الشركات والمؤسسات، ولكن أيضاً مساحة يختارها مواطنوها

[205] Ministry of Regional Development, NSDC (2012), **NATIONAL SPATIAL DEVELOPMENT CONCEPT 2030,** SUMMARY OF THE GOVERNMENT DOCUMENT approved by the Council of Ministers, Warsaw, Poland, p38.
[206] المرجع السابق، ص38.

طواعية لمكان إقامتهم بسبب الجودة العالية للأماكن العامة. يستبدل النقل المكثف للطاقة داخل المدن بفاعلية مع أنظمة النقل العام المتكاملة التي تعتمد إلى حد كبير على السكك الحديدية التي تغطي المناطق الحضرية التي تمنع التلوث والامتداد الحضري[207].

كما تضمنت رؤية 2030 خطة ربط أكبر المدن في شبكة العاصمة بواسطة أنظمة فعالة ومتعددة الوسائط ومتماسكة ومتكاملة للبنية التحتية للنقل. ترتبط أكبر المراكز بشبكة من خطوط السكك الحديدية الحديثة – ونظام الطرق الممتد والحديث – الذي يتوافق تماماً مع معيار الطرق السريعة الحالية أي الروابط اللوجستية (النقل) كما هو موضح في الشكل (الشكل 3-30). ترتبط المدن الكبرى المتصلة بالشبكة أيضاً بالشبكة الأوروبية. وتعدّ الطرق البرية والسكك الحديدية والجوية والبحرية فعالة بسبب تكامل وسائل النقل المختلفة[208].

الشكل (3-30) رؤية تطوير المكونات الأساسية لشبكة الطرق بحلول عام 2030: الطرق السريعة والمطارات والموانئ البحرية، المصدر: 207

2- التنمية المتعددة المراكز في إقليم مازوفيا:

"مازوفيا" هي واحدة من16 محافظة التي تتكون منها جمهورية بولندا، وتعتبر هذه المقاطعة الأكبر من حيث عدد السكان؛ إذ أنشئت عام 1999، وتحتل مساحة 35.579 كيلومتر مربع من شرق بولندا ووسطها ، عدد سكانها 5.16 مليون نسمة[209]. (الشكل 3-31) أخذت الصورة في 15. Jun.2020

الشكل (3-31) موقع إقليم مازوفيا في بولندا، المصدر: 209

[207] Ministry of Regional Development, NSDC (2012), **NATIONAL SPATIAL DEVELOPMENT CONCEPT 2030,** SUMMARY OF THE GOVERNMENT DOCUMENT approved by the Council of Ministers, Warsaw, Poland, p38.

[208] المرجع السابق.

[209] https://ar.wikipedia.org

الهدف: وتتمثل أهم أهدافها في: تعزيز إمكانية الوصول إلى نظام النقل وفعاليته، وتعزيز إمكانات التنمية للمراكز الحضرية الأصغر، والتنمية متعددة الوظائف للمناطق الريفية، وتسريع انتشار الدوافع الإنمائية من المنطقة الحضرية. أحد العناصر الرئيسية التي تحدد مجموعة الأهداف هذه هو الاعتماد على شبكة من المدن: مركز فوق إقليمي (وارسو)، ومراكز إقليمية (رادوم، وبوك)، ومراكز دون إقليمية[210].

بالإضافة إلى هدف مهم لإقليم مازوفيا هو تكامل استراتيجيتها الاجتماعية الاقتصادية مع استراتيجيتها للتنمية المكانية؛ إذ تفعّل جميع الأهداف الإنمائية للمناطق وفق أربعة أبعاد إقليمية[211]:

1) المنطقة (الإقليم).

2) منطقة وارسو الحضرية.

3) المدينة (وهذا يشير بشكل خاص إلى المدن دون الإقليمية والمنطقة المحيطة بها وكذلك بعض عواصم المقاطعات الكبيرة).

4) المناطق الريفية (مع المدن الصغيرة).

وتشير جميع الوثائق التكميلية (الاستراتيجيات القطاعية، وخطط التطوير المكاني ومقترحات توزيع الموارد المالية) إلى هذه الصيغة لاستراتيجية التنمية المكانية. لذلك تؤكد السياسة الإقليمية للمقاطعة بقوة على الحاجة إلى تنمية متوازنة على أساس شبكة متعددة المراكز من المدن دون الإقليمية وعواصم المقاطعات الأصغر التي تعمل بالتوازي مع التطور الديناميكي لمدينة وارسو وتوسعها[212].

17- مشكلة الإقليم:

تهيمن وارسو وتطغى على المدن الأخرى في المنطقة من الناحية الوظيفية والديموغرافية. ويعد إقليم مازوفيا موقعاً بحثياً مثيراً للاهتمام للتحديات المرتبطة بالسياسة الإقليمية المعاصرة والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها؛ إذ تتميز المنطقة بصراع بين عمليتين متناقضتين: الأولى في ميل وارسو لتركيز النشاط الاقتصادي، والسيطرة على الاقتصاد الإقليمي وتعميق الانقسام الداخلي بينها وبين محيطها، في حين الثانية في أن التكرارات الإقليمية لسياسة التنمية تفترض عملية معاكسة تنتج عن نموذج التنمية متعدد المراكز المقبول الذي يتمثل هدفه الأساسي في تقليل الاختلالات الإقليمية أو إبقائها عند مستوى منخفض نسبياً على الأقل[213].

---

[210] Bański, J., Czapiewski**,** K**.,** (2015, Jan), A vision of the polycentric development of the Mazovia region in Poland, Poland, **GEOGRAPHICAL JOURNAL**, vol: 67, pp:301-321, Poland, p313.

[211] المرجع السابق.

[212] المرجع السابق.

[213] المرجع السابق، ص303.

- **أصل مفهوم تعدد المراكز في السياسة الإقليمية لمازوفيا:**

يركز مفهوم التنمية المكانية في السياسة المكانية الوطنية لبولندا على التأكيد على أهمية بعض المراكز الوطنية والمفهوم المتجدد للتنمية المكانية على طول ممرات النقل الرئيسية. وقد أكد المفهوم الوطني للتنمية المكانية 2030 (MRR 2011)، وهو أحدث خطة تنظيمية مكانية، على أهمية التعددية المركزية التي تم تصورها على أنها ترتيب أكبر المدن في شكل شبكة وتطوير مراكز دون إقليمية تعمل وظيفياً ومرتبطة بالعواصم المذكورة. ومع ذلك، فإن هذه الوثيقة تتبع أيضاً قاعدة تطوير المدن المركزية استراتيجياً من ناحية وتطوير متوازن للمناطق الطرفية من ناحية أخرى، **من خلال نشر الدوافع الكامنة وراء التنمية**[214].

أخيراً، على المستوى الإقليمي، تؤكد الوثائق الاستراتيجية السابقة والحالية على الحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنطقة في الإطار الدولي، ومن ناحية أخرى، الحاجة إلى التماسك الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي في مازوفيا على أساس مبادئ التنمية المستدامة[215].

- **سياسات التنمية متعددة المراكز وآلياتها في إقليم مازوفيا:**

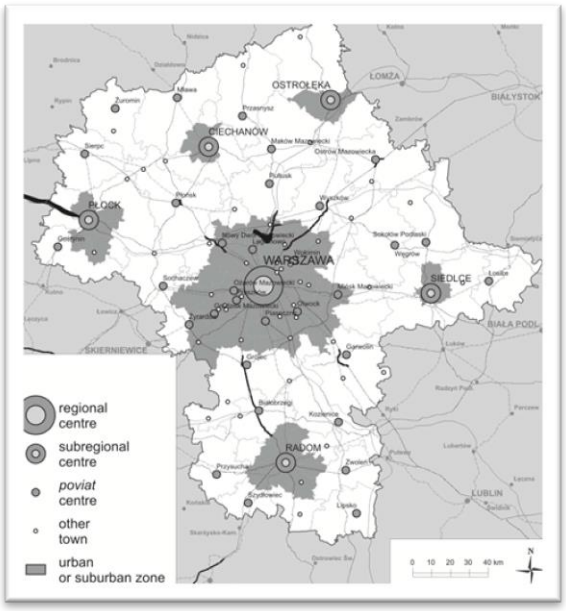

الشكل (3-32) شبكة مازوفيا الحضرية (ضواحي وارسو والمراكز دون الإقليمية)، المصدر:214

شكل عدد من الدراسات الأساس لخطة التنمية الاقليمية حتى عام 1990 منها الوثيقة الاستراتيجية NSDC التي شكلت الهيكل المكاني لبولندا للفترة التي شملتها؛ إذ عرضت فكرة "نظام التنمية متعدد المراكز المعتدل"، الذي افترض وتيرة تطور مختلفة لكل مركز حضري، والتطور البطيء للتكتلات المتطورة بالفعل والنمو السريع للتجمعات النامية بالإضافة إلى السكان الآخرين ذوي الصلة محلياً بالمراكز. وتتصور استراتيجيات التنمية التي أنشأتها المناطق الأهمية المتزايدة للمراكز دون الإقليمية والروابط الوظيفية المتعددة الأطراف الخاصة بها وكذلك المزيد من العلاقات الثنائية بين المراكز دون الإقليمية والوحدات الحضرية المركزية. وقد طبقت مبادئ التعددية المركزية لمدة قصيرة، إلا أنّ الأزمة الاقتصادية والانهيار اللاحق للاقتصاد الاشتراكي والإصلاح الإداري لعام 1999 أضعفت هذه العملية[216].

---

[214] Bański, J., Czapiewski**,** K**.,** (2015, Jan), A vision of the polycentric development of the Mazovia region in Poland, Poland, **GEOGRAPHICAL JOURNAL**, vol: 67, pp:301-321, Poland, p312.

[215] المرجع السابق، ص313.

[216] المرجع السابق، ص302.

غير أنّه ينفذ في إقليم مازوفيا مشروع بحث وتطوير بعنوان "اتجاهات التنمية في منطقة مازوفيا"، وأحد مكوناته الأساسية "التطور متعدد المراكز لمازوفيا". ففي **العام 2015 قدمت دراسة سيناريوهات عدة لتنمية مازوفيا في سياق اتجاهات التنمية المعاصرة والتوجهات الموضحة في السياسة الإقليمية للقطاع.** ويتعلق البحث المعني في المقام الأول بوارسو ومنطقة الضواحي بالإضافة إلى خمسة مراكز دون إقليمية: رادوم، وبوك، وسيدلسي، أوستروكا، وسيشانوف إلى جانب مناطق الضواحي الخاصة بها (الشكل 3-32)[217].

ركزت التجربة على تقييم أهمية المراكز دون الإقليمية في البنية المكانية للمنطقة، بما في ذلك مساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمازوفيا وتحديد مستوى التعددية في تلك المنطقة.

تشير الحقائق إلى أن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الحالية في المنطقة ليست مواتية للتنمية متعددة المراكز، على الرغم من التحسن العام في الوضع الاقتصادي في مازوفيا، لكن هيمنة وارسو على المراكز دون الإقليمية أصبحت ملحوظة أكثر من أي وقت مضى. من ناحية أخرى تعزز التوصيات المتعلقة بالسياسات على جميع المستويات (من الاتحاد الأوروبي إلى الإقليم) بقوة فكرة التنمية الإقليمية متعددة المراكز[218].

تم وضع ثلاثة سيناريوهات للتطور متعدد المراكز في مازوفيا وهي[219]:

- السيناريو الأول: الموازنة بين اتجاهات التنمية الموجهة نحو السوق من خلال السياسة الإقليمية:

بما أن تطوير مازوفيا في السنوات القادمة سيكون نتيجة طبيعية للتطور الديموغرافي والاقتصادي في وارسو ومحيطها المباشر بالإضافة إلى اثنين من أكبر المراكز دون الإقليمية: Radom وPłock (الشكل 3-33)، عملت سياسة مازوفيا الإقليمية في هذا السيناريو **على تخفيف الاستقطاب المكاني للمنطقة بدعم مبادرات الاستثمار في المناطق الأقل نمواً.** ومن المحتمل أن يؤدي تحديث نظام النقل وتوسيعه إلى التوسع الأرضي للمناطق الحضرية، وبالتزامن مع المنطقة الحضرية في وارسو. كما ستعزز هذه العمليات الروابط بين المراكز دون الإقليمية والعاصمة[220].

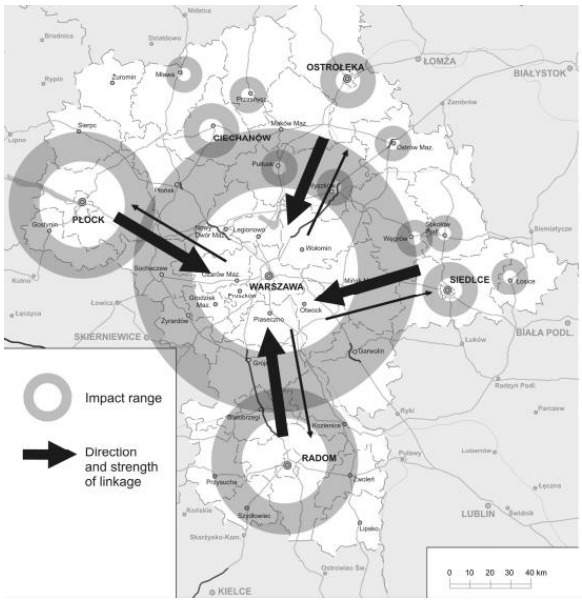

الشكل (3-33) السيناريو الأول الموازنة بين اتجاهات التنمية،

المصدر: 217

[217] Bański, J., Czapiewski**,** K**.,** (2015, Jan), A vision of the polycentric development of the Mazovia region in Poland, Poland, **GEOGRAPHICAL JOURNAL**, vol: 67, pp:301-321, Poland, p304.

[218] المرجع السابق، ص313.

[219] المرجع السابق، ص313.

[220] المرجع السابق، ص314.

- السيناريو الثاني: الهيمنة المتزايدة لوارسو:

في هذا السيناريو يكون دعم عملية التنمية متعددة المراكز من جانب السياسات الإقليمية ضئيلاً. وقد ينتج هذا عن الافتقار الى الأسس الاقتصادية التي يمكن أن يبنى عليها هذا الدعم أو نماذج جديدة في التنمية الإقليمية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما تسيطر وارسو على تطوير نظام الاستيطان، وسيعاني مركزان دون إقليمين كبيرين (رادوم وبوك) من ركود اقتصادي وديموغرافي (الشكل3-34) بحيث يكون نفوذهما وتأثيرهما على تنمية مناطقهما دون الإقليمية محدوداً، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى اتجاه ديموغرافي سلبي؛ إذ يأتي جزء كبير من التدفق الخارجي من المناطق المحيطة[221].

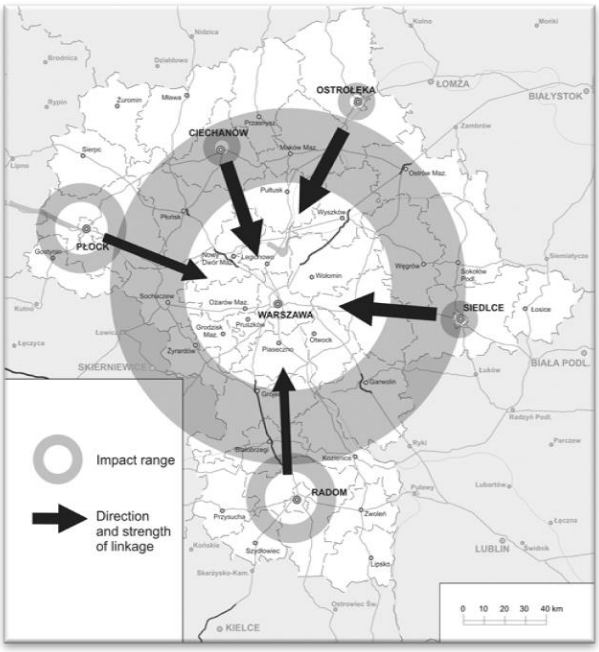

الشكل (3-34) السيناريو الثاني، الهيمنة المتزايدة لوارسو، المصدر: 221

وستجري عمليات مماثلة في المراكز دون الإقليمية الثلاثة الأخرى، ولكنها ستفقد جزءاً من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي سيحولها بشكل أساسي إلى مدن عواصم المقاطعات. وستظل المناطق الطرفية تتميز بتدفقات سكانية سلبية، ما سيؤدي إلى زيادة عدد القرى الصغيرة ذات الهيكل العمري غير الصحية وغير المواتي[222].

- السيناريو الثالث: التطوير المتعدد المراكز لمازوفيا:

تتدخل السياسة الإقليمية في هذا السيناريو بقوة وحزم لدعم التنمية متعددة المراكز، الأمر الذي سيوقف الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي عززت دور وارسو في المنطقة تعزيزاً مفرطاً (الشكل 3-35). **ويعتمد التطور الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة على مزيج من إنشاء نظام نقل عملي وسريع وفعال (الطرق والسكك الحديدية)، وتحديث شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتكريس المزيد من الاهتمام للعمل عن بعد. كما سيحقق التقدم المطرد تنمية متوازنة بشكل جيد لنظام التسوية[223].**

---

[221] Bański, J., Czapiewski**,** K**.,** (2015, Jan), A vision of the polycentric development of the Mazovia region in Poland, Poland, **GEOGRAPHICAL JOURNAL**, vol: 67, pp:301-321, Poland, p315

[222] المرجع السابق.

[223] المرجع السابق، ص:316.

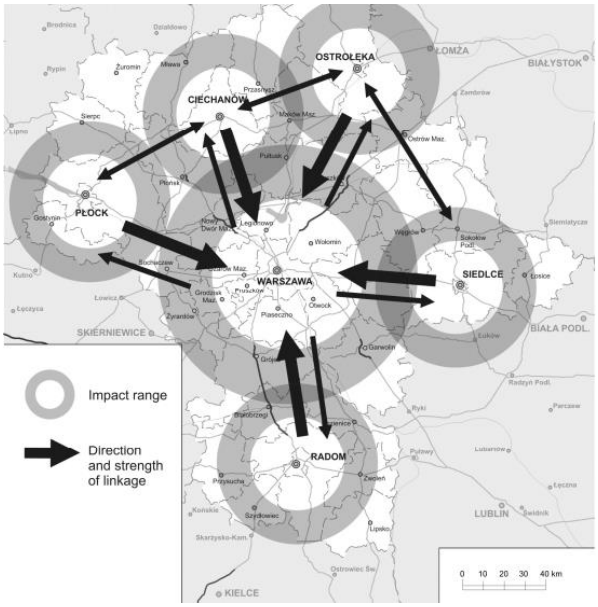

الشكل (3-35) السيناريو الثالث، التطوير المتعدد المراكز لمازوفيا، المصدر: 224

وستلعب وارسو ذات الروابط القوية بالمراكز دون الإقليمية دوراً حاسماً في هذه العملية، إذ سيؤدي هذا إلى إنشاء مناطق فرعية ذات وظائف اقتصادية محددة مثل الإنتاج والخدمات والزراعة والترفيه، وستشكل مجالات متماسكة ومترابطة ترابطاً وثيقاً من الروابط الاجتماعية والاقتصادية. وتستمر عواصم المقاطعات في لعب دور مهم، في حين ستزداد أهمية المدن الأصغر بوصفها مراكز للتنمية المحلية وكذلك عددها. كما ستؤدي الاتصالات الجيدة بين المدن والبلاد إلى زيادة عدد المسافرين، الأمر الذي سيفقد الريف طابعه الزراعي حصراً بسبب التوسع في مشاريع الإسكان، وتشهد المناطق الطرفية زيادة في أهمية الرعاية الصحية والاستجمام بالإضافة إلى الخدمات ذات الصلة التي تأتي معها عادةً. كل هذه الاتجاهات مجتمعة ستحد من الهجرة الخارجية لسكان الريف إلى المدن[224].

- **الجوانب المتعلقة بالتنمية متعددة المراكز في إقليم مازوفيا:**

تشير التعددية المركزية إلى ثلاثة أبعاد أساسية، وهي: الرتبة وحجم المراكز الحضرية، توزيعها وموقعها في الشبكة الحضرية، والاتصال الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي للمدن؛ إذ سيتم تناول كل منها بالتفصيل[225]:

أ- الرتبة والحجم:

تسيطر وارسو على شبكة المدن في مازوفيا، وهي مركز حضاري مهم على المستوى الأوروبي، وهي بارزة في جميع مكونات الهيكل الاجتماعي الاقتصادي: السكان، والنقل، والسياحة، والأعمال، والاستثمار الأجنبي، والتعليم العالي، والخدمات المهنية المتخصصة، إلخ. وقد أظهر الفحص الديناميكي الذي شمل السنوات الاثنتي عشرة الماضية أن ميزة وارسو على المراكز دون الإقليمية آخذة في الازدياد، ما يسلط الضوء على الطابع الأحادي المتزايد لإقليم مازوفيا[226].

[224] Bański, J., Czapiewski**,** K**.,** (2015, Jan), A vision of the polycentric development of the Mazovia region in Poland, Poland, **GEOGRAPHICAL JOURNAL**, vol: 67, pp:301-321, Poland, p316

[225] المرجع السابق، ص305.

[226] المرجع السابق، ص307.

ب- المورفولوجيا:

أدت الأراضي المنخفضة التي تهيمن على ريف مازوفيا وغياب الحواجز الجغرافية الكبيرة إلى إقامة مستوطنة متوازنة بشكل جيد وتوزيع متساوٍ للمستوطنات البشرية. على هذا النحو، عادةً ما تعرض المدن نموذج التخطيط المنتظم. ففي قلب المنطقة ووسطها تقع مدينة وارسو، وهي محاطة بخمسة مراكز سكانية دون إقليمية (رادوم وبوك) وهي مدن كبيرة، في حين (سيدلس، أوستروكا، سيشانوف) هي مدن متوسطة الحجم، تقع بالقرب من الحدود الإدارية للمنطقة[227].

وينبغي أن يكون لتوزيع المدن هذا أثر إيجابي في التنمية المتوازنة للمنطقة وتماسكها الإقليمي. ومع ذلك فإن الفرق بين الإمكانات الديموغرافية والاقتصادية لوارسو وإمكانات المدن دون الإقليمية كبير للغاية. بالإضافة إلى أنّ وارسو محاطة بمنطقة نمو اقتصادي سريع متعددة الوظائف أيضاً، في حين أن المناطق الطرفية في مازوفيا هي أحادية الوظيفة (زراعية) وتتميز بانخفاض الكثافة السكانية.

ويمكن الاستنتاج من الدراسات التي أجراها "Wojnicka" وآخرون في العام 2005 أن المناطق التي ميزت تمايزاً داخلياً أعلى كانت تلك التي تميزت بإجمالي أعلى من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومراكز النمو التي كانت أكثر عدداً وثراءً ونمواً أسرع، ويمكن تعميم هذه النتائج بالإشارة إلى أنه كلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية في المنطقة، زاد احتمال تشكل اختلافات واضحة بين "المركز" و "الأطراف"[228].

جـ- الاتصال (العلاقات الوظيفية):

حُلّلت الروابط بين المراكز دون الإقليمية وبين المراكز الفردية ووارسو على أساس متوسط أوقات التنقل وعدد الاتصالات المتاحة. وتبيّن أنّ كل مركز من المراكز دون الإقليمية يمتلك اتصالاً مباشراً بالسكك الحديدية مع وارسو، ولكن هناك ندرة في الروابط بين العواصم دون الإقليمية الفردية كما في الشكل (3-36) [229].

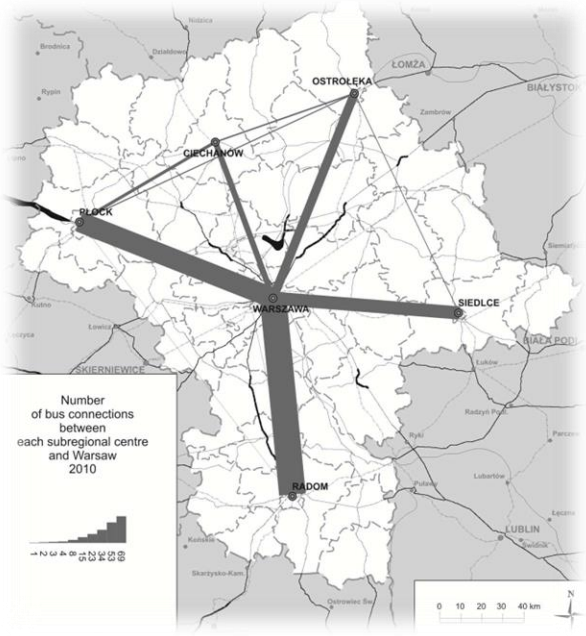

الشكل (3-36)، عدد وصلات الحافلات بين كل مركز دون إقليمي ووارسو، 2010، المصدر: 227

واستناداً إلى هذه البيانات التجريبية، تظهر الطبيعة الهرمية الأحادية الاتجاه للروابط بين المراكز دون الإقليمية ووارسو. فبالنسبة للمقيمين في المراكز دون الإقليمية، تعدّ

[228] المرجع السابق، ص309.
[229] المرجع السابق، ص310.

وارسو مركزاً مهماً للخدمات غير الأساسية وسوق عمل جذابة للغاية، في حين نادراً ما يسعى مواطنو وارسو إلى تلبية احتياجاتهم في المراكز دون الإقليمية. سمة أخرى محددة للنظام هي الافتقار شبه الكامل للصلات بين المراكز الإقليمية الفردية. تحتفظ كل مدينة بروابط مع جوارها المباشر والتفاعل بينها نادر للغاية[230].

ويشدد ممثلو الحكومات الذاتية للمراكز دون الإقليمية على أن أهمية الروابط الوظيفية للمدن مع وارسو تتزايد، في حين أن الروابط بين المقاطعات المجاورة والمدن دون الإقليمية الأخرى إما أن تكون أقل أهمية أو تبقى على المستوى نفسه [231].

18- دور المدن الصغيرة في التنمية متعددة المراكز في مازوفيا:

تلعب المدن الصغيرة دوراً مهماً في النظم الحضرية وفي التنمية الإقليمية في البلد وعلى المستوى الإقليمي والمحلي، فهي على الصعيد المحلي محركات التنمية الاقتصادية المحلية، ولاسيما في المناطق الريفية، وهي تشكل حلقة وصل بين المراكز الحضرية الكبيرة والمناطق الريفية.

بالنظر إلى النظام الحضري في محافظة مازوفيا، فهي تتكون من خمسة مستويات؛ إذ تشكل وارسو ومنطقتها الحضرية الطبقة الأولى، ثم يتبعها مركزان حضريان إقليميان كبيران (رادوم وبوك) بثلاث مدن شبه إقليمية (مدن فرعية) (سيدلس وأوستروكا وسيشانوو)، وأخيراً مدن مقاطعة صغيرة؛ إذ صغيرة حيث تتوافق البلديات مع المستويين الهرمي الرابع والخامس. في حين أن هذا التسلسل الهرمي ليس مفاجئاً، فمن الواضح أنه يضع المدن الصغيرة في النظام الحضري الإقليمي ويحدد إمكاناتها وفرصها التنموية، ففي عام 2015 كانت هناك 86 بلدة في محافظة مازوفيا. وقد شكلت المدن الصغيرة (حتى 20000 نسمة) تقريباً 71 ٪ من جميع الوحدات الحضرية ويقطنها 16٪ من سكان الحضر في المنطقة. وقد صنّفت 22 مدينة بوصفها مدناً متوسطة الحجم (20000–75000 نسمة) وثلاث مدن كبيرة (وارسو ورادوم وبوك)[232].

وتؤثر العلاقات بين المدن الصغيرة ومحيطها الريفي في اتجاه التنمية المحلية والإقليمية ومستواها. وقد لوحظت زيادة في التنوع الوظيفي للمدن الصغيرة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة التنوع الاقتصادي في المناطق الريفية؛ إذ كان الهدف الأكثر صلة بالسياسات بالنسبة للمدن الصغيرة **تعزيز التنمية المكانية متعددة المراكز والعلاقة**

---

[230] Bański, J., Czapiewski**,** K**.,** (2015, Jan), A vision of the polycentric development of the Mazovia region in Poland, Poland**,** **GEOGRAPHICAL JOURNAL**, vol: 67, pp:301-321, Poland, p310.

[231] المرجع السابق، ص310.

[232] Czapiewski, k, Bański, J, Górczyńska, M, (2016, December), THE IMPACT OF LOCATION ON THE ROLE OF SMALL TOWNS IN REGIONAL DEVELOPMENT: MAZOVIA, POLAND, **European Country side** VOL: 4, p. 413-426, Poland, p 417.

الحضرية الريفية؛ وتقديم دعم خاص للمدن المتوسطة والصغيرة من قبل السياسات البولندية، وذلك بهدف تطوير شراكة جديدة بين المناطق الحضرية والريفية[233].

كما يعدّ التنسيق والتعاون الفعّالان بين شبكات المدن والبلدات القوية أمراً ضرورياً، ومن المسلم به أن المدن الصغيرة غالباً ما تلعب دوراً أكثر أهمية، ما قد يوحي به حجمها في المناطق النائية. وتعدّ قدرة هذه البلدات على توفير الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية والوظائف حاسمة في معالجة التهجير السكاني الريفي والحفاظ على نوعية حياة مقبولة، وقد قام بعض الباحثين بدراسة دور المدن الصغيرة (المعرفة بحدود 20000 نسمة) في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في إقليم مازوفيا (بولندا)[234].

وقد افترض البحث أن أهمية المدن الصغيرة في المناطق الطرفية أكبر مما يمكن انتظاره بالنظر إلى إمكاناتها الديموغرافية والاقتصادية؛ كما أنها تؤدي وظائف أكثر أهمية لتنمية المناطق المجاورة من المدن الكبرى الواقعة بالقرب من تكتل وارسو؛ إذ يعتمد تطوير المدن الصغيرة ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية إلى حد ما على النوع الوظيفي للمنطقة الأكبر[235].

في حين يستمر الاهتمام بالمدن الصغيرة في النمو بين العلماء في بولندا، وتدرك السياسات العامة أهميتها تدريجياً. فعلى سبيل المثال، أشارت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإقليمية 2010–2020 إلى الحاجة إلى تطوير المدن الصغيرة بوصفها مراكز حضرية محلية، بشكل أساسي من حيث توفير الخدمات العامة ونوعية الحياة. وفي المفهوم الوطني للتنمية المكانية 2030 في بولندا (2011)، وصفت الوظيفة الرئيسية للمدن الصغيرة بإيجاز على أنها توفير الخدمات للمناطق الريفية. كما شددت الوثيقة على ضرورة تنمية المدن ذات الأهمية المحلية التي تهدف إلى زيادة فرص العمل خارج الزراعة[236].

19- نتائج التجربة البولندية وتوصياتها:

أدت العقود الأخيرة إلى زيادة أهمية وارسو والنفوذ الذي تسيطر عليه في المنطقة، كما أصبحت المراكز الإقليمية الفرعية أضعف؛ إذ تتعارض الاختلافات الكبيرة بين الإمكانات الاقتصادية والديمغرافية لوارسو وإمكانات المراكز الإقليمية الفرعية مع افتراضات التنمية متعددة المراكز. حتى بين المراكز الإقليمية الفرعية تبدو هذه

[233] Czapiewski, k, Bański, J, Górczyńska, M, (2016, December), THE IMPACT OF LOCATION ON THE ROLE OF SMALL TOWNS IN REGIONAL DEVELOPMENT: MAZOVIA, POLAND, **European Country side** VOL: 4, p. 413-426, Poland, p 414.

[234] المرجع السابق، ص 215.

[235] المرجع السابق، ص 417.

[236] المرجع السابق، ص 417.

الاختلافات كبيرة للغاية ومع ذلك، فإن الخطوات المناسبة المتخذة لدعم المراكز الإقليمية الفرعية والمنطقة المحيطة بها قد تخفف على المدى الطويل عملية الاستقطاب وتحقق تنمية متماسكة ومتوازنة للإقليم بأكمله "مازوفيا".

لم تصل المنطقة بعد إلى مرحلة التحول إلى نظام متعدد المراكز؛ إذ لا يشير التسلسل الهرمي الاقتصادي إلى ذلك، ولا توجد شبكة كاملة من الروابط بين العقد الحضرية الفرعية حتى الآن. ويتم توجيه الروابط بين المدن بشكل مركزي نحو وارسو، ولكن لا توجد معاملة متبادلة أو روابط بين المراكز الإقليمية الفرعية الفردية (تشبه وضع التأسيس) ففي حالة مازوفيا، نواة التنمية الرئيسية هي التركز العالي للشركات غير الصناعية في وارسو والإمداد الكبير من الأراضي التي تستثمر فيها سواء في المدينة نفسها أو في جوارها المباشر.

وأكدت النتائج أهمية مدن المقاطعة ومن بينها المدن الصغيرة ذات أعلى مستوى من التركيز، ولاسيما في المناطق الطرفية في منطقة مازوفيا.

- **مخطط تحليلّي للتجربة البولندية:**

الشكل (3-37) مخطط تحليلي للتجربة البولندية، المصدر: إعداد الباحثة

3-2-4- التجربة الرومانية:

عانى النظام الحضري في رومانيا من سياسات التصنيع الاشتراكية، التي أدت إلى إنشاء تجمعات حضرية جديدة ولاسيما في المناطق الريفية العميقة التي تفتقر إلى أي مراكز خدمة ولسوء الحظ تفتقر إلى الموارد الصناعية أيضاً [237].

تلي هذه المرحلة مرحلة انتقالية مرت بها رومانيا واستعادت قوتها ونشاطها الاقتصادي، ففي مطلع 1995 تم إنجاز نموذج التنمية متعدد المراكز في رومانيا من قبل المركز متعدد التخصصات للبحوث المتقدمة في الديناميات الإقليمية، "Urbanproject" من جامعة بوخارست والمعهد الوطني للتنمية والبحوث[238].

ويتطلب اندماج رومانيا في الاتحاد الأوروبي الالتزام بنموذج اقتصادي واجتماعي لإعادة التوزيع. هذا النموذج مزود باستراتيجية تنظيمية تنموية تبث التنمية من المركز إلى الأطراف باستخدام التمويل [239].

وتمثل استراتيجية التنمية متعددة المراكز طريقة لإعادة تأهيل المناطق ذات المشكلات الهيكلية الرئيسية، وضمان إدارة إقليمية فعالة، بواسطة الإسقاط المكاني للآليات المؤسسية ذات الاختصاصات في التنمية الإقليمية[240].

واختيرت هذه التجربة في سياق البحث لوجود مدن أحادية المركز وذات نفوذ مقارنة مع كثير من مناطق الحرمان؛ لذلك قد تتشابه بالسياسات التي اتبعتها مع عملية نشر التنمية في سورية.

أولاً- الموقع:

رومانيا دولة أوروبية في شبه جزيرة البلقان جنوب شرق نهر الدانوب، عاصمتها مدينة بوخارست، وهي أكبر مدنها، وتحدها من الشمال أوكرانيا ومن الشمال الشرقي مولدوفا، ومن الشرق البحر الأسود، ومن الجنوب بلغاريا، وصربيا والمجر من الغرب.

أخذت الصورة في (5 حزيران-2020)

الشكل (3-38) موقع دولة رومانيا،

المصدر: www.googlemaps.com

---

[237] ESPON 1.1.1, (August, 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, Sweden, p198.

[238] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania, p99.

[239] Irina, C., R, Flavian, C, Dumitru, F, (November, 2012), Arguments for Polycentricity in Romanian Regional Development in the Context of European Union Cohesion Policy, **European Integration - Realities and Perspectives**, p431-434, Romania, p431.

[240] HUMEAU, J.B., PEPTENATU, D., PINTILII, R., DRĂGHICI, C., SCHVAB, A., (2010, 20, June), The role of polycentric network in the demographic dynamic of human settlements, **Journal of Urban and Regional Analysis,** vol. II, 1, 2010, p.25-37, Bucharest, Romania, p26.

ثانياً– الهدف:

كان الهدف من التنمية متعددة المراكز في رومانيا خلق مساحات اقتصادية تنافسية، موزعة توزيعاً متوازناً، دون اختلافات بين المركز والأطراف، بواسطة نقل عدد من المسؤوليات من الهياكل المركزية إلى المحلية[241].

كما هدفت إلى **التوصل إلى نهج يلعب فيه التطور متعدد المراكز ونظام النقل الإقليمي دوراً في تعديل الروابط المعقدة بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية وتقويتها** [242] .

الشكل (3–39) الروابط بين عقد وممرات الشبكة الأوروبية برومانيا والتنمية الكافية لمختلف الفئات الإقليمية، المصدر: 245

وقد حددت استراتيجية التنمية المكانية لرومانيا للفترة 2007 – 2030، والإطار الاستراتيجي الوطني 2007 – 2013 بما يتماشى مع سياسة الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى التماسك وتحديد الهدفين التاليين بوصفهما أولوية: **التنمية الإقليمية المتوازنة للبلاد، وخلق أقطاب النمو والتنمية**[243].

وقد حدد (ESPON) هدف التنمية متعددة المراكز في رومانيا بالاتصال بأقطاب وممرات الشبكة الأوروبية؛ إذ يعتمد تنفيذ هذا الهدف على سياسات تهدف إلى:[244]

- تطوير الدور الاستراتيجي لبوخارست العاصمة عند تقاطع ممرين أوروبيين، ومناطق حضرية محتملة.
- إنشاء الهياكل التنموية متعددة المراكز عبر الحدود.
- التعاون الموضوعّي مع التأثير في التنمية الإقليمية داخل الشبكات متعددة المراكز عبر الحدود وعبر المستوى الوطني.
- تعزيز التعاون بين المدن عبر الحدود وعبر النطاق الإقليمي الوطني.

---

[241] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania, p100.

[242] Tălângăa, C, Zamfira, D, Stoicaa, I., V., URBAN-RURAL INTERFACE, POLYCENTRIC DEVELOPMENT ANDTRANSPORTATION SYSTEMS. CASE STUDY: BUCHAREST METROPOLITAN AREA, **Journal of Studies and Research in Human Geography,** 2010,p5,6. Bucharest, Romania, University of Bucharest

[243] Manole, S.D., Pitești, Tache, A.V., MeiŢă, V., and Petrișor, A.I, (2020, 27, March), Analysis of Romanian Polycentricity Based on Functional Urban Areas, **Annals of the Austrian Geographical Society**, Vol. 161, pp. 161–188, Vienna, Austria, p182.

[244] ESPON ETRF, (2019, Feb, 12), **European Territorial Reference Framework**.

ثالثاً– الوضع التنموي في رومانيا:

يتميز التطور في رومانيا بالتفاوتات، التي جاءت نتيجة للتوزيع غير المتوازن للموارد الطبيعية والبشرية، والاختلافات الاجتماعية والسياسية والديموغرافية والاقتصادية، وكذلك نتيجة طريقة تفاعلهم على المستوى الإقليمي، مع مراعاة تطورهم التاريخي. بالإضافة إلى ذلك، كان للقدرة الإدارية لتخصيص الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي بشكل فعال تأثير مهم في تكوين التسلسل الهرمي للتنمية[245].

بالإضافة إلى التفاوتات بين الأقاليم، تواجه رومانيا أيضاً اختلالات مهمة في مناطقها الفعلية؛ إذ تتعايش التجمعات التي تعمل بالزراعة مع المناطق الصناعية الأكثر تطوراً. تنبثق هذه الظاهرة من إعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية التي حدت نمو معدل البطالة (ولاسيما في المناطق الأحادية الصناعة) [246].

ويتميز هيكل التنمية الاقتصادية نظراً للتنوع ما بين الزراعة والصناعة الشبيه بالفسيفساء على المستوى شبه الإقليمي بجميع المناطق الرومانية الثماني[247].

في عام 2005، بدأت وزارة التنمية والأشغال العامة والإسكان عملية الإصلاح في التخطيط المكاني وإضفاء الطابع المؤسسي عليها ضمن برنامج الإصلاح الوطني (تنفيذ استراتيجية لشبونة على المستوى الوطني) الذي تضمن تطوير الوثائق الاستراتيجية (SCSD رومانيا 2030)، الموجهة طويلة الأجل، قادرة على العمل بوصفها محفزات تنموية تولد الثقة لبدء الإصلاح في التخطيط المكاني (المتكامل)، على أساس تعزيز التنمية الداخلية وتأكيد أدوار رومانيا على المستوى الدولي[248].

SCSD Romania 2030* : هي وثيقة استراتيجية تتعلق بالتنمية المكانية المستدامة والمتكاملة على المدى المتوسط والطويل. يضمن مفهوم التماسك وهدف الإطار الاستراتيجي الوطني الذي توافقه وثائق مماثلة للتخطيط المكاني المستخدم في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، وكذلك يشكل إطاراً لتحقيق مراحل التنمية في رومانيا فيما يتعلق بالتطور داخل السياق الأوروبي والدولي[249].

---

[245] Irina, C., R, Flavian, C, Dumitru, F, (November, 2012), Arguments for Polycentricity in Romanian Regional Development in the Context of European Union Cohesion Policy, **European Integration - Realities and Perspectives**, p431-434, Romania, p431.

[246] المرجع السابق، ص432.

[247] المرجع السابق، ص432.

[248] VRABETE, MIHAELA, (2008), THE ROMANIA 2030 SPATIAL DEVELOPMENT STRATEGIC CONCEPT–A TRIGGER FOR THE REFORM IN SPATIAL PLANNING, **ROMANIAN REVIEW OF REGIONAL STUDIES**, Volume IV, Number 2, p50-62, Bucharest, Romania, p50.

[249] المرجع السابق، ص52.

* (SCSD) THE ROMANIA 2030, STRATEGIC CONCEPT OF SPATIAL DEVELOPMENT.

يحدد SCSD 2030 المبادئ التوجيهية الرئيسية للتخطيط المكاني في رومانيا على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية والوطنية، ودمج الجوانب العابرة للحدود ذات الصلة وربط التماسك الإقليمي ومفاهيم التنافسية. بالإضافة إلى تنظيم الشراكات أفقياً وعمودياً على حدٍ سواء، مما يضمن من ناحية تكامل الجوانب القطاعية، ومن ناحية أخرى، أن المشاريع مترابطة فيما بينها على المستوى المحلي والإقليمي، وعلى المستويات الإقليمية والوطنية، بما في ذلك الأبعاد والمكونات ذات الصلة عبر الحدود[250].

وقد أكدت الوثيقة أن رومانيا تحتاج إلى سياسة متعددة المراكز تؤكد على شبكة إقليمية قوية ومتماسكة من المناطق الحضرية المتروبولية، التي يجب أن تعمل بوصفها قطباً ومروجاً لعلاقة حضرية ريفية جديدة، بوصفه نموذجاً للتنمية الإقليمية المعتمدة على الأقطاب (المناطق والأقاليم الوظيفية الحضرية)، وعقد الشبكة الوطنية الحضرية، ومحركات للتنمية الوطنية، وتعزيز مساهمة رومانيا في القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي. كما ينبغي لشبكة المناطق (الحضرية المتروبولية) أن تحفز تطوير إمكانية الوصول بين الأقاليم، على المستويين الوطني وعبر الوطني للوصول إلى التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي[251].

وبالتالي يمكن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بتوجيه السياسات العامة في اتجاهين: أولهما يتعامل مع تحفيز النمو الاقتصادي في المناطق البطيئة النمو. والثاني نشر النمو الاقتصادي من مناطق أكثر تطوراً نحو مناطق أقل نمواً، بواسطة عملية إعادة توزيع وطنية. في كلتا الحالتين، يجب أن تسود المبادئ القائمة على "القدرة على توليد الدخل" على تلك القائمة على "التضارب في الدخل"[252].

رابعاً– سياسات واستراتيجيات التنمية متعددة المراكز في رومانيا:

تشير الدراسات أنه في عام 2008، اتبعت رومانيا اتجاهاً للتنمية أحادية المركز، ويرجع ذلك أساساً إلى إمكانات النمو في منطقة BUCHAREST ILFOV، مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18.2٪؛ إذ تم في العام 2008 دفع النمو الاقتصادي الوطني إلى الأمام من قبل منطقة واحدة فقط (BUCHAREST ILFOV)، و القليل من المساعدة من المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية. **وبدءاً من عام 2009، يمكن ملاحظة الاتجاه نحو التطور اللامركزي على مستوى جميع مناطق التنمية الثمانية.**

يُظهر هذا التكوين الجديد للتنمية الإقليمية، الذي يأخذ في الاعتبار أيضاً استمرار التفاوتات الحالية، إمكانية ظهور أقطاب نمو جديدة في المناطق الأقل نمواً للاستفادة من التنمية متعددة المراكز. وبالتالي فإن

---

[250] VRABETE, MIHAELA, (2008), THE ROMANIA 2030 SPATIAL DEVELOPMENT STRATEGIC CONCEPT–A TRIGGER FOR THE REFORM IN SPATIAL PLANNING, **ROMANIAN REVIEW OF REGIONAL STUDIES**, Volume IV, Number 2, p50-62, Bucharest, Romania, p54.

[251] المرجع السابق.

[252] Irina, C., R, Flavian, C, Dumitru, F, (November, 2012), Arguments for Polycentricity in Romanian Regional Development in the Context of European Union Cohesion Policy, **European Integration - Realities and Perspectives**, p431-434, Romania, p433-434.

المناطق الأكثر ازدهاراً ستقلل من أهميتها النسبية؛ إذ تشير اتجاهات التطور التي تم تحليلها إلى أن التطور متعدد المراكز في رومانيا يشكل شرطاً لإضعاف هذه المناطق، بالسماح للمناطق الفقيرة بتسجيل معدلات أعلى من النمو الاقتصادي. مما يؤدي إلى تطور متعدد المراكز في التوازن المكاني، من ثمّ، سيقلل الاختلافات الاقتصادية. وبهذه الطريقة، سيتم تحقيق أهداف التماسك والقدرة التنافسية المنصوص عليها في الوثائق الرسمية للاتحاد الأوروبي والموصي بها من أجل التنمية المستدامة للبلاد[253].

يهدف سيناريو "Polycentric Romania" إلى التطوير المكاني للإقليم الوطني في المناطق الواقعة حول بعض النوى (المدن الكبيرة أو المتوسطة التي تتركز فيها الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية) بالإضافة إلى المدن المترابطة بكفاءة مع الأراضي الأوروبية[254].

وقد اعتمدت استراتيجية التنمية متعددة المراكز على تصنيف أقطاب التنمية من حيث قدرة الاستقطاب وتحديد المحاور الهيكلية التي ستتخصص في الوقت نفسه مع زيادة قدرة الاستقطاب؛ إذ يوفر إسقاط اللامركزية المكانية شبكة مرتبة تتكون من مستويات صنع القرار، التي ستضع استراتيجيات لتحقيق الخصائص الإقليمية؛ إذ صمم نموذج التنمية متعدد المراكز الاتجاهات المكانية التي يجب اتباعها بعملية اللامركزية للحصول على الوظيفة المحلية المثلى.

خامساً– إسقاط الهيكل المكاني متعدد المراكز على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية فيرومانيا:

يشمل نموذج التطوير متعدد المراكز مستويات عديدة من أنظمة اتخاذ القرار، كل واحد يحتوي على أنظمة هرمية للتجمعات البشرية، ويتم توفير نقل المعلومات بين المستويات بواسطة آليات مؤسسية لهذا الغرض[255].

وقد طُوِّر النموذج متعدد المراكز في رومانيا على أساس خمسة مستويات لنموذج صنع القرار (العاصمة، والأقطاب الوطنية، والأقطاب الإقليمية، والأقطاب شبه الإقليمية وأقطاب النمو) الذي يتضمن نوى مرتبة تبادلية تنموية ومنظمة في شبكات. واستند تطوير هذا النموذج إلى **الهياكل التبادلية النظرية داخل أنظمة التجمعات الحضرية وتعطيل عمليات إعادة التوازن الوظيفي التي تؤدي إلى تحسين مؤقت للعلاقات بين هياكلها الرئيسية[256].**

---

[253] Irina, C., R, Flavian, C, Dumitru, F, (November, 2012), Arguments for Polycentricity in Romanian Regional Development in the Context of European Union Cohesion Policy, **European Integration - Realities and Perspectives**, p431-434, Romania, p433-434.

[254] Manole, S.D., Pitești, Tache, A.V., MeiŢă, V., and Petrișor, A.I, (2020, 27, March), Analysis of Romanian Polycentricity Based on Functional Urban Areas, **Annals of the Austrian Geographical Society**, Vol. 161, pp. 161–188, Vienna, Austria, p182.

[255] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania, p103.

[256] المرجع السابق، ص102.

وقد أُخذت مجموعة من المعايير في الاعتبار عند تحليل مؤشر القدرة على الاستقطاب، وهي[257]:

- حجم السكان والجاذبية.
- القوة والقدرة التنافسية الاقتصادية.
- خدمات الاستقطاب القادرة على التعليم العالي.
- عدد المدن الأقل مرتبة في منطقة النفوذ (التأثير).
- التمثيل الإقليمي ووجهات النظر لدعم توطيد التجمعات الإقليمية.

وتتميز الشبكة متعددة المراكز بأنها منظمة بحيث تتسبب في مركزية أحادية قصيرة المدى على المستوى الإقليمي بتعزيز الأقطاب الوطنية. في حين سيتم إنتاج عملية اللامركزية على المدى المتوسط والطويل بمستويات أدنى ودستور مناسب للمساحة فيما يتعلق بممرات الوصول بين أقطاب التنمية. وجنباً إلى جنب مع عملية اللامركزية، سيتم أيضا تطوير مكونات صنع القرار في الأقطاب المحلية وداخل المنطقة[258].

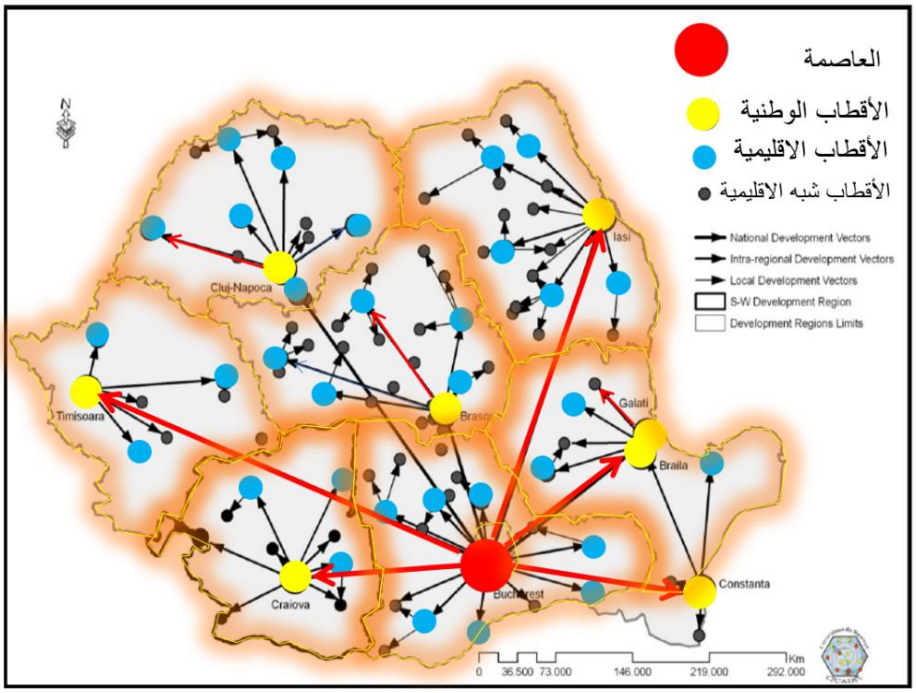

الشكل (3-40) الشبكة الوطنية متعددة المراكز في رومانيا، المصدر: 259

- **إقليم العاصمة:** تحتل العاصمة مكانة مهمة بتمثيلها الإقليمي وإمكانيتها الديمغرافية وجاذبيتها وقوتها الاقتصادية وقدرتها الاستقطابية لخدمات التعليم العالي وعدد المدن التابعة. وهي تلعب الدور الأكثر أهمية في الهيكل متعدد المراكز، وهو إنشاء استراتيجيات وأقطاب التنمية وتنسيقها على المستوى الوطني. **وتتمثل مهمتها** الرئيسية في

[257] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania, p103.

[258] المرجع السابق، ص 104.

تنسيق الشبكات متعددة المراكز الإقليمية لوضع استراتيجيات التنمية وتنفيذها، بما في ذلك تكييفها مع الخصائص الإقليمية. وبناءً على خصوصيات المجال الخاضع لنفوذها. تزداد درجة الخصوصية ومع الانتقال إلى المستوى المحلي؛ إذ يشمل مستوى القرار داخل المنطقة المدن ذات القدرة الكبيرة على الاستقطاب، وأيضاً ويحتوي المستوى المحلي على أقطاب التنمية المحلية ومراكز النمو[259].

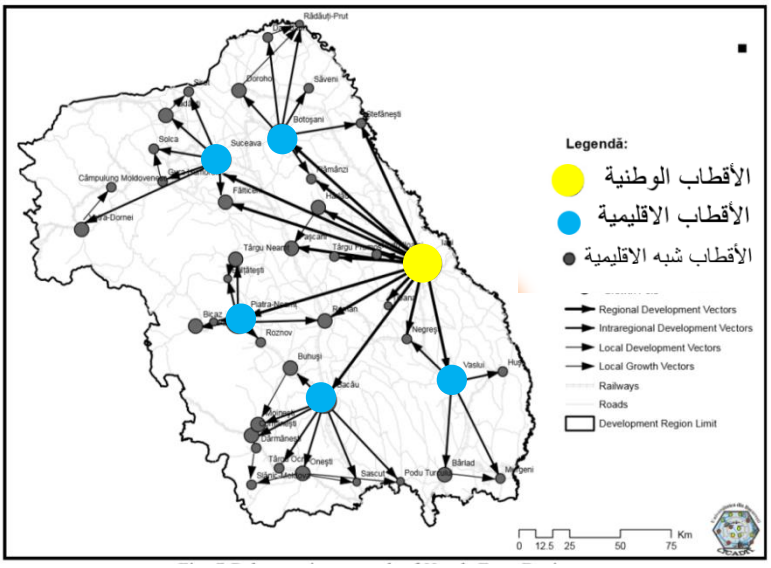

الشكل (3-41) شبكة متعددة المراكز لمنطقة الشمال الشرقي،

المصدر: 261، بتصرف الباحثة

في المنطقة الشمالية الشرقية، صُممت شبكة هرمية متعددة المراكز تتمحور حول مدينة iasi، التي لديها مجموعة من مراكز التنمية الوطني، وهو محرك حقيقي لهذه المنطقة، (الشكل 3-41)؛ إذ إن هيكلة أقطاب شبكة التنمية هي نتيجة التصنيع المهيمن قبل عام 1990 وبعض الوظائف المتطورة كالجامعة[260].

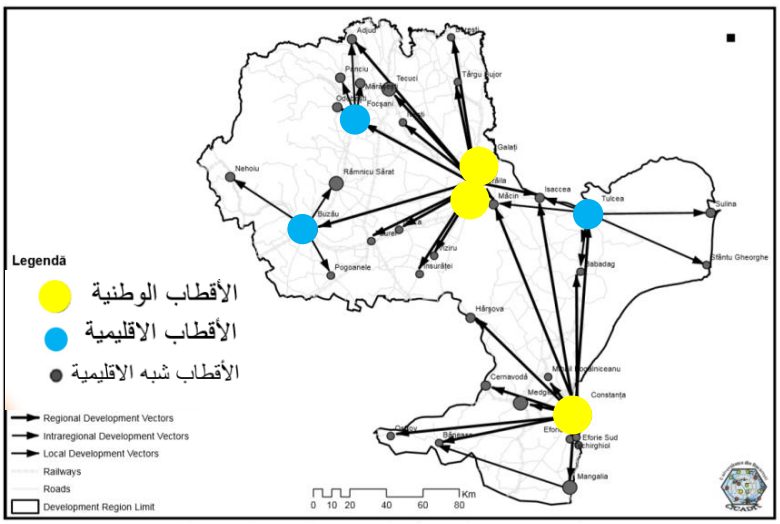

الشكل (3-42) شبكة متعددة المراكز في المنطقة الجنوبية الشرقية،

المصدر: 259، بتصرف الباحثة

– **في المنطقة الجنوبية الشرقية**، تتمتع الشبكة متعددة المراكز بخاصيتين هامتين فهي شبكة ثنائية القطب، والمنطقة الوحيدة حيث توجد منطقة منافسة، "Galati –Brilla"، التي إلى جانب

[259] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania, p103.

[260] المرجع السابق، ص 105.

مدينة "Constansa" تدير الشبكة متعددة المراكز (الشكل3-42)[261].

وعلى المستوى الإقليمي، يفرض كل من "Constansa " و"Galati " و"Brilla ذواتهم بالقيم العالية لقدرة الاستقطاب، كما تشمل الشبكة متعددة المراكز ثلاثة أقطاب إقليمية للتنمية **يتم فرضها بواسطة الوظائف التي يشغلونها على المستوى الإقليمي**. في حين على مستوى أقطاب التنمية المحلية ومراكز النمو، تم فرض العديد من التجمعات محلياً بواسطة **وظائف الزراعة والتعدين وحتى الصناعية**[262].

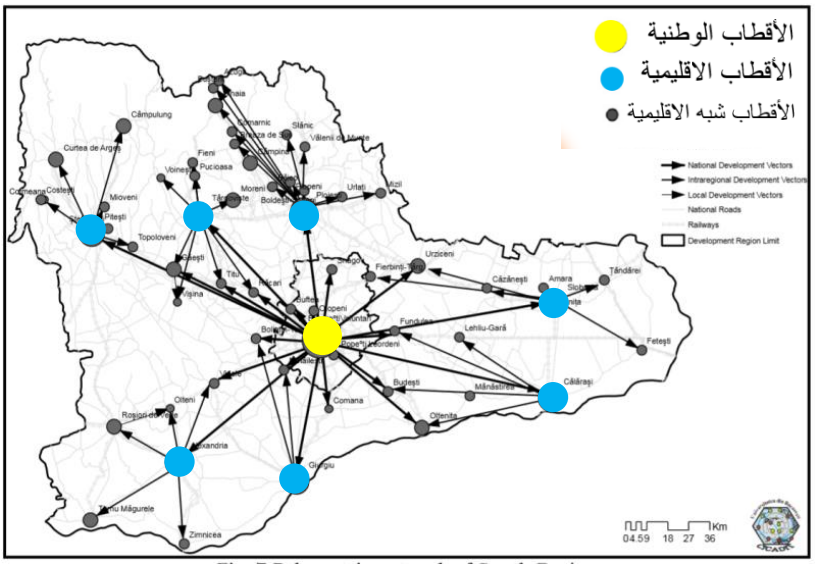

الشكل (3-43) شبكة متعددة المراكز في اقليم المنطقة الجنوبية،
المصدر: 281، بتصرف الباحثة

- **في المنطقة الجنوبية:** صممت شبكة جنوب المركز من قبل مناطق تطوير أقطاب التنمية الهرمية من الجنوب BUCHAREST ILFOV، وفقاً لقدرتها على الاستقطاب (الشكل 3-43)؛ إذ يتم تحقيق تنسيق الشبكة متعددة المراكز من قبل العاصمة، التي سجلت أعلى قيمة لمؤشر قدرة الاستقطاب، والذين تمكنوا من تكوين شبكة متعددة المراكز بشكل فردي على مستوى العاصمة. وعلى المستوى الأقاليمي والمحلي، فرضت بعض أقطاب التنمية نفسها بواسطة ديناميكيات مهمة للأنشطة الاقتصادية، التي تتطلبها الشبكة المحلية للتجمعات، ويخضع تشغيل هذه الشبكة متعددة المراكز ذات التعقيد العالي إلى اللامركزية الإدارية في مستويات صنع القرار الأقل، وبالتالي ضمان الأداء الأمثل محلياً[263].

[261] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania, p105.

[262] المرجع السابق، ص 105.

[263] المرجع السابق، ص 106.

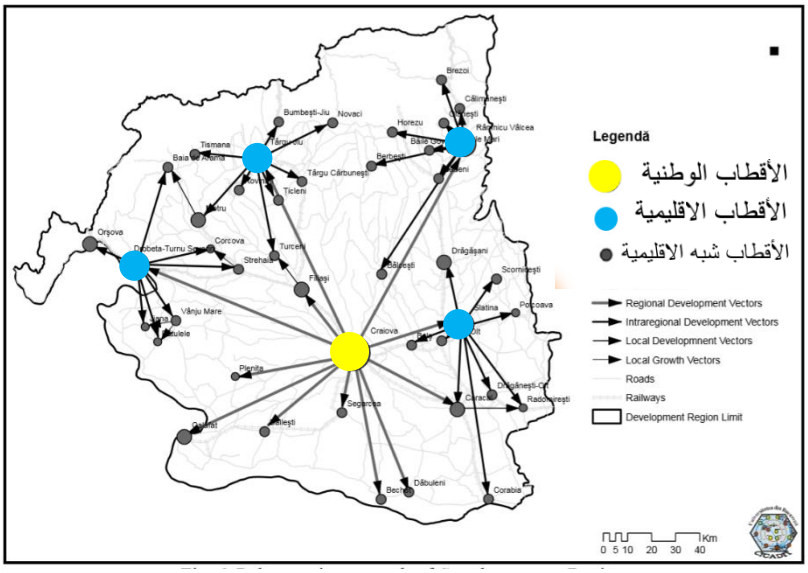

الشكل (3–44) شبكة متعددة المراكز للمنطقة الجنوبية الغربية،

المصدر: 281، بتصرف الباحثة

– **في المنطقة الجنوبية الغربية:** تقوم (Craiova) بتنسيق الشبكة الجنوبية الغربية متعددة المراكز (الشكل3–44)، ففي الإسقاط المكاني لهذه الشبكة تم أخذ المناطق المحرومة في الاعتبار، التي تغطي جزءاً مهماً من جنوب المنطقة التنموية هذه. وهنا تم تخصيص بعض أقطاب التنمية، التي يمكن أن تصبح أقطاباً محلية في منظور بعض أقطاب التنمية الجيدة[264].

وقد تم بشكل مماثل تنظيم الشبكة متعددة المراكز لباقي الأقاليم كما في الشكل (3–45).

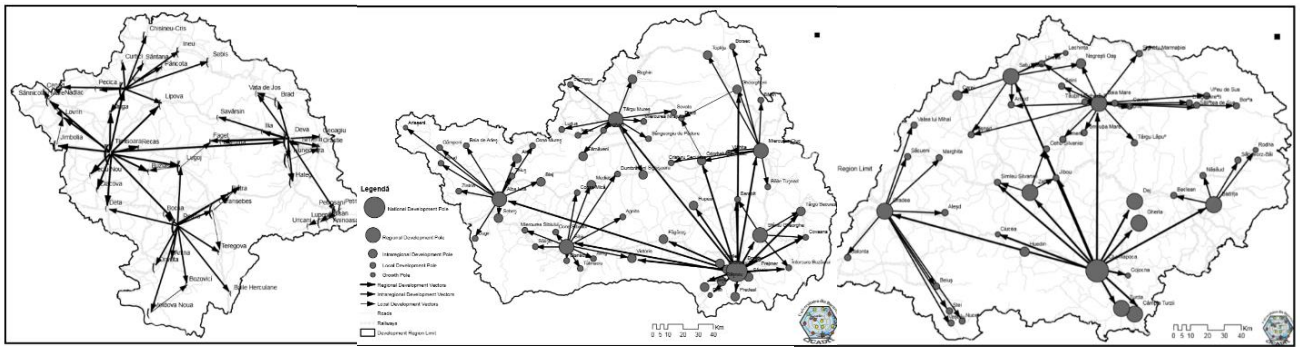

الشكل (3–45) تعدد المراكز في الإقليم الشمالي الغربي والأوسط والغربي، المصدر: 264

وارتبطت خطط التنمية الإقليمية بسياسة النقل والبنية التحتية التي أثرت في التنمية متعددة المراكز في رومانيا؛ إذ أعطت الحكومة الرومانية الأولوية لتحديث الطرق الوطنية والطرق المحلية.[265].

[264] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania, p108.

[265] ESPON 1.1.1, (August, 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, Sweden, p199.

سادساً– التنمية متعددة المراكز في بوخارست:

إن الأولويات التي تبرز بوصفها جزءاً من التنمية متعددة المراكز وتعزيز الشراكة الحضرية الريفية تتعلق في تعزيز التنمية والابتكار اللامركزي بواسطة الربط الشبكي بين المناطق الحضرية والبلدات، وكذلك إقامة علاقات تعاون جديدة بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية. ويتطلب تنفيذها العملي منح أهمية خاصة لنظام النقل بوصفه عاملاً يربط الهيكلين (الحضري والريفي) وكذلك لتطوير دورها بوصفها قطباً ممنوحاً لبعض التجمعات[266].

يعد تخطيط المنطقة الحضرية لمدينة بوخارست وتطويرها حاجة موضوعية لكل من التطور العام للمدينة وللتنمية الإقليمية والمحلية للإقليم بالتعاون مع العاصمة؛ إذ يتكون الإطار الرئيسي لإقليم العاصمة من شبكة الطرق الرئيسية التي تتلاقى في المدينة. وتتكون المنطقة الحضرية من وجهة النظر الإدارية من 94 وحدة إدارية تمتد على 5 مقاطعات (الشكل3–46). كما تتقاطع أهم الطرق الوطنية في بوخارست، وبعض الطرق الدولية، مما ينمي الاستعمالات التنموية التجارية فهي مولد للتنمية الاقتصادية والتعليم العالي ولوضع المحاور التنموية الإقليمية الأمر الذي سيسمح بتعزيز وظائف العاصمة الأوروبية التي تسعى لها مدينة بوخارست، ومن ناحية أخرى تطوير أقطاب محلية ذات تأثير إقليمي[267].

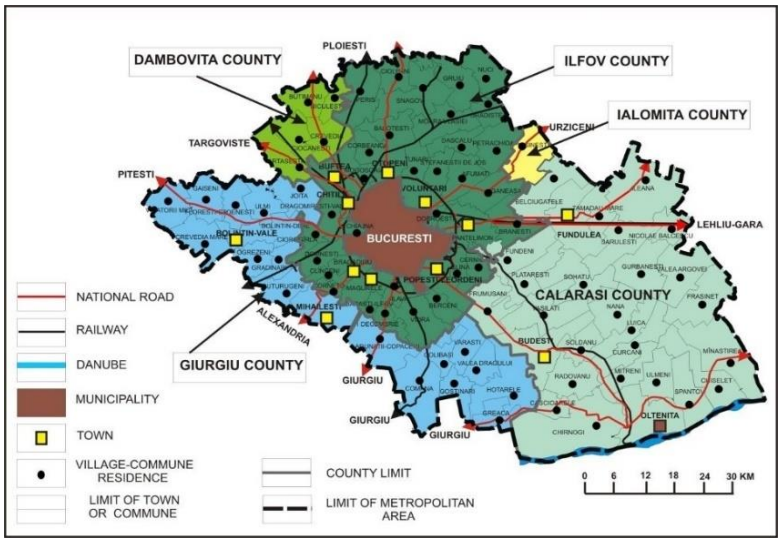

الشكل (3–46) العاصمة بوخارست، المصدر: 266

سابعاً– مشاريع تطوير البنية التحتية للنقل (خطط نظام النقل):

في سياق تطوير الشبكة الحضرية تم تعزيز تنمية النقل والبنية التحتية بواسطة الطرق الدائرية؛ إذ يتطلب التكوين الحالي لشبكة المراكز الحضرية تعزيزاً للمدن الواقعة على مستويين دائريين (الشكل 3–46) يقع أحدهما

[266] Tălângăa, C., Zamfira, D., Stoicaa, I., V., (2010), URBAN-RURAL INTERFACE, POLYCENTRIC DEVELOPMENT ANDTRANSPORTATION SYSTEMS. CASE STUDY: BUCHAREST METROPOLITAN AREA, **HUMAN GEOGRAPHIES – Journal of Studies and Research in Human Geography,** n 4.2 pag47-52, Bucharest, Romania, p48.

[267] المرجع السابق، ص49.

في المنطقة المجاورة مباشرة للعاصمة، والآخر يقع على مسافة أكبر. ومن أجل زيادة دورها في الاستقطاب، ودور بعض التجمعات الريفية، هناك حاجة لبعض المتطلبات:

– يجب أن تصبح مدن " Otopeni "و"Voluntari" و"Pantelimon" و"Leordeni" "Popeşti" و "Măgurele" و "Bragadiru" و"Chitila" نقاط اتصال حقيقية لنظام النقل الحضري في العاصمة بنظام النقل الإقليمي عن طريق استخدام السكك الحديدية الالتفافية في العاصمة والطريق الدائري[268].

ويمكن تحقيق ذلك من خلال استكمال المشاريع المذكورة سابقاً، مع تصميم طريق دائري جديد وبنائه أي التطور بالتوازي مع الطريق الدائري الذي يهدف إلى ربط تلك التجمعات، وكذلك الاتصال بالطرق السريعة الموجودة أو الطرق السريعة قيد الإنشاء. ومن ثمّ، يؤدي تكوين نظام نقل إقليمي حقيقي بالاشتراك مع المشاريع الوطنية لتطوير شبكات النقل إلى **تعزيز دور المحاور الحضرية الموجودة، وظهور التجمعات الريفية بوصفها محاور استقطاب محلية**[269].

ثامناً– دور المدن المتوسطة والصغيرة في شبكة التنمية متعددة المراكز في رومانيا:

تلعب المدن المتخصصة والمدن الحضرية دون الإقليمية والمحلية والمدن من الدرجة الثانية والثالثة دوراً رئيسياً في ضمان التنمية الإقليمية المتوازنة ودعم الملف التنافسي الوطني؛ إذ إنها تقلل من مستوى ضغوط التنمية على المناطق الحضرية الرئيسية الوظيفية على المستوى الإقليمي، والقيام بوظائف متخصصة، مكملة للمهام العديدة للمناطق الوظيفية الحضرية الأكبر؛ كما تسهم المدن الصغيرة والمتوسطة إسهاماً كبيراً في تحفيز عملية التحضر، بهيكلة إمكانية الوصول المادي وإمكانية الوصول إلى المعرفة على المستوى دون الإقليمي والمحلي، وهي أيضاً مهمة في تطوير علاقات جديدة مع المناطق الريفية[270].

وتشكل المناطق الريفية أكثر من 89٪ من إجمالي أراضي رومانيا؛ إذ يعيش فيها ما يقارب نصف سكان رومانيا. كما يمكن للمناطق الريفية أن تلعب دوراً مهماً في التنمية والمساهمة الوطنية في الملف التنافسي للاتحاد الأوروبي، بالجاذبية المكانية، واستخدام الشباب، في سياق تحفيز التنمية الإقليمية المتوازنة[271].

---

[268] Tălângăa, C., Zamfira, D., Stoicaa, I., V., (2010), URBAN-RURAL INTERFACE, POLYCENTRIC DEVELOPMENT ANDTRANSPORTATION SYSTEMS. CASE STUDY: BUCHAREST METROPOLITAN AREA, **HUMAN GEOGRAPHIES – Journal of Studies and Research in Human Geography,** n 4.2 pag47-52, Bucharest, Romania, p51.

[269] المرجع السابق، ص51.

[270] VRABETE, MIHAELA, (2008), THE ROMANIA 2030 SPATIAL DEVELOPMENT STRATEGIC CONCEPT – A TRIGGER FOR THE REFORM IN SPATIAL PLANNING, **ROMANIAN REVIEW OF REGIONAL STUDIES**, Volume IV, Number 2, p50-62, Bucharest, Romania, p54.

[271] المرجع السابق، ص54.

- نتائج وتوصيات التجربة الرومانية:

- من أهم النتائج التي توصلت إليها التجربة:

1- هناك إمكانية في رومانيا للحد من تأخر التنمية القائمة بين الأقاليم، بواسطة ظهور أقطاب نمو جديدة وتطويرها المستدام داخل المناطق الأكثر فقراً. ومن ثمّ، فإن الحل لتقليل التفاوتات الاقتصادية الحالية هو تنمية متعددة المراكز متوازنة على المستوى الإقليمي، الذي يعارض التطور الأحادي المركز.

2- من التحليل يتبين أنه يمكن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بتوجيه السياسات العامة في اتجاهين: تحفيز النمو الاقتصادي داخل المناطق الأقل نمواً ونشر النمو الاقتصادي من المناطق الأكثر تقدماً إلى المناطق الأقل تقدماً، بعملية إعادة توزيع وطنية[272].

3- إنّ السياسات المتعلقة بالتنمية متعددة المراكز الإقليمية يجب أن يكون لها نواة قوية وليس المراكز الحضرية فقط، ولكن التكتلات الصناعية التنافسية أيضاً[273].

4- يتطلب النموذج متعدد المراكز للتنمية في رومانيا **نهجاً جديداً لإدارة الأراضي بإعادة تنظيمها من حيث العلاقات بين مكونات النظام المصنفة في التجمعات**؛ إذ إن استراتيجية التنمية متعددة المراكز هي طريقة لإعادة تأهيل المناطق ذات المشاكل الهيكلية الرئيسية، وضمان إدارة إقليمية فعالة، وتخطيط مكاني بواسطة الآليات المؤسسية التي تتعامل مع تخطيط التنمية[274].

5- يوفر نموذج التطوير متعدد المراكز الدعم العلمي للمخططين صانعي القرار لتحقيق أهداف المجتمع في تنمية المناطق الرئيسية.

6- تعتمد عملية التنمية متعددة المراكز على عدد كبير من العوامل، لذلك من أجل تعظيم فوائدها يجب التحكم في هذه التنمية وتوجيهها بواسطة سياسات واستراتيجيات ملائمة.

7- يمكن لصياغة استراتيجية تنمية متعددة المراكز وتحديد مناطق حضرية وظيفية أن تخلق الأسس الوطنية لتحديد الأولويات والأهداف والاحتياجات لتطوير شبكة متعددة المراكز فعالة من الناحية الوظيفية، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالاستراتيجيات الإقليمية والمحلية.

8- إن انشغال صانعي القرار بتوحيد الشبكة الإقليمية متعددة المراكز سيؤدي إلى هيكلة نظام فعال لنقل الابتكارات والممارسات الجيدة من مستوى النظام الأوروبي فوق الوطني إلى المستوى المحلي، وبهذه الطريقة تسهم في إعادة تأهيل النظم الريفية التي تستفيد من سياق ملائم موات للتنمية[275].

---

[272] Irina, C., R, Flavian, C, Dumitru, F, (November, 2012), Arguments for Polycentricity in Romanian Regional Development in the Context of European Union Cohesion Policy, **European Integration - Realities and Perspectives**, p431-434, Romania.

[273] المرجع السابق.

[274] PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Romania.

[275] HUMEAU, J.B., PEPTENATU, D., PINTILII, R., DRĂGHICI, C., SCHVAB, A., (2010, 20, June)**,** The role of polycentric network in the demographic dynamic of human settlements**, Journal of Urban and Regional Analysis,** vol. II, 1, 2010, p.25-37, Bucharest, Romania.

- **التوصيات:**

1- من الضرورة أن يركز اتجاه البحث الإضافي على دور التكتلات الرومانية الحضرية والصناعية في تكوين التنمية الإقليمية المتوازنة[276].

2- ضرورة تطوير شراكة حضرية وجديدة متعددة المراكز ومتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية، وضمان المساواة في الوصول إلى البنى التحتية والمعرفة والتنمية المستدامة.

3- ضرورة تركيز سياسة التنمية متعددة المراكز على تحفيز القوى المحلية في المراكز المستدامة حديثاً[277].

4- من الضروري تحسين الإدارة والحكم الرشيد في اجتذاب تمويل الاتحاد الأوروبي، ولاسيما في مجال التأهيل العالي لقوة العمل، وتطوير تقنيات الإنتاج التنافسية وحماية البيئة.

- **مخطط تحليلي للتجربة الرومانية:**

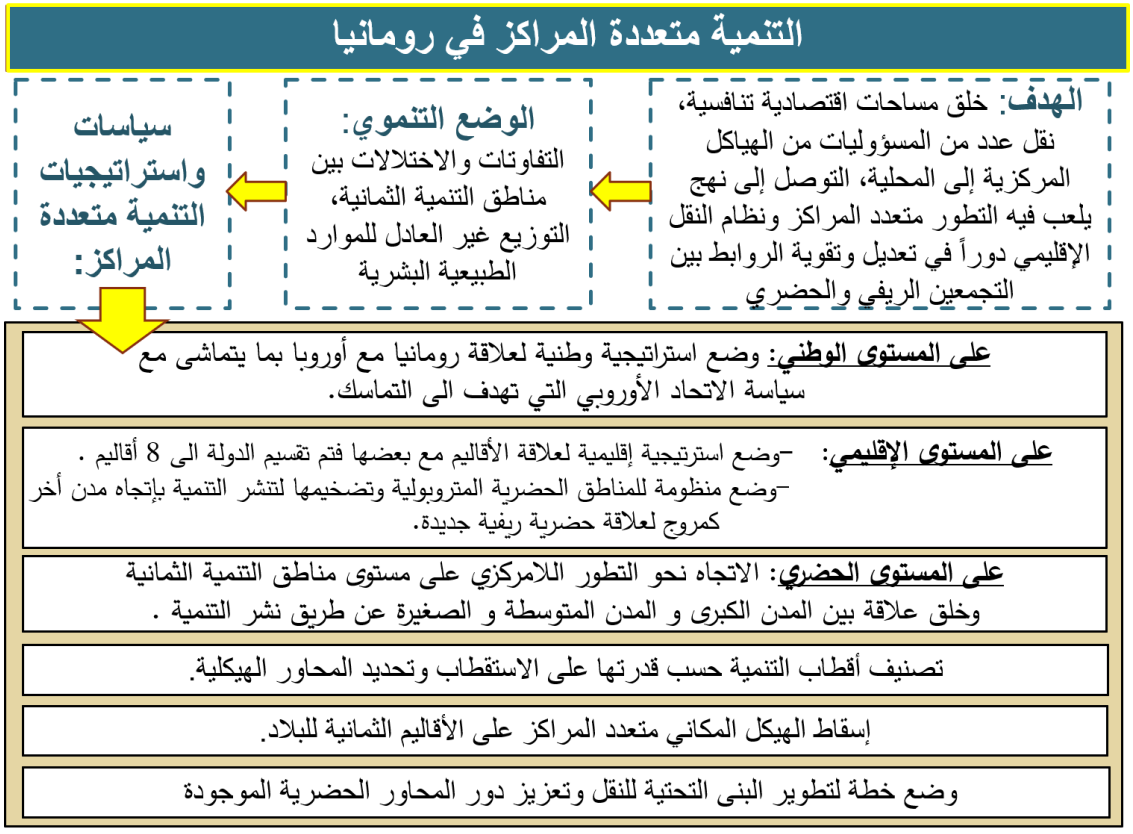

الشكل (3-47) مخطط تحليلي للتجربة الرومانية، المصدر: إعداد الباحثة

[276] Irina, C., R, Flavian, C, Dumitru, F, (November, 2012), Arguments for Polycentricity in Romanian Regional Development in the Context of European Union Cohesion Policy, **European Integration - Realities and Perspectives**, p431-434, Romania.

[277] Manole, S.D; Piteşti, Tache, A.V Bucharest, MeiŢă, V. Bucharest, Petrişor, A.I Bucharest, 2020, January, Analysis of Romanian Polycentricity Based on Functional Urban Areas, **Annals of the Austrian Geographical Society**, Vol. 161, pp. 161–188, (Vienna) 2019.

3-3- التحليل المقارن للتجارب المدروسة:

إن الغاية من التحليل المقارن هي كشف النقاب عن نقاط التشابه بين التجارب وكذلك نقاط التباين فيما بينها:

3-3-1- نقاط التشابه:

لكل تجربة نتائج عملية خاصة بها، إلا أنها اشتركت بمجموعة نقاط مثل:

- فيما يتعلق بسياسات التنمية متعددة المراكز، حاولت جميع التجارب تعزيز النظام الحضري متعدد المراكز مع مجموعة من النظم الفرعية، ومدعومة بمحاور التنقل، واستراتيجيات التعاون بين الريف والحضر، وزيادة أهمية المدن الصغيرة.

- تبنت التجارب السابقة جملة من الأهداف، إلا أن هدفها الأول والمشترك بينها هو تعزيز هيكل مكاني متماسك واقتصاد متكامل يعتمد على أسلوب الشبكة.

3-3-2- نقاط الاختلاف:

- تميزت التجارب المدروسة في بعض الآليات والسياسات المتبعة في التنمية متعددة المراكز، نذكر منها:

- في التجربة البرتغالية: شملت السياسات دمج الأشكال المختلفة للمكان، إيجاد توازن بين الساحل ذي الكثافة الأكبر والقاعدة الاقتصادية الجيدة والأراضي الريفية الداخلية منخفضة الكثافة، مع محاولة تحقيق التكامل بينهما، ووضع برنامج موجه نحو التخصص.

- في التجربة الفنلندية: تطوير شبكة المرور وإمكانية الوصول الذي يؤثر بدوره في وضع الوظائف ولا مركزية الشكل الحضري، مع زيادة كفاءة استخدام الأراضي على طول جميع الطرق السريعة الشريانية وتحويلها إلى مساحات حضرية، وتقسيم منطقة هلسنكي إلى ثماني فئات تختلف من حيث موقعها داخل الشكل الحضري أو المسافة عن وسط المدينة أو الاتصال بشبكات النقل العام.

- في التجربة البولندية: اعتماد وتيرة تطور مختلفة لكل مركز حضري، وتخفيف العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي عززت دور وارسو في المنطقة بشكلٍ مفرط، وإنشاء نظام نقل عملي وفعال، وتحديث شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكريس المزيد من الاهتمام للعمل عن بعد.

- في التجربة الرومانية: ظهر التباين بين التجارب من حيث مقياس التنمية متعددة المراكز؛ إذ يتطابق المقياس الصغير (micro) مع التجربة الفنلندية، والمقياس (miso) مع التجربة البولندية، والمقياس (macro) مع التكامل الحضري على المستوى الإقليمي في التجربة الرومانية والبرتغالية.

2-5- الدروس المستفادة من التجارب المدروسة:

من تحليل التجارب المدروسة نستخلص مجموعة من الدروس التي يمكن الاستفادة منها عند دراسة حالة مدينة اللاذقية، نذكر منها:

1- يمكن تصحيح الاختلالات في المدن بتنفيذ نظام نقل إقليمي، مع تعزيز دور الاستقطاب في المدن، وكذلك في تحسين العلاقات بين التجمعات. (التجربة الرومانية)

2- ضرورة العمل على تعزيز الروابط الوظيفية بين المناطق الحضرية والريفية، بحيث تكون تدابير السياسات الهادفة إلى التعاون بين المناطق الحضرية وبين المناطق الحضرية والريفية متميزة وفقاً لسياقات إقليمية محددة، (التجربة البرتغالية)

3- ضرورة تشديد الرقابة على البناء المشتت وتوجيه النمو (التجربة الفنلندية).

4- ضرورة التحكم في التنمية متعددة المراكز وتوجيهها بواسطة سياسات واستراتيجيات معينة لتعظيم فوائدها. (التجربة الرومانية)

5- سياسة التنمية متعددة المراكز يجب أن تركز بشدة على تحفيز القوى المحلية في المراكز المستدامة حديثاً. (التجربة الرومانية)

3-6- خلاصة الفصل الثالث:

بعد تناول التجارب الخاصة بالتنمية متعددة المراكز بالدراسة والتحليل، تبيّن تعدد السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدت حسب خصوصية كل تجربة، وحسب الأهداف والاحتياجات المرجوة منها والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجيات الإقليمية والمحلية.

فمنها من اقترح إيجاد توازن بين المناطق ذات الكثافة العالية والمناطق منخفضة الكثافة،

أو تقليل الأهمية النسبية للمناطق الأكثر ازدهاراً والسماح للمناطق الفقيرة بالنمو،

أو ربط شبكة المدن بشبكة النقل ودعم فكرة الروابط الوظيفية مع اللوجستية.

إلا أن هذه التجارب **اشتركت** في دراسة التنمية متعددة المراكز على **المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية كافة،** وحاولت تعزيز النظام الحضري متعدد المراكز **مع مجموعة من النظم الفرعية.**

وقد أظهرت التجارب مجموعة النقاط التي يجب التركيز عليها لتحقيق نموذج التنمية متعدد المراكز، وضرورة تحديد جانب التركيز المطلوب منها، باعتبارها طريقة لإعادة تأهيل المناطق ذات المشاكل الهيكلية الرئيسية وضمان إدارة فعالة وتخطيط مكاني متوازن.

الشكل (3-48) نتائج الإطار النظري – المصدر: إعداد الباحثة

الباب الثاني: (الإطار العملي للبحث)

4-الفصل الرابع: التنمية المكانية في اللاذقية وإمكانية تطبيق سياسة التنمية المتعددة المراكز عليها

المقدمة:

تُعد قضايا التحضر والنمو الحضري من أكثر القضايا الموجهة للتنمية في العالم على حد سواء، بما يمارسه ذلك من ضغوط على مختلف المستويات في المدن، وبما يسببه من إشكاليات تبين نطاق التحدي الذي تواجهه معظم البلدان ولاسيما النامية منها التي لم تكن مخططاتها التنظيمية مصممة أصلاً لمواجهة مثل تلك الإشكاليات[278].

ومدينة اللاذقية كغيرها من المدن تواجه مشاكل تنموية عديدة منها العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية، وسيطرة المنطقة المركزية على كامل الإقليم، وتزايد عدد سكانها وخصوصاً في ظل الأزمة، مما يتطلب تحليل وضعها التنموي الراهن، والوضع الراهن للتجمعات الريفية والحضرية والعلاقة القائمة بينها، لتحديد نقاط الضعف والقوة، والقدرة على تحديد الأولويات ووضع الأهداف والسياسات والاستراتيجيات لتطوير منهجية دراسة العملية التنموية فيها بحيث تتماشى مع نموذج التنمية متعددة المراكز التي أثبتت فعاليتها في ربط المدينة التجمعات الحضرية والريفية كافة، والاستفادة من الموارد والطاقات الموجودة فيها في تحسين الوضع العام لهذه التجمعات.

لتحقيق ذلك سيتم في هذا الفصل استعراض الوضع التنموي في سورية بما فيه البرنامج الوطني السوري فيما بعد الحرب 2030، مع رصد الوضع التنموي لمحافظة اللاذقية في ظل الأزمة السورية وما خلفته من آثار فيها والأخص مدينتها، ثم عرض الجهات الإدارية التي تعمل بالتخطيط التنموي بالمحافظة وعمل كل منها، وصولاً إلى تحديد التوجهات التنموية المستقبلية، ثم إسقاط نموذج التنمية متعددة المراكز على مدينة اللاذقية ومحيطها الحيوي وفق المصفوفة التي تم التوصل إليها في الفصل السابق من تحليل التجارب.

4-2- دراسة التنمية الإقليمية في محافظة اللاذقية وفق نموذج التنمية متعدد المراكز:

بعد ما تم التوصل إليه في الفصل السابق للتجارب المدروسة، سيتم فيما يلي إسقاط نموذج التنمية متعددة المراكز على الحالة المدروسة لمدينة اللاذقية ومحيطها الحيوي وفق المراحل الموضحة فيما يلي:

---

[278] ميا، صفاء، (2014)، **تطوير منهجية إعداد المخططات التنظيمية كأداة أساسية لتنمية المدن السورية (دراسة حالة مدينة اللاذقية)**، دكتوراه، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ع.ص: 305.

المرحلة الأولى: الموقع والإشكالية التنموية والأهداف المرجوة، وتتضمن:

1- الموقع.

2- إشكالية التنمية.

3- أهمية دراسة الموقع.

4- تحديد الأهداف المرجوة من التنمية متعددة المراكز في إقليم اللاذقية.

المرحلة الثانية: تحليل الوضع الراهن للموقع، ويتضمن:

1- الوضع التنموي في سورية.

2- الوضع الحالي للتنمية في اللاذقية.

المرحلة الثالثة: التوجهات التنموية المستقبلية في اللاذقية.

المرحلة الرابعة:

1- تحديد ركائز الشبكة متعددة المراكز (المورفولوجيا، الشبكة العلائقية، الحوكمة).

2- تشكيل شبكة المراكز.

وسيتم تناولها بالتفصيل في الفقرات الآتية:

4-2-1- الموقع والهدف وإشكالية التنمية:

1- الموقع:

تتميز محافظة اللاذقية بأهميتها الإدارية والوظيفية وبموقعها الجغرافي[279].

وتعدّ جزءاً من الإقليم الساحلي الذي يتكون من مجموع محافظتي اللاذقية وطرطوس، ويتكون من عدد من المميزات الطبيعية الحيوية والموقع الاستراتيجي المؤثر وطنياً، وتبلغ

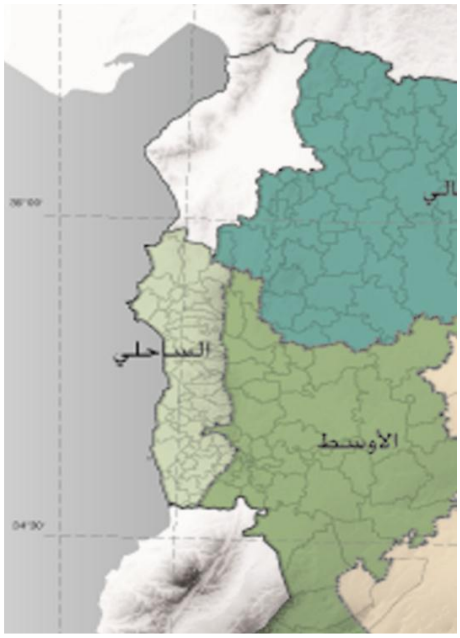

الشكل (4-1) الإقليم الساحلي في سورية، المصدر: هيئة التخطيط الإقليمي 2018

[279] واقع البيانات والمعلومات للإقليم الساحلي، (25، تشرين الثاني، 2018)، هيئة التخطيط الإقليمي، دمشق، سورية، ص4.

مساحته بحدود (4296) كم2 ويسكنه قرابة 1,74 مليون نسمة، أي ما يعادل 8,7% من سكان سورية[280].

نظراً لحساسية الموارد الطبيعية وهشاشتها، ولأهمية الواجهة البحرية الضيقة والشريط الساحلي المحدود في خدمة الاقتصاد والتنمية الوطنية، ما يستدعي إدارتها بما يساعدها على تأديتها لدورها التنموي على المستويين الإقليمي والوطني، ويتميز الإقليم الساحلي بأنه[281]:

- منصة أساسية للتجارة الخارجية عبر المرافئ السورية والمصبات النفطية.
- يلعب دوراً أساسياً في السياحة المحلية والإقليمية.
- يحوي موارد طبيعية غنية وأرضاً خصبة صالحة للزراعة.

وقد أكسب هذا الموقع محافظة اللاذقية مزايا خاصة بها على مستويات عدة، فعلى مستوى المدينة (الخدمات اليومية)، وعلى مستوى المحافظة (أهمية إدارية وخدمية)، وعلى مستوى القطر (مزايا سياحية وترفيهية ومزايا اقتصادية بسبب وجود المرفأ).

الشكل (4-2) التقسيم الإداري لمحافظة اللاذقية،

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام GIS

تقسم المحافظة إدارياً إلى أربع مناطق، وهي منطقة اللاذقية، ومنطقة جبلة، ومنطقة القرداحة، ومنطقة الحفة، وتعد منطقة اللاذقية المنطقة الإدارية الرئيسية ومركز المحافظة؛ إذ تتبع لها المناطق الأخرى إدارياً[282].

2- إشكالية التنمية:

يُعدّ خلل التوازن التنموي أحد أهم مشكلات التنمية في اللاذقية، فتركز النشاطات الاقتصادية في بعض المناطق وتفاوت مؤشرات التنمية البشرية والبنى التحتية كان واضحاً وضوحاً كبيراً؛ إذ تمثل التحدي الأساسي في تحقيق التوازن التنموي والتغلب على ظاهرة تركز السكان في منطقة معينة، في حين يتركز الإنتاج في منطقة أخرى.

وقد تبيّن أن تمركز الوظائف والفعاليات الإدارية في المدينة وجذبها لسكان المحافظة يشكل عبئاً إضافياً على مدينة اللاذقية. ويدل ذلك على أنها أحادية المركز بدرجة عالية.

3- تحديد الأهداف المرجوة من التنمية متعددة المراكز في إقليم اللاذقية:

---

[280] واقع البيانات والمعلومات للإقليم الساحلي، (25، تشرين الثاني،2018)، هيئة التخطيط الإقليمي، دمشق، سورية، ص4.

[281] المرجع السابق، ص9.

وفقاً لتوصيات الدراسات المعدة عن محافظة اللاذقية والإقليم الساحلي، وبعد النظر في أهداف التجارب التي طبقت التنمية متعددة المراكز في العالم، يكون الهدف الرئيسي لتنمية إقليم اللاذقية:

تطوير نظام حضري متعدد المراكز ومتوازن وشراكة حضرية– ريفية جديدة، وضمان المساواة من حيث الوصول إلى البنية التحتية والمعرفة، **والاستثمار الأمثل للموارد**، وحماية الميراث الطبيعي والثقافي.

4-2-2- تحليل الوضع الراهن للموقع:

وتتضمن هذه المرحلة عرضاً للوضع التنموي في سورية عموماً ومحافظة اللاذقية وتحليله وفق المستويات الرئيسية الثلاثة (المستوى الوطني، المستوى الإقليمي، المستوى المحلي)، كما يلي:

1- الوضع التنموي في سورية.

1- يُعدّ **خلل التوازن التنموي الجغرافي** أحد أهم مشكلات التنمية في سورية في مرحلة ما قبل الحرب، وقد نجم هذا الخلل بصورةٍ رئيسية عن اعتماد خطط التنمية المحلية على التخطيط السنوي الأقرب للموازنات السنوية في ظل غياب الخطط المتوسطة والطويلة الأمد للمحافظات السورية[283]. واستنادا لتقرير التنمية الصادر عام 2009 عن البنك الدولي، فإن نصف الإنتاج العالمي كان ينحصر في 1,5% من مساحة الأرض، **تم في تلك الفترة طرح مجموعة من المشاريع الإقليمية في أجزاء معينة من الأقاليم، وجميع هذه المشاريع اعتمدت التوجه التخطيطي (محور التنمية) كأسلوب يتم من خلاله تقليل الأهمية الملقاة على عاتق المدن الكبرى في تخفيف حدة التباينات الإقليمية ومعالجة تداخل العلاقات بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية[284].**

2- وقد عمقت الحرب خلل التفاوت التنموي بين المحافظات والمناطق بصورة كارثية، وألقت بأعباء كثيرة على جهود التوازن التنموي[285]؛ إذ خلت محافظة اللاذقية من الأضرار المباشرة بفعل الحرب، ولكنها تعرضت لحمولات سكانية كبيرة نتيجة التهجير، ما أدى إلى تدهور العديد من الموارد، لاسيما الاعتداء على السهل الساحلي[286].

---

[283] البرنامج الوطني التنموي ل "سورية فيما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية "سورية "2030"، (8، أذار، 2020)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، سورية، ص10.

[284] الخطة الخمسية العاشرة في سورية 2006-2010، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الحكومة السورية، دمشق، سورية، ص80.

[285] البرنامج الوطني التنموي ل "سورية فيما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية "سورية "2030"، (8، أذار، 2020)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، سورية، ص10.

[286] وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني في الجمهورية العربية السورية، (كانون الثاني, 2019)، هيئة التخطيط الإقليمي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، دمشق، سورية، ص27.

2- تحليل الوضع التنموي في محافظة اللاذقية ومدينتها (كل جهة ماذا تفعل):

تشهد سورية منذ بداية عصر التحديث والتطوير توجهاً جديداً نحو تطوير عملية التخطيط بمستوياته كافة لتشمل أهداف تنموية واستراتيجيات معاصرة من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة التي تتكامل مع التخطيط التنموي القطاعي الذي بات العمل به ينذر بفوارق اقتصادية واجتماعية بين المناطق[287].

وكان لقيام العديد من الدراسات الإقليمية في العقد الأخير قبل الحرب وإعداد المصورات المحلية وفق هذا النهج الأثر الأكبر، وفي هذا السياق صدر قانون التخطيط الإقليمي في العام 2010 الذي يهدف إلى تنظيم عملية التخطيط الإقليمي في أراضي البلاد كافة، وتنسيق أدوات التخطيط على ثلاثة مستويات: الوطنية، والإقليمية، والمحلية.

1- على المستوى الوطني:

1- الخطة الخمسية العاشرة (2006- 2010):

اعتمدت سورية مبدأ الخطط الخمسية لتعبئة الموارد المتاحة لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمن الرؤية السياسية الوطنية التي تبلور الحكومة أهدافها وتضع لذلك الخطط السنوية والبرامج الاستثمارية. وكانت الدولة تلعب الدور الرئيسي في توظيف الموارد وذلك قبل العام 2005 مع الخطة الخمسية العاشرة (2006 -2010) والتي كان شعارها تنمية تشاركية محورها المواطن اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، كما هدفت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأغراض منها[288]:

- وضع مخطط إقليمي /طبيعي مكاني واقتصادي، يحول سورية إلى مناطق وأقطاب للنمو.
- الحد من حالة اللاتوازن القائمة بين الأقاليم والمحافظات بتحقيق الإنماء المتوازن والمستدام على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

[287] وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني في الجمهورية العربية السورية، (كانون الثاني, 2019)، هيئة التخطيط الإقليمي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، دمشق، سورية، ص4.

[288] الخطة الخمسية العاشرة في سورية 2006-2010، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الحكومة السورية، دمشق، سورية.

- تنمية الاقتصاد الذي يعتمد على الذات، وتحقيق تنمية متعددة المراكز.

- بناء وإيجاد أقاليم متكاملة ومتوازنة: إذ يتم بناء أقطاب نمو إقليمية متوازنة قائمة على أساليب التنوع والتكامل الإنمائي، وستكون هذه الأقاليم أقطاب جذب للاستثمارات، وستسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، شريطة اعتمادها على مواردها المحلية لأجل استمرار التنمية واستدامتها.

وفي المدة نفسها تم وضع الرؤية الاستشرافية (سورية 2025) التي ركزت على إعادة اكتشاف الطاقات والموارد ورسم الخطط التنموية المحددة والقصيرة المدى في ضوء رؤية بعيدة المدى. بالمقابل استمرت اتجاهات النمو وفق هذه الخطط منعزلة مكانياً مكرسة عدداً من الاختلالات التنموية الناتجة عن عدم مواءمة النمو الاقتصادي المحقق مع معدلات النمو السكاني واستنزاف الموارد[289].

في الأشهر الأولى من عام 2011، كانت الحكومة السورية في طريقها إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطتها الخمسية الحادية عشرة، ولكن ظروف الحرب وما نتج عنها حالت دون استكمال ذلك المشروع.

2- الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي: ويعتبر مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي أولى دراسات هيئة التخطيط الاقليمي على المستوى الوطني، وقد تم التركيز في هذه الوثيقة على تقييم واقع التنمية المكاني على المستوى الوطني؛ إذ تستند على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وفرتها الجهات الوطنية ولاسيما **هيئة التخطيط والتعاون الدولي** وهي الجهة الرديفة الرئيسية لهيئة التخطيط الإقليمي في إعداد الإطار الوطني الذي **يركز على الرؤية والأهداف الشاملة وصياغتها بصورة أسس للتنمية الإقليمية[290].**

واستناداً إلى العملية التحليلية المكانية فقد **حددت وصنّفت الأقاليم التخطيطية وأقطاب التنمية ومراكزها ومناطق التجمعات العمرانية الكبرى ومحاور التنمية ...إلخ.** حدد الإطار الوطني سبعة أقاليم لسورية؛ إذ تقع اللاذقية ضمن الإقليم الساحلي لكن لم يتم إقراره وبقي بصيغة مسودة 2012 إلى أن تم إصدار الإطار الوطني بصيغته النهائية وإقراره في أذار 2022.

3- البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب (الخطة الاستراتيجية لسورية حتى العام 2030):

انطلاقاً من تحليل الواقع الراهن، والتحديات والفرص المتاحة، جرى وضع رؤية شاملة لسورية لعام 2030 ضمن البرنامج الوطني لسورية فيما بعد الحرب الذي وضع الخطة الاستراتيجية لسورية عام 2030، **متضمناً**

---

[289] الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، (2022)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط الإقليمي، دمشق، سورية.

[290] المرجع السابق.

السياسات والإرشادات العامة والأهداف الاستراتيجية في مختلف القطاعات. وقد قام نهج بناء الرؤية الوطنية وما يتصل بها من غايات وأهداف وسياسات على[291]:

- **التشبيك الكلّي والقطاعي والمكاني** لتصحيح الاختلالات الكلية والهيكلية والتنموية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.
- **تحديد مراحل التركيز الاستراتيجي ومحاوره** في كل مرحلة من مراحل البرنامج **وصولاً إلى مرحلة الاستدامة التنموية التي سيجري فيها التركيز على ضمان استدامة النمو الاقتصادي وشموليته، والتشغيل وعدالة التوزيع، وإيلاء مسألة الإصلاح الإداري الأهمية اللازمة.**

2- على المستوى الإقليمي:

وهو الأكثر فاعلية نتيجة العمل على الارتقاء بالخطط؛ إذ تعدّ المحددات التنموية المكانية على المستوى الوطني هي **الوجهات الأساسية للخطط الإقليمية التي ستصدر تباعاً على مستوى الأقاليم التخطيطية لتُستتبع بالدراسات التخطيطية الهيكلية مستقبلاً.** كما يتوقف تحقيق هدف التنمية الوطنية والإقليمية المتوازنة والمستدامة التي اعتمدها القانون على **الانسجام والارتباط بين الخطط المستقبلية مع توجهات الإطار الوطني الصادر والخطط الإقليمية[292].**

يعدّ إصدار وثيقةالإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في العام 2022 حاجة حقيقية ودليلاً مهماً يوجه الخطط التنموية مكانياً على المستوى الإقليمي؛ إذ يمكن تعريفها كإطار عمل تنموي مرتبط بالمكان.

3- على المستوى المحلي:

تتولى السلطات المحلية (البلديات) الدور الأساسي في هذه المرحلة بترجمة توجهات الإطار الوطني وأهدافه ورؤاه والخطط الإقليمية والهيكلية ضمن المخططات العمرانية. وقد جرى تحديد مسؤوليات الإدارات المحلية بتقييم أضرار قطاعات التنمية المحلية وخساراتها، وتفعيل الخطط الوطنية اللامركزية، ووضع خطط تنمية محلية لكل محافظة، والنهوض بمستوى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي وتوزيعها[293].

---

[291] البرنامج الوطني التنموي ل "سورية فيما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية "سورية "2030"، (8، أذار، 2020)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، سورية، ص11.

[292]الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، (2022)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط الإقليمي، دمشق، سورية.

[293] البرنامج الوطني التنموي ل "سورية فيما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية "سورية "2030"، (8، أذار، 2020)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، سورية.

وقد قامت مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي في اللاذقية في العام 2010 بإعداد الدراسة الإقليمية لمحافظة اللاذقية تضمنت مسحاً شاملاً لموارد المحافظة الطبيعية وإمكاناتها، بالإضافة إلى الدراسات الديموغرافية المختلفة لتطور السكان ونموهم فيها، فضلاً عن تحديد إقليم المدينة والعلاقة المتبادلة بينه وبين التجمعات المحيطة به، في محاولة لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة ومنسجمة مع السياسات والاستراتيجيات العامة في سورية.

تتكون محافظة اللاذقية من أربع مناطق رئيسة تتبع إدارياً إلى مدينة اللاذقية مركز المحافظة. ويتبع إدارياً إلى منطقة اللاذقية (118) تجمعاً سكانياً. وتعدّ منطقة اللاذقية بحكم وجود المؤسسات والدوائر الحكومية هي المنطقة الإدارية الرئيسة في المحافظة.

وقد استند هذا التحديد على معيارين رئيسين هما: **الكثافة السكانية، والقاعدة الاقتصادية غير الزراعية؛** إذ **يعدّ حجم القرية انعكاساً لظروف بيئتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى تاريخ نشوء القرية وتطورها. بدراسة التبعية الإدارية للتجمعات البشرية، وُجد أنها اعتمدت اعتماداً أساسياً على الوضع الجغرافي،** ومن الممكن تعديل بعض حدود البلديات بحيث تضم التجمعات الأقرب إليها للوصول إلى أمثل حل لتخديم التجمعات سواء في الجانب الإداري أو الخدمي[294].

وفي السنوات السابقة، فرضت المتغيرات المتسارعة أسلوب عمل يبتعد قليلاً أو كثيراً عن آليات العمل التنموية التي تستند إلى أطر تخطيطية بعيدة ومتوسطة المدى، مع الاضطرار إلى إعداد المشاريع وتنفيذها بصورة جزئية ومنفصلة، ينقصها التنسيق وتؤدي إلى تشتيت الموارد والجهود[295].

إذ تقوم هيئة الاستثمارات بإعطاء مشاريع للمستثمرين دون ضابط مكاني تعطى فيها الأولوية إلى المشاريع الكبيرة، في حين توزع وزارة السياحة ووزارة الإسكان مشاريعها وإعداد خرائط خاصة بها توزيعاً مستقلاً ومنفصلاً الأمر الذي يؤدي إلى نمو مراكز تنموية غير مضبوطة وتكريس الاختلالات التنموية المكانية.

[294] مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة اللاذقية، الدراسة العمرانية، (2010)، مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي، دمشق، سورية، ص3.

[295] البرنامج الوطني التنموي ل "سورية فيما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية "سورية "2030"، (8، أذار، 2020)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، سورية، ص2.

4-2-3- التوجهات التنموية المستقبلية:

1- التوجهات العامة للاذقية وفقاً لوثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني 2022:

يوضح الجدول (4-1) إسقاطاً لأهم التوجهات والاعتبارات المكانية على الإقليم الساحلي حسب الاعتبارات الأساسية للتنمية الإقليمية المقترحة وحجمها كالآتي[296]:

نوع التوجه	المقترح
توجهات اقتصادية	تنافسي
توجهات اجتماعية	متضامنة
توجهات بيئية	حماية بيئية
توجهات عمرانية	شبكات مدن تكاملية

المصدر: وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني، هيئة التخطيط الإقليمي، 2022

وتم اقتراح ما يلي في دراسة واقع البيانات والمعلومات للإقليم الساحلي [297]:

- منطقة صناعية في اللاذقية.
- موقع ثقافي للتنمية ضمن أمد الإطار التخطيطي.
- موقع ثقافي للحماية والتنمية المستقبلية.
- منطقة صناعات زراعية.
- منطقة صناعات حرفية.
- مرسى وميناء صيد ونزهة.

ويوضح الشكل توجهات الإطار الوطني لمنطقة الدراسة من حيث (التعليم العالي – التراث الثقافي والطبيعي – الصناعة– الزراعة– السياحة)

الشكل (4-3) التوجهات والاعتبارات المكانية على الإقليم الساحلي حسب الاعتبارات الأساسية للتنمية الإقليمية المقترحة،

المصدر: هيئة التخطيط الإقليمي، (2018)

---

[296] وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني في الجمهورية العربية السورية، (كانون الثاني, 2019)، هيئة التخطيط الإقليمي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، دمشق، سورية، ص4.

[297] مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة اللاذقية، 2010، سورية.

2- التوجهات التنموية وفقاً للدراسة الإقليمية لمحافظة اللاذقية:

وضعت مقترحات حول قطاعات التنمية **في مدينة اللاذقية ومحيطها الحيوي، وكانت كالآتي**[298]:

1- **في قطاع السكن: تنمية مراكز النواحي الواقعة ضمن الإقليم** (عين البيضة، الهنادي، البهلولية...)، وتنمية التجمعات السكانية والقرى على شكل مجموعات يتم اختيارها بحسب التجانس والسكان، وذلك وفق دراسة شاملة.

2- **قطاع السياحة: محاور التنمية السياحية** (محور شمال المدينة يصل إلى وادي قنديل ويمتد إلى خارج الإقليم ومحور جنوبي المدينة إلى حميميم قبل مدينة جبلة) ومراكز استقطاب سياحية (حول البحيرات وقرب المواقع الأثرية ...).

3- **قطاع الصناعة:** إقامة مجموعة من الصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي مثلاً في (عين البيضاء، دمسرخو...) ورفع الاستثمار الصناعي للمقالع وصناعة الرخام الموجودة في الإقليم.

4- **قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:** التصنيع الزراعي حسب المحاصيل المنتجة، وإقامة مزارع للأسماك في المواقع المناسبة.

5- **قطاع الطرق والمواصلات:** رفع كفاءة الطرق وإعادة النظر بالربط الطرقي للتجمعات السكانية ذات معدل النمو المتدني ضمن حدود الإقليم.

<u>مما سبق نلاحظ أن توجهات الإطار الوطني 2022 تعزز هدف البحث بالسعي نحو شبكات المدن التكاملية متعددة المراكز، كما تدعو الدراسة الإقليمية للاذقية إلى تنمية مراكز النواحي المحيطة باللاذقية كنقطة بداية للشبكة متعددة المراكز.</u>

4-2-4- تحديد ركائز الشبكة متعددة المراكز:

بالاستناد إلى ما تم التوصل إليه في الفصل الثاني والثالث من البحث، يجب تحديد ركائز الشبكة متعددة المراكز، وهي:

- المورفولوجيا.
- الشبكة العلائقية.
- الحوكمة.

فبتحديد هذه الركائز الثلاث نصبح قادرين على تشكيل الشبكة المطلوبة؛ إذ سيتم تناولها بالتفصيل كما يأتي:

[298] الدراسة الإقليمية للإقليم الساحلي، 2022، اللاذقية، سورية.

1- مورفولوجيا الشبكة متعددة المراكز:

يرتبط تعدد المراكز المورفولوجي بتوزيع متوازن من حيث تطوير المراكز. في أغلب الأحيان، يتم قياس التعددية المركزية المورفولوجية بواسطة منحدر خط الانحدار لتوزيع حجم الرتبة للمراكز الحضرية عبر الإقليم أو المناطق الحضرية الوظيفية. وأكثر مؤشرات الحجم استخداماً هي: السكان، والناتج المحلي الإجمالي، والوظائف، والمتسوقون.

تستخدم جميع المناطق الحضرية الوظيفية داخل المنطقة التي يتم تحليلها، أو ربما يتم استبعاد الأكبر منها.

يعالج **البعد المورفولوجي** (الذي يشار إليه باسم التعددية المورفولوجية) أساساً حجم المراكز الحضرية وتوزيعها الإقليمي في جميع أنحاء الإقليم، ويعادل توزيعات أكثر توازناً مع تعدد المراكز.

البعد العلائقي، المشار إليه باسم التعدد الوظيفي، يأخذ الروابط الوظيفية بين التجمعات في الاعتبار، ويُعدّ مجموعة متوازنة ومتعددة الاتجاهات من العلاقات أكثر تركيزاً. تأخذ هذه العلاقات الوظيفية شكل العلاقات بين الشركات (المدخلات – المخرجات)، وتتعلق بتدفقات الأفراد ورأس المال والمعرفة والسلع، إلخ. مرة أخرى؛ إذ إنّ نقطة الانطلاق لدينا هي مورفولوجيا النظام الحضري، وليس ما إذا كانت هناك روابط وظيفية قوية بين المدن بالفعل (إذ إننا لا نريد استبعاد تلك المناطق الحضرية)، فإننا نلتزم هنا بوجهة النظر المورفولوجية. ترتبط الأبعاد المورفولوجية والوظيفية جيدًا بتعريف "كلوسترمان" و"لامبريجز" (2001) المعتمدين في الصفحة السابقة. يشكل هذا التعريف نقطة الانطلاق لفهمنا لمفهوم المناطق الحضرية متعددة المراكز، ويشتمل أيضاً على مناطق حضرية دون روابط وظيفية (قوية)[299].

يتم من أجلها جمع كمية كافية من المعلومات والبيانات وتحليلها بما في ذلك عدد السكان، وعرض العمل والفرص المكانية للقرى والبلدات والبلديات الموجودة في منطقة الدراسة كافة، ثم ترتيبها بحسب أهمية كل مركز أو عقدة، وفي هذا النهج نشير بحجم العقدة إلى عدد السكان وعدد الخدمات وغيرها.

ووفقاً للتجارب المدروسة حدّدت ثلاثة أنواع للمراكز الحضرية أو العقد هي:

1- **المراكز الحضرية الإقليمية:** تحدد بواسطة تركيز السكان المقيمين وأهمية هيكلهم وقاعدتهم الاقتصادية وامتلاك مجموعة واسعة من المرافق والخدمات. ومن أجل تعزيز مساهمتهم في الهيكل متعدد المراكز من المتوقع أن يبرزوا بوصفهم أقطاباً مركزية للتنمية داخل منطقتهم (التجربة البرتغالية)[300].

وبالنسبة للحالة المدروسة تعتبر مدينة اللاذقية مركزاً إقليمياً نتيجة تركيز السكان المقيمين وأهمية هيكلهم وقاعدتهم الاقتصادية وامتلاك مجموعة واسعة من المرافق والخدمات.

[299] EMI, Metropolitan Areas, European Metropolitan network Institute, (2007, Dec,7), **A Strategic Knowledge and Research Agenda on Polycentric Metropolitan Areas,** The Hague, Netherlands, EMI, p: 166, p:18.

[300] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal**, Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p18.

- **المراكز الحضرية الهيكلية:**

والغرض منها تطوير مجموعة متنوعة نسبياً من الوظائف التي تتضمن وظائف متخصصة للغاية. من ثمّ، تظهر بوصفها عقداً هيكلية لتعزيز النظام الحضري الإقليمي بتطوير شبكات ذات مفاصل قوية فوق المحلية مع كل من المراكز الحضرية الإقليمية والمراكز الحضرية المكملة. وعليهم أن يتعاونوا في الترويج المشترك لمساحة اقتصادية اجتماعية تعزز بالمثل المنافسة الإقليمية والتماسك الإنتاجي والثقافي الاجتماعي، كما ينبغي تطوير العلاقات المؤسسية البينية والشبكات المتعددة الوظائف / المواضيعية، في نهاية المطاف بالتكامل مع النظم الحضرية الإقليمية[301].

- **المراكز الحضرية المكملة:**

إنّ هذه المراكز مهمة للحفاظ على الأراضي منخفضة الكثافة وتعزيز العلاقات الحضرية الريفية. فمن أجل أداء دورهم في دعم التماسك الإقليمي، **يجب أن يكون لديهم الحد الأدنى من الخدمات الحضرية الأساسية (**المتعلقة بالبيع بالتجزئة أو الصحة أو التعليم أو الدعم الاجتماعي**)** بوصفها وسيلة لتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية؛ **إذ يؤدي كل من هذه الأنواع مهمة محددة داخل النظام الحضري، ويجب أن يطور بنية معينة للعلاقات بين المقاييس.**

4-3- اختيار الحالة الدراسية:

اختيرت الحالة الدراسية الشكل (4-4) ضمن محافظة اللاذقية.

- **تحديد القرى التي تشكل المراكز الهيكلية والمكملة للشبكة متعددة المراكز:**

يجب تحديد أو اختيار المراكز التي تحقق أعلى درجة في مجموع المعايير التي سيتم عرضها؛ إذ سيتم الاستناد إلى البيانات والمعلومات الواردة في مشروع المخطط الإقليمي للإقليم الساحلي للعام 2020، وهو أحدث مشروع قامت به هيئة التخطيط الإقليمي – الشركة العامة للدراسات الهندسية؛ إذ تضمن المشروع دراسة للمحاور الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للإقليم الساحلي كافة ومن ضمنه منطقة الدراسة.

مع اعتبار مدينة اللاذقية مركزاً حضرياً إقليمياً نتيجة تركيز السكان المقيمين وأهمية هيكلهم وقاعدتهم الاقتصادية وامتلاك مجموعة واسعة من المرافق والخدمات، لن يتم إدراجها في دراسة التصنيف التنموي المقارَن لاختيار المراكز الحضرية الهيكلية والمكملة.

[301] Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal**, Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal, p18.

تحتوي منطقة الدراسة على ثلاث بلدات تمثل مراكز النواحي (الهنادي، البهلولية، عين البيضا)، إضافةً إلى عشرين بلدية أخرى. وهذه البلديات يمكن أن تمثل تجمعات حضرية هيكلية أو مكملة تشكل مع مركز اللاذقية

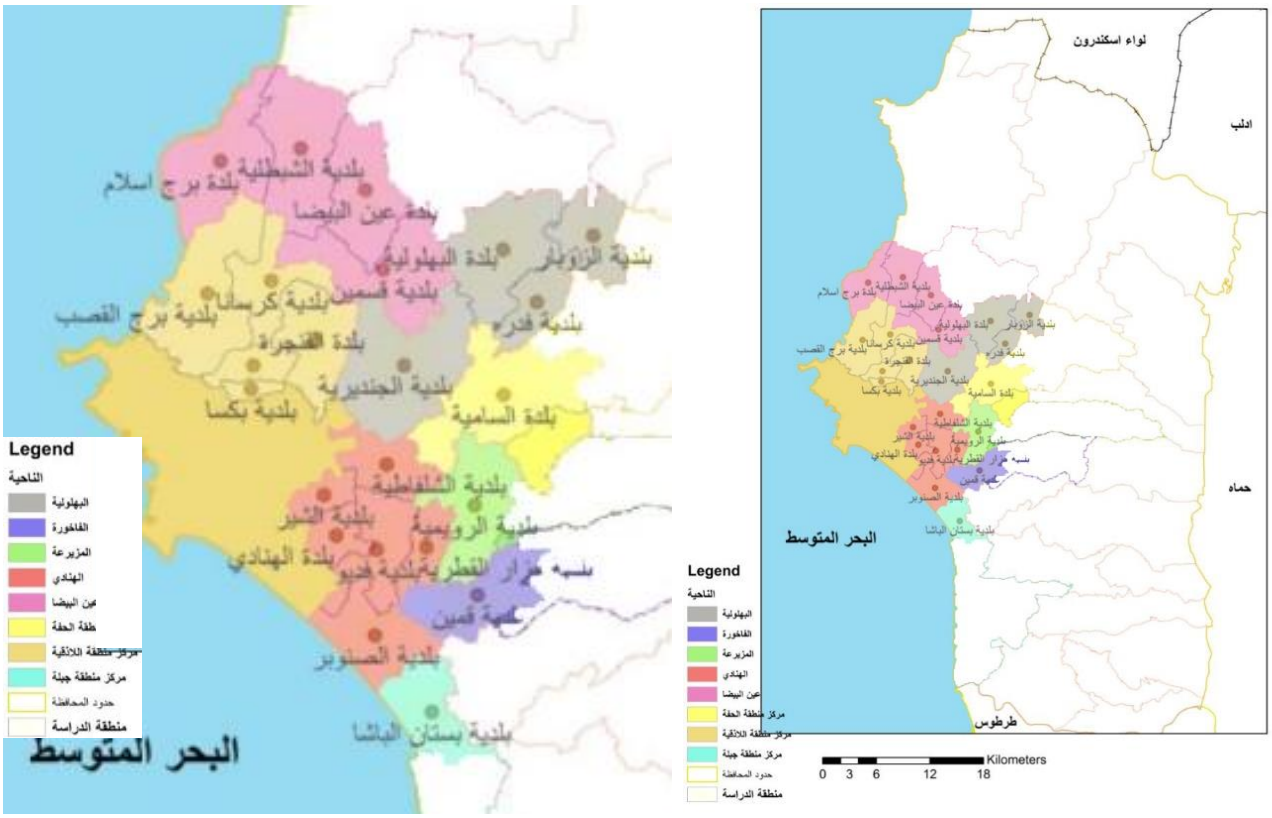

الشكل (4-4) مخطط يوضح حدود الحالة الدراسية ضمن المحافظة، المصدر: إعداد الباحثة باستخدام GIS

الإقليمي عقد الشبكة متعددة المراكز، تخفف عن مدينة اللاذقية إذا تمت تنميتها بحسب ما تمتلكه من خدمات حضرية كمرافق وخدمات حكومية وتجارية وفرص عمل. أما باقي التجمعات العمرانية في منطقة الدراسة فهي قرى ومزارع صغيرة، وهي تعتمد في خدماتها على البلدات أو البلديات المجاورة لها حسب توزيعها المكاني، وبالتالي لا تدخل في دراسة التصنيف التنموي.

ويبين الشكل (4–5) التصنيف الإداري للتجمعات العمرانية في منطقة الدراسة.

الشكل (4–5) مخطط التصنيف الإداري للتجمعات العمرانية الواقعة في منطقة الواسة،

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام GIS

4-3-1- معايير تصنيف التجمعات العمرانية للشبكة المورفولوجية:

بالاستناد إلى التجارب المدروسة في الفصل السابق، حدّدت المعايير التي سيتم تصنيف التجمعات العمرانية على أساسها وبنيت مصفوفة مورفولوجيا الشبكة متعددة المراكز في سبيل اختيار المراكز الهيكلية والمكملة للشبكة متعددة المراكز، وكانت كالآتي:

1- المعيار الاجتماعي: معيار الحجم السكاني للبلدات أو البلديات.

2- المعيار الاقتصادي:

- معيار قوة العمل.
- معيار توفر الأنشطة الاقتصادية.
- معيار توفر الخدمات.

3- المعيار التنموي المكاني: معيار الميزات المكانية والفرص التنموية.

وسيتم عرض هذه المعايير بالتفصيل:

1- معيار الحجم السكاني للبلدات أو البلديات. والميزات الاجتماعية الديموغرافية:

حُدّد الحجم السكاني للتجمعات العمرانية في منطقة الدراسة اعتماداً على دراسة المحور الديموغرافي للإقليم الساحلي للعام 2020 الذي قامت به هيئة التخطيط الإقليمي. وتبيّن الأشكال الآتية تحاليل عدّة لمعطيات سكان التجمعات بغية الوصول إلى فهم أوضح لتوزع السكان في منطقة الدراسة:

الشكل (4-2) التجمعات العمرانية ذات عدد سكان أكبر من 500 (عدا مدينة اللاذقية).

يوضح الجدول (4-2) حجم السكان وتوزعهم النسبي في التجمعات الموجودة بمنطقة الدراسة:

الرقم	البلديات	عدد السكان
1	بلدية بكسا	5173
2	بلدة القنجرة	9378
3	بلدية برج القصب	13593
4	بلدية مشيرفة الساموك	10931

5	بلدية الجنديرية	9894
6	بلدية الشلفاطية	6093
7	بلدة الهنادي	5487
8	بلدية فديو	7252
9	بلدية الصنوبر	10311
10	بلدة برج اسلام	14525
11	بلدة عين البيضا	4550
12	بلدية بستان الباشا	4483
13	بلدية الزوبار	5098
14	بلدية مزار القطرية	4896
15	بلدية قسمين	5576
16	بلدة السامية	6373
17	بلدية الشير	5465
18	بلدة البهلولية	9308
19	مدينة الحفة	7370
20	كرسانا	10861
21	بلدية قمين	10117
22	بلدية الرويمية	6236
23	الشبطلية	9688

المصدر: الدراسة الديموغرافية المعدة للإقليم الساحلي 2020، هيئة التخطيط الإقليمي

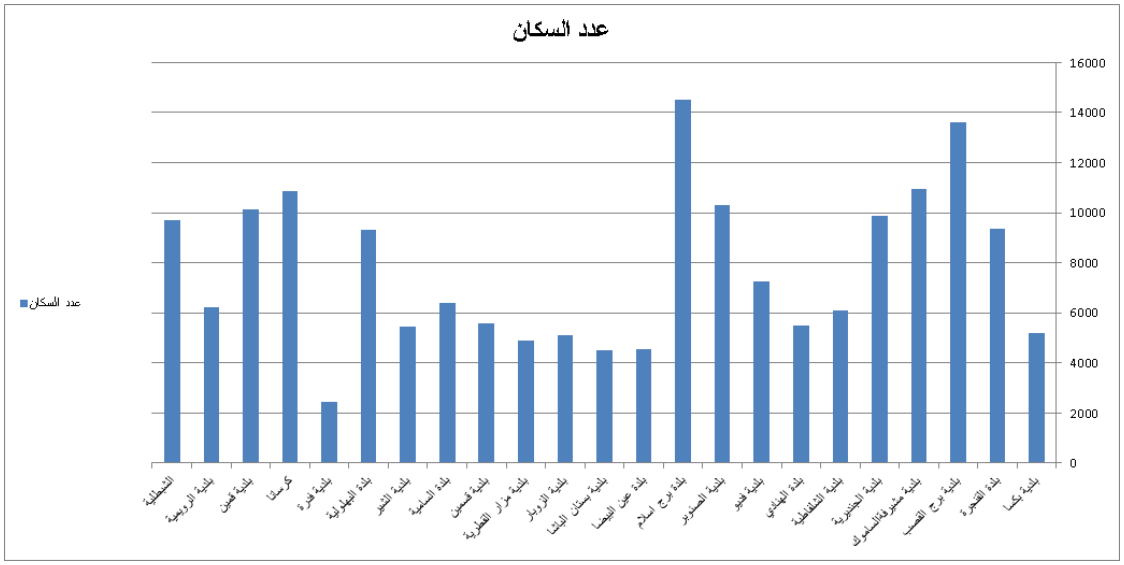

الشكل (4-6) تصنيف التجمعات حسب عدد السكان (عدا مدينة اللاذقية)

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى معلومات الدراسة الديموغرافية المعدة من قبل هيئة التخطيط الإقليمي

2- معيار قوة العمل:

يبين الجدول (4-3) نسبة المشتغلين والمتعطلين في البلدات والبلديات الموجودة بمنطقة الدراسة بالاستناد إلى الدراسة الديموغرافية المعدة للإقليم الساحلي 2020:

الرقم	البلديات	المتعطلون والمشتغلون	
		المشتغلين	المتعطلين
1	بلدية بكسا	100	0
2	بلدة القنجرة	86.7	13.3
3	بلدية برج القصب	96.9	3.1
4	بلدية مشيرفة الساموك	86.2	13.8
5	بلدية الجنديرية	92.5	7.5
6	بلدية الشلفاطية	70.8	29.2
7	بلدة الهنادي	36.2	63.8

8	بلدية فديو	69.8	30.2
9	بلدية الصنوبر	83.8	16.2
10	بلدة برج اسلام	82.5	17.5
11	بلدة عين البيضا	100	0
12	بلدية بستان الباشا	53.8	46.2
13	بلدية الزوبار	83.3	16.7
14	بلدية مزار القطرية	93.3	6.7
15	بلدية قسمين	34.8	65.2
16	بلدة السامية	71.9	28.1
17	بلدية الشير	51.9	48.1
18	بلدة البهلولية	79.4	20.6
19	مدينة الحفة	76.5	23.5
20	كرسانا	95.7	4.3
21	بلدية قمين	72.2	27.8
22	بلدية الرويمية	85	15
23	الشبطلية	93.3	6.7

المصدر: الدراسة الديموغرافية المعدة للإقليم الساحلي 2020، هيئة التخطيط الإقليمي

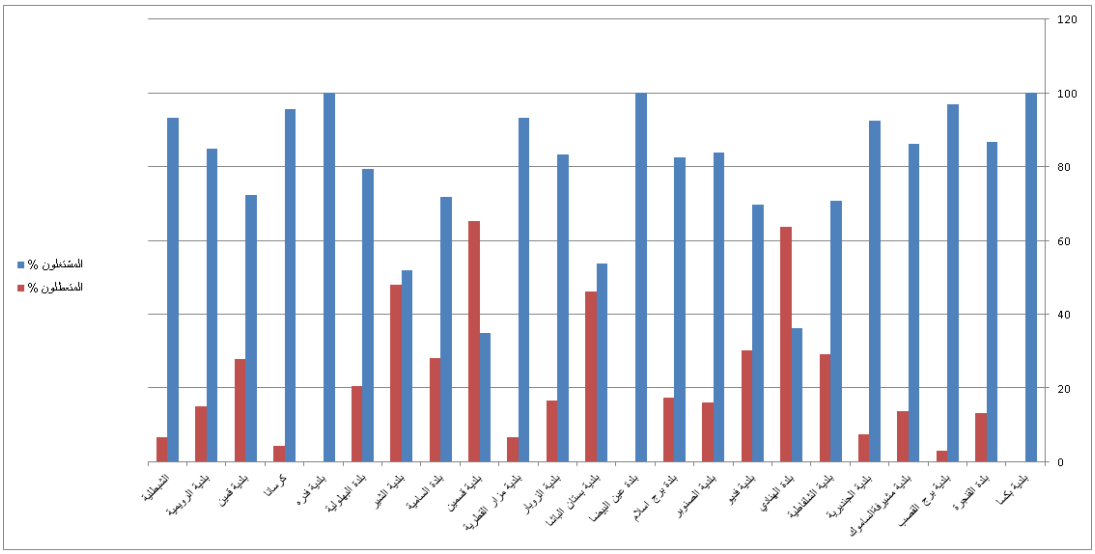

الشكل (4-7) نسبة المشتغلين والمتعطلين في البلدات والبلديات الموجودة بمنطقة الدراسة،

المصدر: إعداد الباحثة، بالاستناد لمعلومات هيئة التخطيط الإقليمي المعدة للإقليم الساحلي 2020.

3- معيار معدل النشاط الاقتصادي:

يبين الجدول الآتي معدل النشاط الاقتصادي في البلديات الموجودة بمنطقة الدراسة، وهي:

الجدول (4-4) معدل النشاط الاقتصادي المنقح في البلديات الموجودة بمنطقة الدراسة،

المصدر: هيئة التخطيط الإقليمي- الدراسة المعدة للإقليم الساحلي 2020

	البلديات	معدل النشاط الاقتصادي
1	بلدية بكسا	50.0
2	بلدة القنجرة	26.3
3	بلدية برج القصب	32.0
4	بلدية مشيرفة الساموك	19.3
5	بلدية الجنديرية	159.2
6	بلدية الشلفاطية	20.3
7	بلدة الهنادي	47.6
8	بلدية فديو	62.8

9	بلدية الصنوبر	78.9
10	بلدة برج اسلام	37.4
11	بلدة عين البيضا	45.4
12	بلدية بستان الباشا	0.8
13	بلدية الزوبار	9.7
14	بلدية مزار القطرية	17.4
15	بلدية قسمين	33.6
16	بلدة السامية	93.2
17	بلدية الشير	40.5
18	بلدة البهلولية	66.0
19	مدينة الحفة	40.0
20	كرسانا	52.8
21	بلدية قمين	133.7
22	بلدية الرويمية	38.7
23	الشبطلية	20.4

المصدر: هيئة التخطيط الإقليمي– الدراسة المعدة للإقليم الساحلي 2020

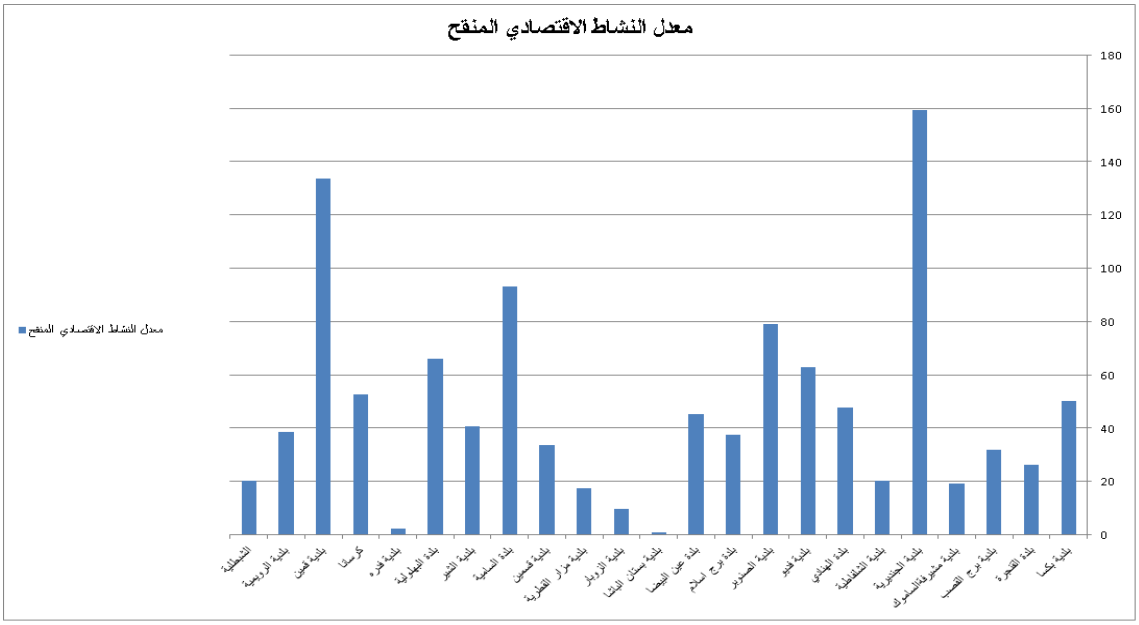

الشكل (4-8) معدل النشاط الاقتصادي في البلديات الموجودة بمنطقة الدراسة،

المصدر: إعداد الباحثة، بالاستناد إلى معلومات هيئة التخطيط الإقليمي المعدة للإقليم الساحلي 2020.

4- معيار توفر الخدمات:

يسهم هذا المعيار في معرفة التجمعات العمرانية التي تحتوي خدمات مركزية تخدم نفسها وتخدم القرى المجاورة، وكلما ازدادت نسبة الخدمات غير الأساسية في التجمع زادت أهميته بالنسبة للقرى المجاورة، ومن ناحية أخرى يساعد هذا المعيار على معرفة التجمعات العمرانية التي يوجد فيها حجم معين من الخدمات يمكن استكماله والبناء عليه لتحويل هذا التجمع إلى عقدة هيكلية أو مكملة ضمن الشبكة متعددة المراكز.

تم الاعتماد على مسح الدراسة الإقليمية للإقليم الساحلي 2020 /محور الخدمات/ الذي ضم قاعدة بيانات للخدمات المتوافرة في كل تجمع عمراني موجود في منطقة الدراسة من بنى تحتية، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية.

الجدول (4-5) الوزن النسبي للخدمات،

اسم الخدمة	الوزن النسبي	اسم الخدمة	الوزن النسبي
رياض أطفال	1	مستشفى	2

مدرسة ابتدائية	2	مستوصف صحي	2
مدرسة اعدادية	1.5	مركز ثقافي	1.5
مدرسة ثانوية عامة	2	منشآت سياحية	2
مدرسة ثانوية مهنية	2	معهد متوسط	2
جامعة	2		

المصدر: إعداد الباحثة، بالاستناد إلى معلومات هيئة التخطيط الإقليمي المعدة للإقليم الساحلي 2020.

ويوضح الجدول الآتي حجم الخدمات ضمن التجمعات الموجودة بمنطقة الدراسة:

الجدول (4-6) توفر الخدمات في منطقة الدراسة،

الرقم	البلديات	معيار توفر الخدمات
1	بلدية بكسا	7
2	بلدة القنجرة	19
3	بلدية برج القصب	5
4	بلدية مشيرفة الساموك	7
5	بلدية الجنديرية	10
6	بلدية الشلفاطية	6
7	بلدة الهنادي	17
8	بلدية فديو	8
9	بلدية الصنوبر	8
10	بلدة برج اسلام	9

11	بلدة عين البيضا	25
12	بلدية بستان الباشا	10
13	بلدية الزوبار	8
14	بلدية مزار القطرية	7
15	بلدية قسمين	17
16	بلدة السامية	15
17	بلدية الشير	6
18	بلدة البهلولية	46
19	بلدية فدره	4
20	كرسانا	12
21	بلدية قمين	16
22	بلدية الرويمية	12
23	الشبطلية	18

المصدر: هيئة التخطيط الإقليمي- الدراسة المعدة للإقليم الساحلي 2020

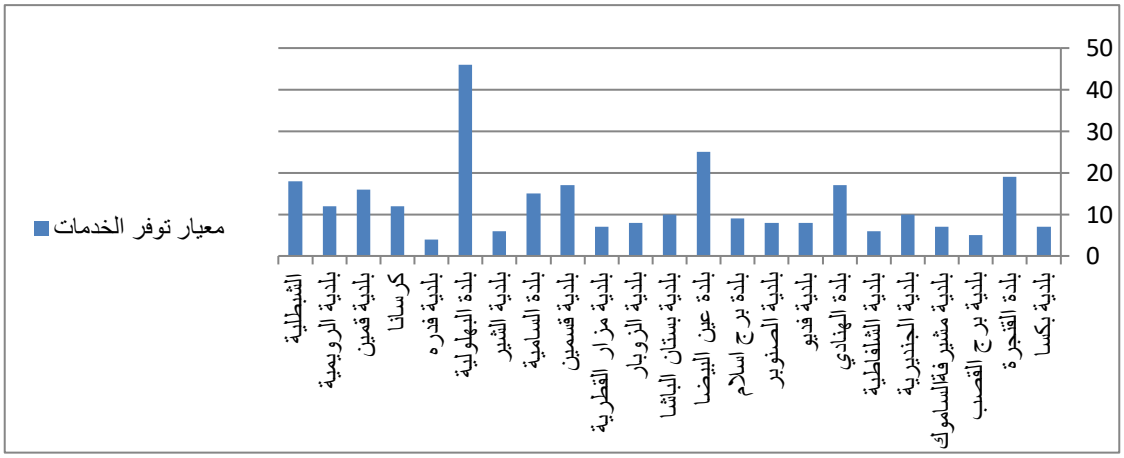

الشكل (4-9) توفر الخدمات ضمن منطقة الدراسة، المصدر: إعداد الباحثة، بالاستناد إلى معلومات هيئة التخطيط الإقليمي المعدة للإقليم الساحلي 2020

5- معيار الميزات المكانية والفرص التنموية.

وتتضمن:

1- **توافر الأراضي الصالحة للزراعة.**

2- **توافر المياه الجوفية والسطحية.**

3- **وجود الثروات الباطنية.**

4- **وجود الإمكانات السياحية.**

5- **وجود الثروات الحيوانية.**

6- **خطوط النقل العام.**

حيث يوضح الجدول (4-7) توزع الفرص المكانية ضمن منطقة الدراسة،

الرقم	البلديات	معيار الميزات المكانية والفرص التنموية
1	بلدية بكسا	9
2	بلدة القنجرة	13
3	بلدية برج القصب	37
4	بلدية مشيرفة الساموك	24
5	بلدية الجنديرية	34
6	بلدية الشلفاطية	16
7	بلدة الهنادي	10
8	بلدية فديو	18

9	بلدية الصنوبر	20
10	بلدة برج اسلام	30
11	بلدة عين البيضا	30
12	بلدية بستان الباشا	19
13	بلدية الزوبار	15
14	بلدية مزار القطرية	12
15	بلدية قسمين	32
16	بلدة السامية	36
17	بلدية الشير	7
18	بلدة البهلولية	32
19	بلدية فدره	20
20	كرسانا	5
21	بلدية قمين	21
22	بلدية الرويمية	24
23	الشبطلية	30

المصدر: هيئة التخطيط الإقليمي- الدراسة المعدة للإقليم الساحلي 2020

لمعرفة هرمية التجمعات العمرانية أو تصنيفها ضمن منطقة الدراسة واللازمة لتشكيل مورفولوجيا الشبكة متعددة المراكز، استخدمت منهجية التحليل المكاني التي يؤمنها برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

إذ صنفت البيانات المكانية الخاصة بكل معيار وعرضت بشكل خرائط تربط القيم الخاصة بكل معيار مع التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية ضمن منطقة الدراسة، وحصلنا على خمس خرائط تخص الخمسة الخاصة بتصنيف التجمعات العمرانية وهي موضحة في الشكل (4-10).

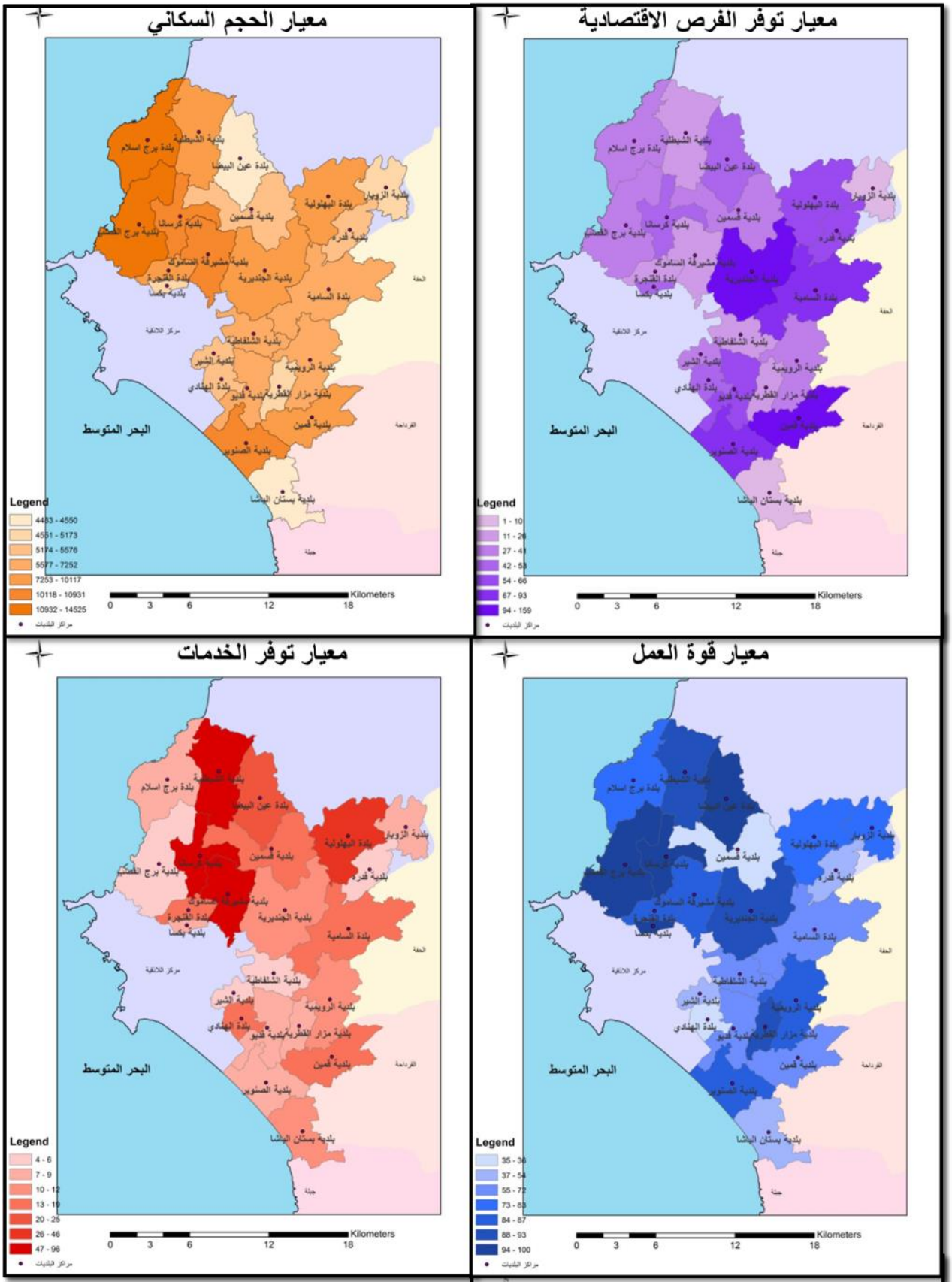

الشكل (4–10) التصنيف المكاني لمعايير تحديد الشبكة المورفولوجية في منطقة الدراسة،

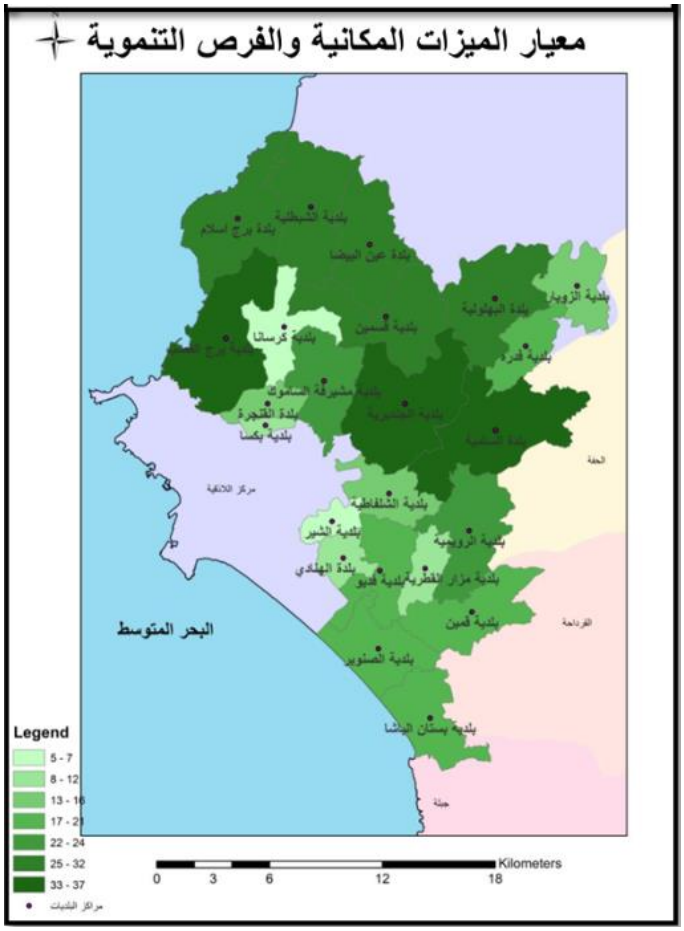

الشكل (4-10) التصنيف المكاني لمعايير تحديد الشبكة المورفولوجية في منطقة الدراسة،

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

ثم تم بعد ذلك دمج هذه المعايير باستخدام معادلة ضمن المحلل المكاني لبرنامج نظم المعلومات الجغرافية؛ إذ بينت نتيجة التحليل تصنيف التجمعات العمرانية لمنطقة الدراسة حسب درجة كل تجمع من حيث المعايير الخمسة السابقة ضمن خمسة تصنيفات.

وبناءً على نتيجة التحليل المكاني الموضح في الشكل السابق صنّفت التجمعات التي حصلت على أعلى درجة (ذات اللون الأغمق) بوصفها مراكز هيكلية؛ إذ كانت هذه التجمعات مراكز النواحي ضمن المنطقة (الهنادي، عين البيضا، البهلولية) بالإضافة إلى بلدية الجنديرية، وهي تجمعات تتميز بدرجة جيدة من الخدمات والفرص المكانية والكثافة السكانية. في صنفت التجمعات ذات الدرجة الأقل بوصفها مراكز مكملة؛ إذ كانت (مشيرفة الساموك، القنجرة، برج اسلام، الرويمية، فديو)، في حين صنفت باقي التجمعات التي حصلت على درجات أقل بوصفها مراكز محلية ثم تصنيف هذه التجمعات إلى مراكز هيكلية ومراكز مكملة؛ إذ تم استثناء مدينة اللاذقية من التصنيف بعد اعتماده بوصفه مركزاً إقليمياً نتيجة الدور الإقليمي المهم الذي تلعبه وما تحتويه من خدمات إدارية مهمة.

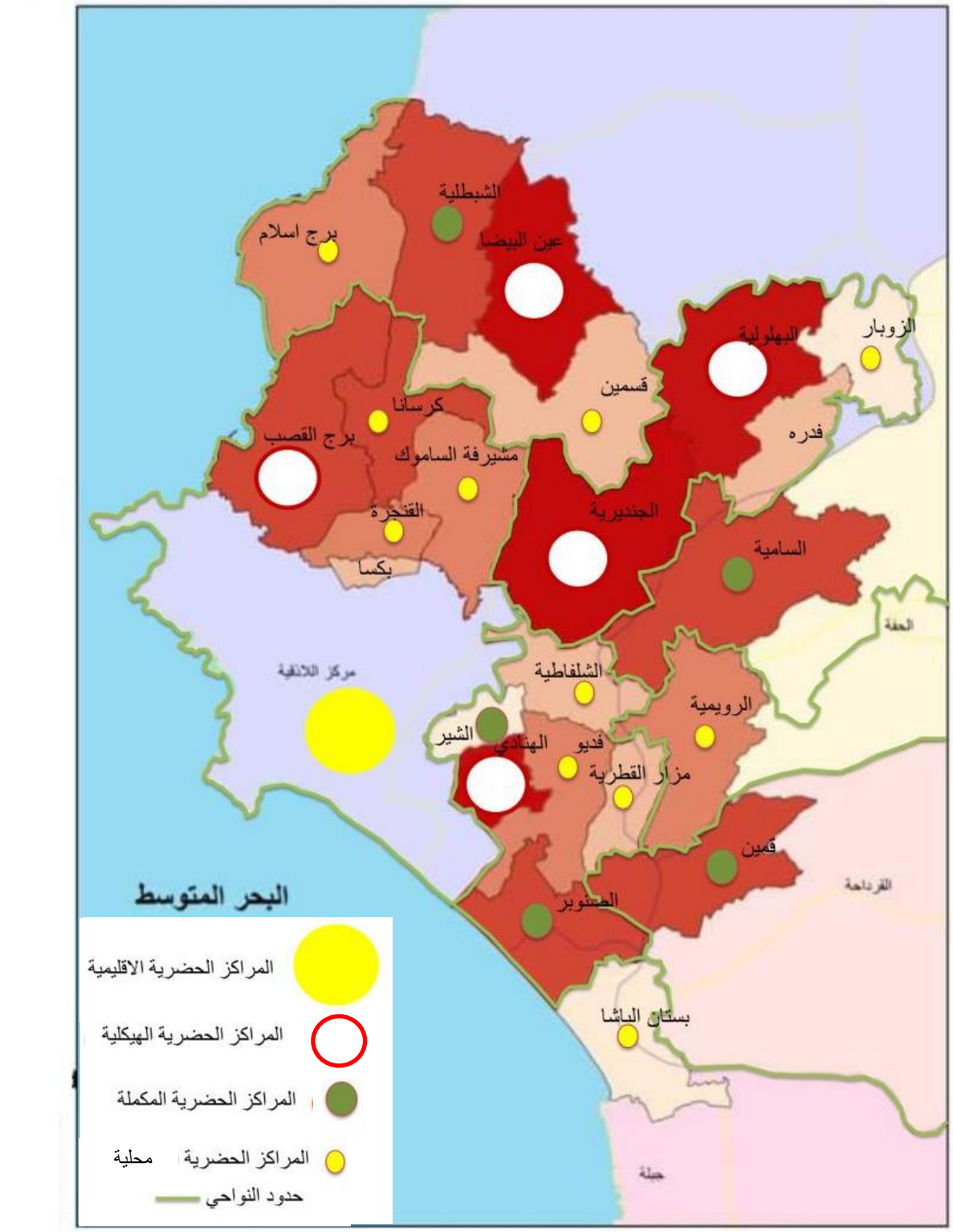

الشكل (4-11) الشبكة المورفولوجية للشبكة متعددة المراكز المقترحة ضمن منطقة الدراسة وفق نتيجة التحليل المكاني، المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

4-5- التخصص الوظيفي للعقد الهيكلية:

وفقاً للفصل الثاني يعد التخصص الوظيفي بعداً مهماً لتعدد المراكز، إذ إنّ هذه الوظائف هي التي تجعل المراكز مختلفة عن بعضها بعضاً وتنتج التدفقات اللازمة للتكامل الاقتصادي والسياسي؛ حيث تصبح المنطقة الحضرية متعددة المراكز أكبر بيئة اقتصادية متجانسة. من ناحية أخرى، يمكن تعزيز التوزيع الوظيفي؛ إذ تبدأ المدن في التخصص في وظائف محددة لكامل المنطقة متعددة المراكز. وتعد الجوانب الاقتصادية للعلاقات الوظيفية الإقليمية مهمة من حيث تحليلاتنا للمناطق الحضرية متعددة المراكز(العقد). حيث يُنظر إلى العقد على أنها المستوى المناسب للتجميع المكاني؛ إذ يتم تضمين الإنتاج المتخصص والمبتكر في ثقافات وأنظمة تنظيمية اجتماعية خاصة. من ثمّ، حلت المناطق الحضرية (العقد) محل المدن بوصفها كيانات مكانية للتنمية الاقتصادية المحلية.

وبمراجعة وتحليل البيانات المتوفرة عن منطقة الدراسة يمكن تحديد التخصص الوظيفي للعقد الهيكلية للشبكة كما هو موضح في الجدول (4-8).

الجدول (4-8) الخصائص المميزة للعقد الهيكلية في الشبكة متعددة المراكز المقترحة

	الهنادي	عين البيضا	البهلولية	الجنديرية	برج القصب
زراعة	6%	27%	10%	32%	25%
خدمات حكومية	21%	13%	40%	22%	4%
سياحة	6%	32%	29%	4%	29%
التعليم والثقافة	10%	30%	56%	2%	2%
	عقدة خدمية	**عقدة سياحية زراعية ثقافية**	**عقدة ثقافية خدمية سياحية**	**عقدة زراعية خدمية**	**عقدة سياحية زراعية**

المصدر: إعداد الباحثة بالاستعانة ببيانات هيئة التخطيط الإقليمي 2020.

4-6- الشبكة العلائقية (إعداد شبكة تعاون بين العقد):

عند إعداد الشبكة العلائقية بين العقد لابد من الاتفاق على النقاط الآتية:

1- عدد البلديات المعنية وحجمها: البلديات الثلاثة والعشرون الموضحة في الدراسة المورفولوجية للشبكة.

2- المهمة الوظيفية المكانية: وفقاً للدراسة النظرية للشبكة متعددة المراكز فإن هذه المهمة تخص العقد الهيكلية فقط، أما العقد المكملة فمهمتها الحفاظ على الأراضي منخفضة الكثافة وتعزيز العلاقات الحضرية الريفية.

وبالاستناد إلى ما تم التوصل إليه من التجارب العالمية في الفصل الثالث، تستند المعلومات المطلوبة لتشكيل الشبكة العلائقية إلى متغيرات مثل تدفقات التنقل (المدرسة المنزلية أو العمل المنزلي، تنقل طلاب الجامعة،

الحركات المتعلقة باستهلاك السلع والثقافة والترفيه، والعلاقات داخل شبكات الابتكار بين المؤسسات. وهذه البيانات غير متوفرة حالياً ضمن مصادر البيانات الرسمية، كان ذلك سبباً في الاعتماد على الشبكة العلائقية المادية (الطرق الرئيسية والفرعية) مع البيانات المتوفرة التي توضح الخصائص المميزة للتجمعات العمرانية، والتوصل إلى وضع مقترح أولي للشبكة العلائقية للتعاون بين العقد؛ إذ توضح العلاقات الأولية والداعمة، والتي يمكن تطويرها والعمل عليها في أبحاث أخرى لاحقة.

من ثمّ، توصل البحث إلى مقترح للشبكة العلائقية الموضحة في الشكل (4-12):

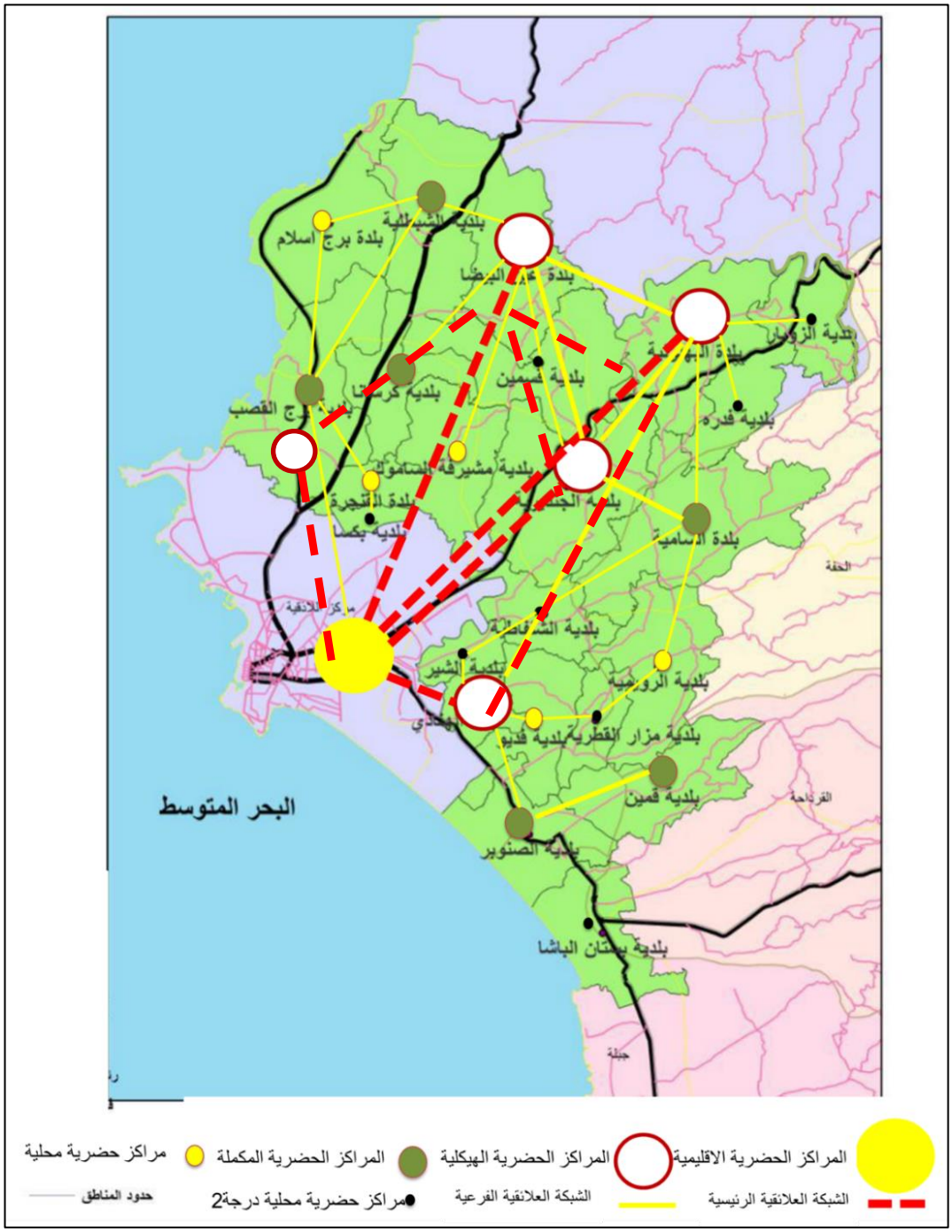

الشكل (4-12) مقترح أولي للشبكة العلائقية للتعاون بين العقد،

المصدر: إعداد الباحثة

4-7- الحوكمة:

تعد إدارة الهياكل متعددة المراكز واحدة من أكثر القضايا تعقيداً، لأنها تتعامل مع مستويات متعددة من الجهات الفاعلة في مستويات وكفاءات مختلفة. ووفقاً للدراسة النظرية غالباً لا تتوافق الحدود والإدارية للحكومات مع السياق متعدد المراكز الناشئ، وفقاً "لسالت" وآخرون: "تمتلئ الساحة الحضرية بالجهات الفاعلة العامة والخاصة على مستويات متعددة من النطاق المكاني، وهي نشطة في جميع قطاعات السياسة الحضرية[302].

وتتطلب إدارة الشبكة متعددة المراكز تحديث أدوات التخطيط المكاني والاستراتيجيات المكانية وقوانينها؛ إذ إنها تتطلب تحقيق أهداف الشبكة متعددة المراكز، من ثمّ، توسيع أطر العمل، كالتمكين وغيرها، تعطى من خلالها صلاحيات كبيرة للعقد الهيكلية ضمن الشبكة بحيث تصبح أكثر نشاطاً في التنمية الإقليمية الخاصة بها.

يحكم العمل بيئة قانونية مرنة في سورية، وهي القانون رقم 107 لعام 2011 وقانون التخطيط الإقليمي رقم 26 لعام2010، ويعد القانون 107 بآفاق العمل اللامركزي والتشاركي، ولكن يجب تفعيل ذلك في مصلحة المراكز المتعددة، وهو يحتاج لبحث وعمل جديد مكمل.

4-8- خلاصة الفصل الرابع:

تتميز محافظة اللاذقية بعددٍ من المميزات الطبيعية والحيوية التي تستدعي إدارتها بما يساعدها في تأدية دورها التنموي على المستويين الوطني والإقليمي. ويعدّ خلل التوازن التنموي أهم مشكلات التنمية في اللاذقية، وبذلك كان الهدف الرئيسي للبحث تطوير نظام حضري متعدد المراكز ومتوازن، وشراكة حضرية ريفية جديدة، وضمان المساواة والاستثمار الأمثل للموارد.

بعد تحليل الوضع الراهن للتنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، تبيّن أن أسلوب العمل يبتعد عن آليات العمل التنموية التي تستند إلى أطر تخطيطية بعيدة ومتوسطة المدى، مع الاضطرار إلى إعداد المشاريع وتنفيذها بصورة جزئية، كما تبيّن أنّ توجهات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي يعزز هدف البحث بالسعي نحو مدن تكاملية متعددة المراكز، إذ لوحظت الأهمية المتزايدة التي تُعطى للتخطيط الإقليمي وتفعيل دوره في قيادة العملية التنموية.

وفي محاولة تطبيق نموذج الشبكة متعددة المراكز على منطقة الدراسة دُرست ركائز الشبكة الثلاث وأوليت أهمية خاصة للشبكة المورفولوجية التي عالجت حجم المراكز الحضرية وتوزيعها ضمن منطقة الدراسة، وقد تبيّن أن

---

[302] Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFoU), Amsterdam, p1009.

بعض التجمعات الحضرية تتمتع بفرص وإمكانات تنموية مهمة ومتخصصة (زراعية، ثقافية، سياحية..)، يمكن أن تعزز النظام الحضري الإقليمي بتأمين شبكة ذات مفاصل قوية مع كل من المركز الإقليمي والمراكز المكملة التي تتولى مهمة الحفاظ على الأراضي منخفضة الكثافة وتعزيز العلاقات الحضرية الريفية.

النتائج العامة والتوصيات:

1- إنّ اتباع سياسة التنمية المكانية حلٌّ فعال ونموذج للتوزيع العادل لعوائد التنمية؛ إذ تساهم في تحقيق التوازن الإقليمي والمحلي ووصول التنمية إلى أجزاء الإقليم كافة.

2- يمثل الهيكل الحضري الشكل الذي تعكسه المدينة في تركيبتها بلحظةٍ معينة، فيحدد التشكل وخصائص توزيع المدن والبلدات والقرى، وقد تطورت أشكاله وصولاً إلى نموذج تعدد المراكز.

3- يؤكد نموذج الشبكة الميل نحو التكامل وتنوع الوظائف، وأهمية العلاقات المكانية الأفقية جنباً إلى جنب مع العلاقات الرأسية.

4- تسعى استراتيجية التنمية متعددة المراكز إلى ربط المدينة مع القرى المحيطة بها ضمن شبكة عمل تنمي الأعمال والخدمات وتؤدي إلى تحفيز القدرات الكامنة في الإقليم. كما تهدف إلى **تحقيق تنمية مكانية مستدامة** عبر تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الشراكة بين الريف والحضر.

5- تشكل المورفولوجيا، والشبكة العلائقية، والحوكمة الجوانب الأساسية التكميلية لنموذج التنمية متعددة المراكز، ولابد من دراسة هذه الجوانب الثلاثة للوصول إلى نموذج متكامل يحقق الأهداف المرجوة.

6- تشكّل الشبكة متعددة المراكز بإنشاء مناطق حضرية ثم تحليلها باستخدام مجموعة مؤشرات تختلف باختلاف الحالة المدروسة وحسب توفر البيانات في البلد أو منطقة الدراسة.

7- السياسة المهمة التي تؤثر في التنمية متعددة المراكز هي سياسة النقل والبنية التحتية. والبحث عن خطة النقل في منطقة الدراسة والاستفادة منها في دعم تعدد المراكز؛ إذ يؤثر تطوير شبكة المرور وإمكانية الوصول النسبية للمنطقة تأثيراً كبيراً في وضع الوظائف في منطقة المدينة، ما يؤثر، أيضاً، على لامركزية الشكل الحضري.

8- تعددت السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها التجارب الخاصة بالتنمية متعددة المراكز حسب الأهداف المرجوة منها والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجيات الإقليمية والمحلية، فمنها من اقترح إيجاد توازن بين

المناطق العالية والمنخفضة الكثافة، أو تقليل الأهمية النسبية للمناطق الأكثر ازدهاراً والسماح للمناطق الفقيرة بالنمو، أو ربط شبكة المدن بشبكة النقل ودعم فكرة الروابط الوظيفية مع اللوجستية.

9- تشترك التجارب المدروسة بنقاط عدة، منها: دراسة التنمية متعددة المراكز على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية كافة، وتعزيز النظام الحضري متعدد المراكز مع مجموعة من النظم الفرعية، واستراتيجيات التعاون بين الريف والحضر، وزيادة أهمية المدن الصغيرة.

10-تقدم تجارب التنمية متعددة المراكز مجموعة من الدروس التي يمكن الاستفادة منها محلياً، كالخروج بمصفوفة لدراسة الشبكة متعددة المراكز، وتحديد جانب التركيز من التنمية متعددة المراكز (هيكل مكاني متوازن شكلياً، اقتصاد تنافسي، النقل المستدام)، وإيجاد توازن بين المناطق عالية ومنخفضة الكثافة، ووضع برنامج موجه نحو التخصص.

10 يتصف الوضع الراهن للتنمية في محافظة اللاذقية بإعداد المشاريع وتنفيذها بصورة جزئية، والابتعاد عن آليات العمل التنموية التي تستند إلى أطر تخطيطية بعيدة ومتوسطة المدى، مع ازدياد ملحوظ للأهمية المعطاة للتخطيط الإقليمي ومحاولة تفعيل دوره في قيادة العملية التنموية.

- تبيّن من البحث والتحليل وجود بعض التجمعات في اللاذقية تتمتع بفرص وإمكانيات تنموية مهمة ومتخصصة (زراعية، سياحية، ثقافية..) يمكنها أن تعزز النظام الحضري الإقليمي عبر شبكة قوية مع كل من المركز الإقليمي (مدينة اللاذقية) والمراكز الحضرية المكملة التي تتولى مهمة تعزيز العلاقات الريفية الحضرية والحفاظ على الأراضي منخفضة الكثافة.
- يتطلب التطبيق الناجح لنموذج الشبكة متعددة المراكز دراسة دقيقة ومتكاملة للركائز الثلاث الأساسية (المورفولوجيا، الشبكة العلائقية، الحوكمة) والذي بدوره يحتاج إلى توفر قدر كبير من البيانات والمعلومات ثم تحليلها عبر البرامج المتطورة للوصول إلى النتيجة المرجوة.

5-2- التوصيات:

1- تعزيز العمل بنهج التخطيط الإقليمي بشكل عام، والخارطة التنموية العمرانية بشكل خاص، التي تلحظ توجهات التنمية العمرانية الإقليمية والمراكز التنموية الواعدة.

2- ضرورة العمل على تعزيز الشبكات الحضرية في الأقاليم بما يحترم الخصوصية المكانية مع لحظ الدور التنموي المهم للمدن والبلدات والبلديات كل في مكانه وحسب نفوذه.

3- إيلاء الاهتمام بتوزيع فرص التنمية المكانية وريفها بالتنمية العمرانية بما يعزز من عمل المراكز الحضرية ويدعم تعددية المراكز التنموية.

4- مراعاة درجات المركز والشبكات في منظومة خارطة المراكز المتعددة في الإقليم.

5- تطوير مرصد خاص لتقييم التفاوتات التنموية بين المراكز والعمل على إيجاد توازن تنموي متكامل.

مراجع البحث

المراجع العربية:

الكتب:

1- أبو صبحة، كايد عثمان، (2003)، **جغرافيا المدن**، ط: رقم 1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، ص: 430.

2- الجنابي، هاشم خضير، (1982)، **التركيب الداخلي لمدينة الموصل القديمة، دراسة في جغرافية المدن**، ط:1، الموصل، العراق، جامعة الموصل، ص: 144.

3- راجح، أبو زيد، (2007)، **العمران المصري "رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام 2020**، المجلد الأول، القاهرة: مصر، المكتبة الأكاديمية، ص: 639.

الأبحاث الأكاديمية:

4- حيدر، رنا، (2017)، **التنمية الريفية بين الواقع والمستقبل دراسة حالة: ريف محافظة اللاذقية**، دكتوراه، قسم تخطيط المدن وعلوم البيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، ص: 285.

5- حيدر، شاهد، (2009)، **ظاهرة النمو الحضري وعلاقته باختلال التوازن الوظيفي للمدن، حالة مدينة تقرت**، ماجستير، عمران، تسيير المدن والتنمية المستدامة، معهد التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ص: 179.

6- السقا، هبة، (2012)، **استراتيجية محاور التنمية الإقليمية (دراسة حالة محافظة حمص)**، ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 123.

7- فاخوري، رهام، (2014)، **استراتيجيات التكامل الإقليمي التنموي في سورية (دراسة حالة المنطقة الجنوبية)**، دكتوراه، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 355.

8- الكبرا، أسامة، (2018)، **إعادة تشكيل هرمية التجمعات الريفية لتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة، حالة دراسية (التجمعات الريفية في منطقة الحسكة)**، ماجستير، الدراسات الإقليمية المتكاملة، المعهد العالي للتخطيط الإقليمي، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ص: 105.

9- ميا، صفاء، 2014، **تطوير منهجية إعداد المخططات التنظيمية كأداة أساسية لتنمية المدن السورية (دراسة حالة مدينة اللاذقية)**، دكتوراه، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، سورية، عدد الصفحات: 305.

الدوريات:

10- إبراهيم، مصطفى جليل، (2009)، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، **مجلة ديالى**، العدد: رقم أربعون، بغداد، العراق، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد.

11- الكرعاوي، أحمد حسين، (2019)، استراتيجية التنمية المكانية المستدامة للقرى الريفية، (دراسة تحليلية تطبيقية لريف ناحية الحيرة)، **مجلة المخطط والتنمية**، كلية التخطيط العمراني، العدد: 39، الكوفة: العراق، جامعة الكوفة.

12- محمد أحمد، السيد بشرى، (2013)، يناير، التحضر والبعد المكاني للتنمية، **مجلة كلية التربية**، قسم الجغرافيا، العدد السابع، 116-127، الخرطوم: السودان، جامعة الخرطوم.

13- يوسف، رفلة يعرب، (2015) مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، **مجلة البحوث الجغرافية الحضرية لمدينة النجف**، العدد:21، ص: 121-،151، الكوفة، العراق، جامعة الكوفة.

المؤتمرات:

14- أبو ليلة، محمد، علي، ولاء، (2012)، **ملامح التنمية المستدامة للمدن المتوسطة الساحلية، دراسة حالة مدينتي دمياط والقصير- مصر**، المؤتمر الدولي الأول - الإدارة البلدية والتنمية الحضرية المستدامة في المدن العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UNHABITAT.

التقارير والدراسات:

15- البرنامج الوطني التنموي ل "**سورية فيما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية "سورية "2030**"، (8، أذار، 2020)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، سورية.

16- **الخطة الخمسية العاشرة في سورية 2006-2010**، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الحكومة السورية، دمشق، سورية.

17- **مسودة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، توجهات استراتيجية للتنمية المكانية**، (2011)، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط الإقليمي، دمشق، سورية، ص1.

18- **مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة اللاذقية، الدراسة العمرانية**، (2018)، مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي، دمشق، سورية .

19- **مشروع المخطط الإقليمي للإقليم الساحلي للعام 2020**، هيئة التخطيط الإقليمي، دمشق، سورية.

20- واقع البيانات والمعلومات للإقليم الساحلي، (25،11،2018)، هيئة التخطيط الإقليمي، دمشق، سورية.

21- **وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني في الجمهورية العربية السورية**، (كانون الثاني, 2019)، هيئة التخطيط الإقليمي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، دمشق، سورية.

المراجع الأجنبية:

22- ANTIKAINEN, J., and VARTIAINEN, P., (2016, Feb, 1), Polycentricity in Finland: From Structure to Strategy, **Alexandrine Press Built Environment (1978),** Vol. 31, No. 2, Polycentric Development Policies across Europe (2005), pp. 143-152, Finland, **Alexandrine Press** with JSTOR.

23- Bański, J., Czapiewski**,** K**.,** (2015, Jan), A vision of the polycentric development of the Mazovia region in Poland, Poland, **GEOGRAPHICAL JOURNAL**, vol: 67, pp:301-321, Poland.

24- Champion, A., G., (2001, 1, April), Changing Demographic Regime and Evolving Polycentric Urban Regions: Consequences for the Size, Composition and Distribution of City Populations, **Urban Studies**, vol:38, p. 657–677, United Kingdom.

25- CHURSKI, P., HAUKE, J., (2012, May), POLYCENTRIC DEVELOPMENT AND GROWTH AREAS, **Studia Regionalia** vol 33, pp: 79-96, Warsaw, Poland.

26- Connelly, S., Bradley, K., (2004, 13-18, April), Spatial justice, European spatial policy and the case of polycentric development, **Paper for the ECPR Workshop on "European Spatial Politics or Spatial Policy for Europe?",** Uppsala, Sweden.

27- Czapiewski, k, Bański, J, Górczyńska, M, (2016, December), THE IMPACT OF LOCATION ON THE ROLE OF SMALL TOWNS IN REGIONAL DEVELOPMENT: MAZOVIA, POLAND, **European Country side** VOL: 4, p. 413-426, Poland.

28- Dominic, S., Davoudi, S., (2002, January), Urban-Rural Relationships: An Introduction and Brief History, Built Environment, 28(4): 269-277.

29- EMI, Metropolitan Areas, European Metropolitan network Institute, (2007, Dec,7), **A Strategic Knowledge and Research Agenda on Polycentric Metropolitan Areas,** The Hague, Netherlands, EMI, p: 166. Report

30- ESDP, **European Spatial Development Perspective**, **Towards Balanced and Sustainable Development of the Territory of the EU**, Council of Ministers responsible for Spatial Planning in Potsdam, Published by the European Commission, May 1999.

31- ESPON 1.1.1, (August 2004), European Spatial Planning Observation Network, **Potentials for polycentric development in Europe, Final report**, Stockholm, sweden.

32- ESPON ETRF, (2019, February, 12**), European Territorial Reference Framework**.

33- ESPON. 1.1.2, ESPON Europian Spatial Planning Observation Network (2004**), Urban-Rural relations in Europe**, Final Report, Published by the European Commission.

34- European Conference of Ministers responsible for Spatial/Regional Planning (CEMAT), (2006), **SPATIAL DEVELOPMENT GLOSSARY**, Territory and Landscape Series Volume**:** 2, conference: "Networks for sustainable spatial development of the European continent: Bridges over Europe", Lisbon, Portugal.

35- Ferrão, J., Balula, L., Mourato, J., M., Bina, O., (2012, July), Functional Regions, Urban Rural Relations and Post-2013 Cohesion Policy, **Laboratório Associado,** University of Lisbon.

36- Granqvist, K., Sarjamo, S., & Mäntysalo, R., (2019, 30, January), Polycentricity as spatial imaginary: the case of Helsinki City Plan, **EUROPEAN PLANNING STUDIES,** VOL. 27, NO. 4, 739–758, Helsinki, Finland.

37- Green, N., (2007.Oct, 1), "Functional Polycentricity: A Formal Definition in Terms of Social Network Analysis" in **"Urban Studies",** vol:44, pp.2077-2103, Manchester,UK, University of Manchester.

38- HALLGEIR A. (2004), Spatial policies in the European Union, EuroFutures, Stockholm, **The Strategy of Economic Development**, New Haven, London.

39- HUMEAU, J.B., PEPTENATU, D., PINTILII, R., DRĂGHICI, C., SCHVAB, A., 2010, 20, June**,** The role of polycentric network in the demographic dynamic of human settlements**, Journal of Urban and Regional Analysis,** vol. II, 1, 2010, p.25-37, Bucharest.

40- Irina, C., R, Flavian, C, Dumitru, F, (November, 2012), Arguments for Polycentricity in Romanian Regional Development in the Context of European Union Cohesion Policy, **European Integration - Realities and Perspectives**, p431-434, Romania.

41- Jauhiainen, J., January, (2011), **Monta monikesksisuutta (Polycentrism in Finland)**, ISSN-L: 1797-7665, , n: 42, University of Turku, Finland.

42- JAUHIAINEN, J.S., HARVIO, S., LUUKKONEN, J., AND MOILANEN, H., (2007), Regional development zones in Finland: territorial cohesion and Competitiveness**,** **FENNIA,** vol185: 1, pp. 31–47, Helsinki, Finland, University of Oulu.

43- Lambregts, B., (2006), Polycentrism: Boon or Barriage to Metropolitan Competitiveness? The Case of the Randstad Holland, in **Built Environment**, vol:32, pp. 114-123.

44- Manole, S.D., Piteşti, Tache, A.V., MeiŢă, V., and Petrișor, A.I, (2020, 27, March), Analysis of Romanian Polycentricity Based on Functional Urban Areas, **Annals of the Austrian Geographical Society**, Vol. 161, pp. 161–188, Vienna, Austria.

45- Marques T, S., Saraiva, M., Maia, C., (2018, 2, Oct), Challenges of Polycentric Urban Systems in the New Planning Cycle: The Case of Portugal, **Revista Portuguesa de Estudos Regionais**, nº 52, Portugal.

46- Meijers, E.J., (2007, 13, March), **Synergy in Polycentric Urban Regions, Complementarity, organising capacity and critical mass**, Sustainable Urban Areas, n:13, Amsterdam, Netherland, IOS Press, p185.

47- MINISTRY OF ENVIRONMENT, (April, 2004), **regional planning in Finland, Iceland, Norway and Sweden, Forest and Nature Agency**, Nordregio– Nordic Centre for Spatial Development, Denmark, Sweden.

48- Ministry of Regional Development, NSDC (2012), **NATIONAL SPATIAL DEVELOPMENT CONCEPT 2030,** SUMMARY OF THE GOVERNMENT DOCUMENT approved by the Council of Ministers, Warsaw, Poland.

49- PEPTENATU, D., PINTILII, R., CEPOIU, L., C DRAGHICI, C., (2015, 19, Jan), POLYCENTRIC DEVELOPMENT STRATEGY – AN EFFICIENT INSTRUMENT IN ADMINISTRATIVE DECENTRALIZATION, **Romanian Review on Political Geography**, no. 2, pag. 99-111, Bucharest , Romania.

50- Pessoa, R., P., (2009), **Towards a Definition of Urban Polycentrism for Brazilian Metropolises**, The 4th International Conference of the International Forum on Urbanism (IFoU), Amsterdam.

51- Pokhrel, K., P., Ale, G, Raut, A, (April, 2018), Polycentric Settlement as A Sustainable Development Strategy: A Case of Baglung District, Nepal, **Geographical Journal of Nepal**, Vol. 11, p 137-155, Kirtipur, Nebal, Tribhuvan University.

52- Shearmur, R., (2013, December), What is an urban Structure? The challenges of foreseeing 21st Century Patterns of the Urban Economy, **Urbanisation Culture Société**, Montreal, Canada.

53- Söderström, P., Schulman, H., Ristimäki, M., (2015, April), Urban Form in the Helsinki and Stockholm City Regions, Development of Pedestrian, Public Transport and Car Zones, **REPORTS OF THE FINNISH ENVIRONMENT INSTITUTE, 16**, Helsinki, Finland.

54- Sýkora, L., Mulíček, O., Maier, K, (2009, 19 December), City regions and polycentric territorial development: concepts and practice**, Urban Research & Practice**, vol 2, n: 3, 233-239, Prague, Czech Republic, Czech Technical University in Prague, P234.

55- Tălângăa, C., Zamfira, D., Stoicaa, I., V., (2010), URBAN-RURAL INTERFACE, POLYCENTRIC DEVELOPMENT ANDTRANSPORTATION SYSTEMS. CASE STUDY: BUCHAREST METROPOLITAN AREA, **HUMAN GEOGRAPHIES – Journal of Studies and Research in Human Geography,** n 4.2 pag47-52, Bucharest, Romania.

56- VRABETE, MIHAELA, (2008), THE ROMANIA 2030 SPATIAL DEVELOPMENT STRATEGIC CONCEPT – A TRIGGER FOR THE REFORM IN SPATIAL PLANNING, **ROMANIAN REVIEW OF REGIONAL STUDIES**, Volume IV, Number 2, p50-62, Bucharest, Romania.

57- You, Youyang, (2019), The classification of urban systems: a review from monocentric to polycentric, **Advances in Economics, Business and Management Research**, volume 42, Kunming, China.

58- Zonneveld, w., Dominic, S., Dubois, A., Gloersen, E., ESPON, (2006, January), European Spatial Planning Observation Network, **Polycentric Urban Development and Rural-Urban Partnership**- Thematic Study of INTERREG and ESPON activities, Luxembourg.

المواقع الإلكترونية:

59- **https://ar.wikipedia.org**

60- https://ar.wikipedia.org/wiki

61- **https://citiesandplaces.com/**

62- **https://en.wikipedia.org/wiki/NUTS_statistical_regions_of_Portugal**

63- **https://mawdoo3.com**

64- **https://worldpopulationreview.com/**

65- **https://www.britannica.com**

66- **www.igipz.pan.pl**

67- **www.mawdoo3.com**

68- **www.stat.gov.pl/en/regional-statistics**.

Abstract

Most cities suffer from an imbalance between rural and urban communities, with the large population concentration in the cities and the continuous migrations from the countryside to the cities, where we notice the repulsive force of the residents of the urban communities adjacent to the major cities towards these cities in search of the desired opportunities. Thus this imbalance occurs, which calls for the necessity of Searching for planning policies that include the city and its surrounding urban and rural areas. Where the research aims to apply the multi-center development strategy to the urban and rural communities surrounding the city by securing development opportunities for them and researching the resources of the areas surrounding the city to invest them optimally to transform them into hierarchical development centers that ensure meeting the needs of its citizens.

The research deals with a set of concepts related to rural and urban development and the spatial relationship between rural and urban, and how to achieve partnership between them, then review the stages of devourment of the urban structure to reach the multicenter model by mentioning all the concepts and literature related to multicenter development. This will be followed by a presentation of a set of global experiences that adopted a multicenter development strategy on several levels, with the analysis and comparison of these experiences to draw some lessons that can be benefited from in the practical study of the city Lattakia. In the end, the research deals with an analysis of the current situation of development at all levels (national, regional, and local), then an attempt to apply the multi-center network model to the study area according to the three main pillars, with particular importance to the morphological network that addressed the size of urban centers and their distribution within the study area.

The study and analysis revealed that some urban agglomerations have significant and specialized development opportunities and capabilities to strengthen the regional urban system by securing a network of solid joints with each regional center, structural centers, and complimentary centers. The research emphasized the need to work on strengthening urban networks in the regions, which respect spatial privacy while noting the important developmental role of cities, towns, and municipalities, each in its place and according to its influence.

Keyword:

Spatial Development- Urban Structure- Spatial Relationship- Network- Polycentric Development- Morphological Network.

Syrian Arab Republic
University of Damascus
High Institute of Regional Planning
Department of Urban Structural Regional Planning

Development of Polycentric Strategies to Consolidate Spatial Relations between Urban and Rural Settlements

(Case Study Lattakia Governorate)

A Research Prepared to Obtain Master Degree In Regional Planning

From High Institute of Regional Planning

Presented by

Arch. Arige Muzzafar Nourry

Supervised by

Dr. Raida Deeb

Damascus/ September /2022